

مِثْرُكَ

فِي عِلْمِ الْفِقْهِ
عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ

لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ
أَحْمَدَ بْنِ رَسْلَانَ الشَّافِعِيِّ

مَكْتَبَةُ الثَّقَافَةِ
مَكَّةُ الْمَكْرَمَةِ

الطبعة الأولى مُنقَّحة

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

مِثْرُ الرَّبِّكَ

فِي عِلْمِ الْفِقْهِ
عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ

لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ
أَحْمَدَ بْنَ رَسْلَانَ الشَّافِعِيِّ

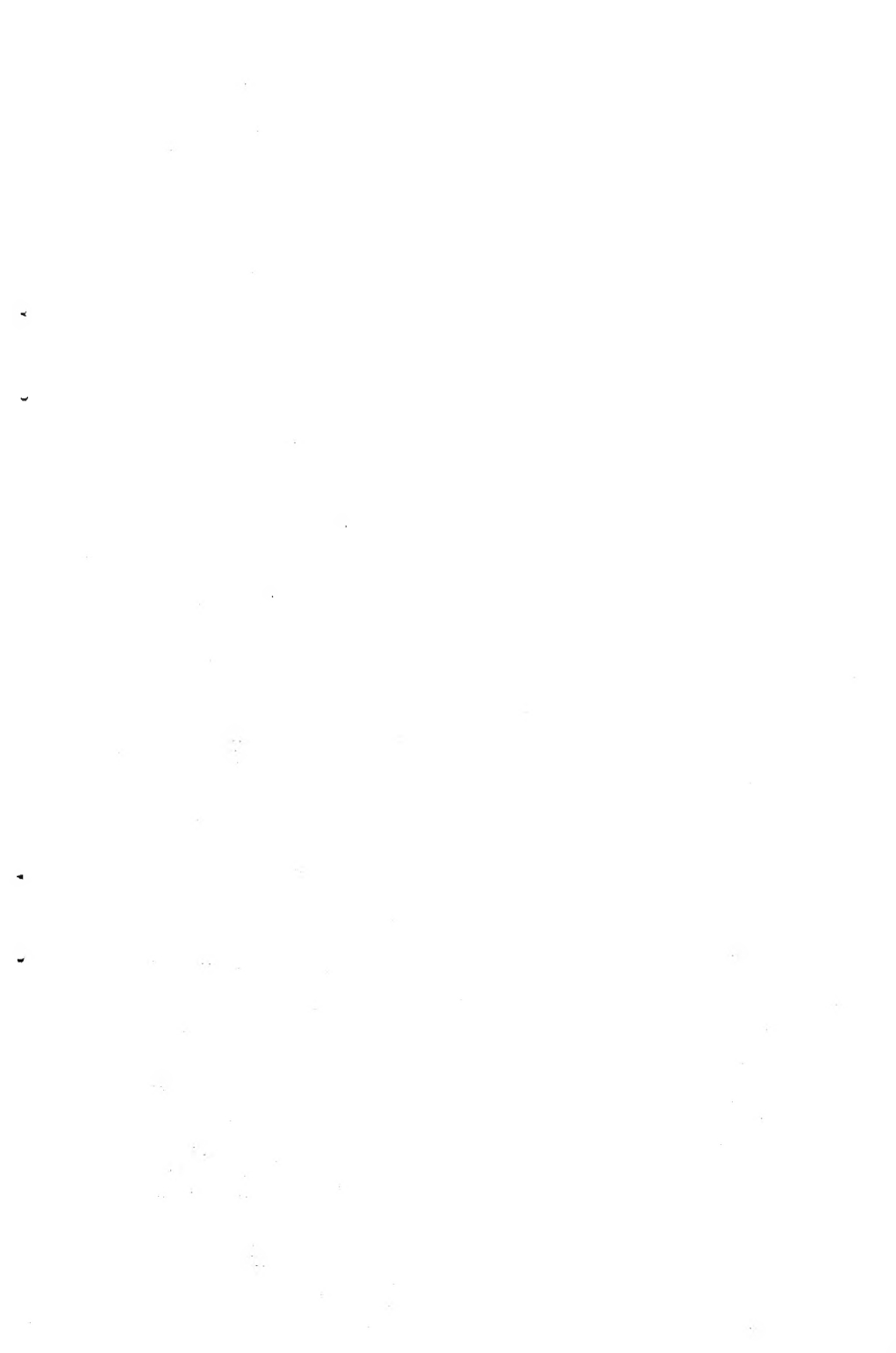
مَكْتَبَةُ الثَّقَافَةِ
مَكَّةُ الْمَكْرَمَةِ

الطبعة الأولى مُنقَّحة

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

ترجمة الناظم رحمه الله تعالى

هو أحمد بن حسين بن حسن بن رسلان رأس الصوفية المتشرعة في وقته ، ولد برملة فلسطين سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة ونشأ بها ثم رحل لأخذ العلوم فسمع الحديث على جمع منهم ابن العلاء ، وأخذ النحو عن ابن الهائم والمعادي والمحب الفاسي ، والفقه عن ابن الهائم وابن الغرابلي وأجازه قاضي القضاة الشهاب الباعوني بالإفتاء ، وسلك طريق الصوفية القديم وجدّ واجتهد حتى صار مناراً يهتدي به السالكون ، وإماماً يقتدي به الناسكون ، وغرست محبته في أفئدة الناس فأثر له ذلك الغراس ، كان أعظم أهل عصره اتّباعاً للسنة النبوية واقتفاءً للآثار المصطفوية ، فكان يراعي ذلك حسب الإمكان في دقيق الأمور وجليها ويؤاخذ نفسه بفاضل الأقوال والأعمال دون مفضولها ، أوقاته موزعة على أنواع العبادة ما بين قيام وصيام وتأليف وإفادة . فمن تأليفه نظم أنواع علوم القرآن وشرحه ، ومنظومة في القراءات الثلاث الزائدة على السبع وشرحها ، وشرح البخاري وسنن أبي داود ومنهاج البيضاوي وأذكار النووي وجمع الجوامع وألفية العراقي وأحاديث ابن أبي جرة ، ولخص الروضة والمنهاج بحذف الخلاف . وكتب لنظمه هذا ترصيناً لطيفاً وآخر مبسوطاً وغير ذلك مما كمل وما لم يكمل . وانتقل لبيت المقدس فسكنه إلى أن مات به في شعبان سنة أربع وأربعين وثمانمائة . وله كرامات ظاهرة حصل عند أهل الرملة والقدس وما حولها تواترها ، رحمه الله إ. هـ . من شرح المناوي رحمه الله تعالى على هذا المتن .



﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ ذِي الْجَلَالِ وَشَارِعَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ
ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ مَعَ سَلَامِي عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى التَّهَامِيِّ
مُحَمَّدُ الْهَادِي مِنَ الضَّلَالِ وَأَفْضَلِ الصَّحْبِ وَخَيْرِ آلِ

(قوله بسم النخ) أي أؤلف متبركاً، والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد، و(الرحمن الرحيم)، صفتان عربيتان والرحن أبلغ، وتقديمه مع كون القياس تأخيره رعاية لأسلوب الترقى كقولهم شجاع باسل (قوله الحمد لله) جملة الحمد خبرية لفظاً إنشائية معنى، وجمع بين الإبتداءين الحقيقي بالبسملة والإضافي بالحمدلة عملاً بالروايتين، وقدم البسملة عملاً بالكتاب والإجماع (قوله للإله) فعال بمعنى مفعول، من أله بفتح اللام أي عبد، وقيل غير ذلك أي للمعبود بحق (قوله ذي الجلال) أي العظمة (قوله وشارع الحلال والحرام) أي مبينها قال تعالى: ﴿شرع لكم من الدين﴾ الآية وفي الحلال والحرام براءة استهلال وشملاً متعلقات الأحكام كلها (قوله على النبي) هو إنسان أوحى إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه (قوله المصطفى) أي المختار، (قوله التهامي) نسبة إلى تهامة.

(قوله محمد) بدل من نبي، لأن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب على حسب العوامل وأعربت هي بدلاً منه كقوله تعالى: ﴿صراط العزيز الحميد﴾ الله على قراءة الجر، و(الهادي)

وَبَعْدُ هَٰذَا زُبْدُ نَظْمَتِهَا
يَسْهُلُ حِفْظُهَا عَلَى الْأَطْفَالِ
تَكْفِي مَعَ التَّوْفِيقِ لِلْمُسْتَغِلِ
فَاعْمَلْ وَلَوْ بِالْعُسْرِ كَالزَّكَاةِ
وَكُلْ مَنْ بَغَيْرِ عِلْمٍ يَعْمَلْ
وَاللَّهِ أَرْجُو الْمَنَّ بِالْإِخْلَاصِ
أَبْيَاتُهَا أَلْفٌ بِمَا قَدْ زِدْتُهَا
نَافِعَةٌ لِمُبْتَدِي الرَّجَالِ
إِنْ فَهِمْتَ وَأَتَّبِعْتَ بِالْعَمَلِ
تَخْرُجُ بِنُورِ الْعِلْمِ مِنْ ظُلُمَاتِ
أَعْمَالِهِ مَرْدُودَةٌ لَا تَكْمُلُ
لَكِنِّي يَكُونُ مُوجِبَ الْخَلَاصِ

الدال على الخير بلطف ، و(الضلال) نقيض الهدى وهو دين الإسلام (قوله وبعد) كلمة يؤق بها للانتقال من أسلوب إلى آخر مبنية على الضم لقطعها عن الإضافة لفظاً لا معنى (قوله هذي) إشارة إلى المرتب الحاضر في الذهن سواء قلنا بتقديم الديباجة أو بتأخيرها إذ لا حضور للألفاظ المرتبة ولا لمعانيتها في الخارج (قوله حفظها) الحفظ تأكد المعقول في العقل واستحكامه إله مناوي (قوله مع التوفيق) هو خلق قدرة الطاعة في العبد (قوله فاعمل الخ) أي فاعمل بما تعلمه من مسنونات الشريعة وإن لم تعمل بجميعها ، فاعمل ولو بال عشر منه تخرج من ظلمات الجهل وتكن ناجياً (قوله والله أرجو الخ) أي أومل الإنعام والإخلاص في الطاعة بترك الرياء فيها لكي أخلص من هول يوم القيامة .

مقدمة

في علم الأصول

أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْإِنْسَانِ
وَالنُّطْقُ بِالشَّهَادَتَيْنِ أَعْتَبِرَا
إِنْ صَدَّقَ الْقَلْبُ وَبِالْأَعْمَالِ
فَكُنْ مِنَ الْإِيمَانِ فِي مَزِيدٍ
بِكَثْرَةِ الصَّلَاةِ وَالطَّاعَاتِ
فَشَهْوَةُ النَّفْسِ مَعَ الذُّنُوبِ
وَأَنَّ أَبْعَدَ قُلُوبِ النَّاسِ
وَسَائِرُ الْأَعْمَالِ لَا تُخْلَصُ
مَعْرِفَةُ الْإِلَهِ بِاسْتِيقَانٍ
لِصَحَّةِ الْإِيمَانِ مِمَّنْ قَدَرَا
يَكُونُ ذَا نَقْصٍ وَذَا كَمَالٍ
وَفِي صَفَاءِ الْقَلْبِ ذَا تَجْدِيدٍ
وَتَرَكِ مَا لِلنَّفْسِ مِنْ شَهَوَاتٍ
مُوجِبَتَانِ قِسْوَةَ الْقُلُوبِ
مِنْ رَبَّنَا الرَّحِيمِ قَلْبٌ قَاسِي
إِلَّا مَعَ النِّيَّةِ حَيْثُ تُخْلَصُ

(قوله مقدمة) بكسر الدال كمقدمة الجيش، من قدم اللازم بمعنى تقدم، وبالفتح من قدم المتعدي. وهي عرفاً ما يتوقف عليه الشروع في العلم (قوله أول واجب النخ) أي أول واجب مقصود لذاته على البالغ العاقل معرفة الله يقيناً معرفة إيمانية أو برهانية لا معرفة إدراك وإحاطة لا متناها عقلاً وشرعاً (قوله باستيقان) أي بالبرهان ولو قاله كان أصرح (قوله وبالأعمال) جمع عمل وهو حركة البدن بأكمله أو بعضه، وتجاوز به عن حركة النفس إ. ه. مناوي (قوله الصلاة والطاعات) جمع طاعة من عطف العام على الخاص، وهي كل ما فيه رضا الله تعالى (قوله وإن أبعد النخ) في نسخة وإن من أبعد بسكون الدال للوزن (قوله لا تخلص) أي من عهدة التكليف (قوله إلا مع النية) ظاهرة أنها شرط للصحة خارج عن ماهية العمل مصاحب لها، والمشهور أنها ركن (قوله حيث تخلص) بقاء الخطاب أي أنت أيها العامل بأن

فَصَحَّحَ النِّيَّةَ قَبْلَ الْعَمَلِ
وَإِنْ تَدُمُ حَتَّى تَلْفَتَ آخِرَهُ
وَنِيَّةٌ وَالْقَوْلُ ثُمَّ الْعَمَلُ
مَنْ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ ذَا فَلْيَسْأَلِ
فَاقْطَعْ يَقِينًا بِالْفُؤَادِ وَأَجْزِمِ
أَحَدَتَهُ لَا لِاحْتِيَاجِهِ إِلَالَهُ
فَهُوَ لِمَا يُرِيدُهُ فَعَّالٌ
قُدْرَتُهُ لِكُلِّ مَقْدُورٍ جُعِلَ
مُنْفَرِدٌ بِالْخَلْقِ وَالتَّدْبِيرِ
حَيٌّ مُرِيدٌ مُبْصِرٌ عَلاَمٌ
كَلَامُهُ كَوْصُفِهِ الْقَدِيمِ
يُكْتَبُ فِي اللَّوْحِ وَبِاللِّسَانِ
أَرْسَلَ رُسُلَهُ بِمُعْجَزَاتِ

وَأَتَتْ بِهَا مَقْرُونَةً بِالْأَوَّلِ
حُزِنَتْ الثَّوَابَ كَامِلًا فِي الْآخِرَةِ
بَغَيْرِ وَفَقِ سُنَّةٍ لَا تُقْبَلُ
مَنْ لَمْ يَجِدْ مُعَلِّمًا فَلْيَرْحَلْ
يَحَدِّثِ الْعَالَمَ بَعْدَ الْعَدَمِ
وَلَوْ أَرَادَ تَرْكُهُ لِمَا أَبْتَدَاهُ
وَلَيْسَ فِي الْخَلْقِ لَهُ مِثَالٌ
وَعِلْمُهُ لِكُلِّ مَعْلُومٍ شَمِلٌ
جَلَّ عَنِ الشَّيْءِ وَالنَّظِيرِ
لَهُ الْبَقَا وَالسَّمْعُ وَالْكَلَامُ
لَمْ يُحْدِثِ الْمَسْمُوعَ لِلْكَلِمِ
يُقْرَأُ كَمَا يُحْفَظُ بِالْأَذْهَانِ
ظَاهِرَةٌ لِلْخَلْقِ بَاهِرَاتِ

تأتي بها على وجه الإخلاص فأفاد أن الإخلاص وصف للنية مفهومه غير مفهومها إذ هي القصد. والإخلاص أفراد المعبود بالقصد (قوله فصَحَّحَ النية الخ) أي يجب على من أراد عملاً تصحيح نيته قبل عمله والقبولية في كل شيء بحسبه (قوله وإن تدم الخ) أي يندب استدامة نية العمل ذكراً لإتمامه لئلا يخلو عنه حقيقة أما استدامتها حكماً بأن لا يأتي بما ينافيها فواجب (قوله ونية الخ) أي أن النية والقول والعمل إن وقعت بغير وفق سنة رسول الله أي شريعته لا تقبل أي لا تعتبر (قوله من لم يكن يعلم ذا الخ) أي من لم يعلم ما تقدم بأن جهله أو شيئاً منه فليسأل عنه أهل العلم وجوباً إن كان واجباً أو ندباً إن كان مندوباً (قوله فاقطع الخ) أي أنه يجب على المكلف أن يتيقن بفؤاده وهو داخل القلب بمحدث بالتحريك أي بمحدث العالم وهو ما سوى الله (قوله فهو لما يريده الخ) أي أنه فعال بالإختيار لما يريده وليس

وَخَصَّ مِنْ بَيْنِهِمْ مُحَمَّدًا
فَضَّلَهُ عَلَى جَمِيعٍ مِّنْ سِوَاهُ
وَبَعْدَهُ فَأَلْأَفْضَلُ الصَّدِيقُ
عُثْمَانُ بَعْدَهُ كَذَا عَلِيُّ
وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَنُعْمَانُ
وغيرُهُمْ مِنْ سَائِرِ الْأَئِمَّةِ
وَالأَوَّلِيَا ذُوو كَرَامَاتٍ رُتَبُ
وَلَمْ يَجْزُ فِي غَيْرِ مَحْضِ الْكُفْرِ
فَلَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ أَبَدًا
فَهُوَ الشَّفِيعُ وَالْحَبِيبُ لِلَّهِ
وَالْأَفْضَلُ الثَّانِي لَهُ الْفَارُوقُ
فَالسَّيِّدُ الْبَاقُونَ قَالِبُدْرِي
وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَسُفْيَانُ
عَلَى هُدًى وَالْإِخْتِلَافُ رَحْمَةً
وَمَا انْتَهَوْا لِوَلَدٍ مِنْ غَيْرِ أَبٍ
خُرُوجَنَا عَلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ

في الخلق بأسرهم مماثل له (قوله وخص الخ) أي خصه من بين سائر الرسل بخصائص كثيرة لا تكاد تنحصر فمنها: أنه خاتم النبيين، ومنها فضله على من سواه من المرسلين. ومنها أنه أول شافع وأول مشفع، ومنها أنه حبيب الله (قوله فالسنة الباكون) أي من العشرة، وهم: طلحة ابن عبيد الله، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح (قوله فالبدرى) أي من شهد وقعة بدر وهم ثلاثمائة وبضعة عشر (قوله سفيان) أي الثوري (قوله وغيرهم) أي كإبن عيينة، والليث بن سعد، والأوزاعي، وإسحق بن راهويه، وداود الظاهري، فهؤلاء على هدى من ربهم في العقائد وغيرها، ولا التفات لمن تكلم فيهم بما هم بريئون منه (قوله والإختلاف رحمة) أي إختلاف الأئمة فيما طريقه الاجتهاد، فلو اختلفت جواب مجتهدين فالأصح أن للمقلد أن يتخير فيعمل بقول من شاء منها (قوله والشافعي) بإسكان آخره، وكذا نعمان وسفيان (قوله والأوليا) جمع ولي: وهو العارف بالله وبصفاته حسب الإمكان المواظب على الطاعات المجتنب للمعاصي المعرض عن الإيهام في اللذات والشهوات المباحة، فهو من تولى الله أمره فلم يكله إلى نفسه ولا غيره لحظة (قوله كرامات رتب) أي أن كراماتهم متفاوتة كمعجزات الأنبياء (قوله وما انتهوا) الخ أي لا ينتهون في كراماتهم إلى حصول ولد من غير أبوين وقلب جاد بهيمة وقيل مثل ذلك لا يمتنع لأن ما صح أن يكون معجزة لني يصح أن يكون كرامة لولي (قوله ولم يجز الخ) أي أن الخروج على ولاة الأمور وقتالهم حرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فاسقة ظالمين قاله النووي في شرح مسلم وهو محمول على الخروج عليهم بلا عذر ولا تأويل (قوله في غير محض الكفر) فإنه

فَرَضَ عَلَى النَّاسِ إِمَامٌ يُنْصَبُ
يُثِيبُ مَنْ أَطَاعَهُ بِفَضْلِهِ
يَغْفِرُ مَا يَشَاءُ غَيْرَ الشُّرْكِ
لَهُ عِقَابٌ مَنْ أَطَاعَهُ كَمَا
كَذَا لَهُ أَنْ يُؤْلِمَ الْأَطْفَالَ
يَرْزُقُ مَنْ شَاءَ وَمَنْ شَأَ أَحْرَمَا
وَعِلْمُهُ بِمَنْ يَمُوتُ مُؤْمِنًا
لَمْ يَزَلِ الصَّدِيقُ فِيمَا قَدْ مَضَى
إِنَّ الشَّقِيَّ لَشَقِيٌّ الْأَزَلِ
وَلَمْ يَمُتْ قَبْلَ أَنْقِضَا الْعُمُرِ أَحَدٌ
وَالْجِسْمُ يَبْلَى غَيْرَ عَجَبِ الذَّنْبِ
وَالرُّوحُ مَا أَخْبَرَ عَنْهَا الْمُجْتَبَى
وَالْعِلْمُ أَسْنَى سَائِرِ الْأَعْمَالِ
فَفَرَضُهُ عِلْمُ صِفَاتِ الْفَرْدِ
مِنْ فَرَضِ دِينِ اللَّهِ فِي الدَّوَامِ
وَالْبَيْعِ لِلْمُحْتَاجِ لِلتَّبَائِعِ
وَعِلْمٌ دَاكٍ لِلْقُلُوبِ مُفْسِدِ
وَمَا سِوَى هَذَا مِنَ الْأَحْكَامِ

وَمَا عَلَى الْإِلَهِ شَيْءٌ يَجِبُ
وَمَنْ يَشَأْ عَاقَبَهُ بِعَدْلِهِ
بِهِ خُلُودُ النَّارِ دُونَ شَكٍّ
يُثِيبُ مَنْ عَصَى وَيُؤْلِي نِعَمًا
وَوَصْفُهُ بِالظَّالِمِ اسْتِحْالًا
وَالرِّزْقُ مَا يَنْفَعُ وَلَوْ مُحْرَمًا
فَلَيْسَ يَشْقَى بَلْ يَكُونُ آمِنًا
عِنْدَ اللَّهِ بِحَالَةِ الرِّضَا
وَعَكْسُهُ السَّعِيدُ لَمْ يُبَدَّلِ
وَالنَّفْسُ تَبْقَى لَيْسَ تَفْنَى لِلْأَبَدِ
وَمَا شَهِدُ بِأَلِيٍّ وَلَا نَبِيٍّ
فَمُسِكُ الْمَقَالِ عَنْهَا أَدْبَا
وَهُوَ دَلِيلُ الْخَيْرِ وَالْإِفْضَالِ
مَعَ عِلْمِ مَا يَحْتَاجُهُ الْمُؤَدِّي
كَالطُّهْرِ وَالصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ
وظَاهِرِ الْأَحْكَامِ فِي الصَّنَائِعِ
كَالْعُجْبِ وَالْكِبَرِ وَدَاءِ الْحَسَدِ
فَرَضُ كِفَايَةِ عَلَى الْأَنَامِ

يخرج عن حكم الولاية وتسقط طاعته ويجب على المسلمين القيام عليه.

(قوله وما سوى هذا الخ) أي ما سوى فرض العين من علوم أحكام الله تعالى كالتوغل في

كُلُّ مُهِمٍّ قَصَدُوا تَحَصَّلَهُ
كَأَمْرٍ مَعْرُوفٍ وَنَهَى الْمُنْكَرَ
أَقْسَامُ فِعْلٍ الْعَبْدِ سَبْعٌ تُقَسَّمُ
وَالرَّابِعُ الْمَكْرُوهُ ثُمَّ مَا أُبِيحَ
فَالْفَرْضُ مَا فِي فِعْلِهِ الثَّوَابُ
وَمِنْهُ مَفْرُوضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ
وَالسَّنَةُ الْمُنَابُ مِنْ قَدْ فَعَلَهُ
وَمِنْهُ مَسْنُونٌ عَلَى الْكِفَايَةِ
أَمَّا الْحَرَامُ فَالثَّوَابُ يَحْصُلُ
وَفَاعِلُ الْمَكْرُوهِ لَمْ يُعَذَّبْ
وُخْصَ مَا يُبَاحُ بِاسْتِوَاءِ
لَكِنْ إِذَا نَوَى بِأَكْلِهِ التَّقْوَى
أَمَّا الصَّحِيحُ فِي الْعِبَادَاتِ فَمَا

مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعَبَّرُوا مِنْ فَعْلِهِ
وَإِنْ يَظُنُّ النَّهْيَ لَمْ يُؤْثَرْ
الْفَرْضُ وَالْمُنْدُوبُ وَالْمَحْرَمُ
وَالسَّادِسُ الْبَاطِلُ وَأَخْتِمَ بِالصَّحِيحِ
كَذَا عَلَى تَارِكِهِ الْعِقَابُ
كَرَدَ تَسْلِيمٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ
وَلَمْ يُعَاقَبْ أَمْرُو إِنْ أَهْمَلَهُ
كَالْبَدْءِ بِالسَّلَامِ مِنَ جَمَاعَةٍ
لِتَارِكٍ وَائْتِمٌ مَنْ يَفْعَلُ
بَلْ إِنْ يَكْفُ لِمِثَالِ يُثَبِّ
الْفِعْلُ وَالتَّرَكُّ عَلَى السَّوَاءِ
لِطَاعَةِ اللَّهِ لَهُ مَا قَدْ نَوَى
وَأَفَوْ شَرَعَ اللَّهُ فِيمَا حَكَمَا

علم الكلام فرض كفاية وعرفه بقوله (كل مهم قصدوا تحصله من غير أن يعتبروا من فعله) أي يقصد حصوله في الجملة فلا ينظر إلى عين فاعله إلا بالتبع للفعل ضرورة أنه لا يحصل بدون فاعل فيتناول ما هو ديني كصلاة الجنازة والأمر بالمعروف، ودنوي كالخرف والصنائع.

(قوله كرد تسليم من الجماعة) أي المسلم عليهم من واحد أو جماعة فمكفي منه بخلافه على واحد فإنه فرض عين إلا إن كان المسلم أو المسلم عليه أنثى مشتهاة والاخر رجلاً ولا محرمية بينهما ونحوها فلا يجب الرد (قوله كالبدء بالسلام) على مسلم ليس بفاسق ولا مبتدع (وقوله من جماعة) أما من الواحد فسنة عين (قوله ما قد نوى) أي أنه يثاب على المباح إن نوى بأكله التقوي على العبادة أو بنومه الشاط لها. (قوله فما وافق شرع الله) أي في وقوعه بأن

وَفِي الْمَعَامَلَاتِ مَا تَرَبُّتْ
 وَالْبَاطِلُ الْفَاسِدُ لِلصَّحِيحِ ضِدُّ
 وَأَسْتَشْنُ مَوْجُوداً كَمَا لَوْ عُدِمَا
 وَمِنْهُ مَعْدُومٌ كَمَوْجُودٍ مِثْلُ
 عَلَيْهِ آثَارٌ بَعْقِدِ ثَبَتَتْ
 وَهُوَ الَّذِي بَعْضُ شُرُوطِهِ فَقَدْ
 كَوَاجِدِ الْمَاءِ إِذَا تَيَمَّمَا
 كَدِيَّةٍ تُورَثُ عَنْ شَخْصٍ قُتِلَ

استجمع ما يعتبر فيه شرعاً من أركان وشروط ولو في ظن فاعله وإن لم يسقط القضاء .
 (قوله وفي المعاملات) أي والصحيح في المعاملات ما ترتبت عليه آثاره وهي ما شرع ذلك
 العقد له كالملك في البيع وحل الوطاء في النكاح ونحو ذلك (قوله والباطل الخ) أي أن
 الباطل هو الفاسد وهو الذي فقد بعض معتبراته من الشروط .

كتاب الطهارة

وَإِنَّمَا يَصِحُّ تَطْهِيرُ بِمَا أَطْلَقَ لَا مُسْتَعْمَلٍ وَلَا بِمَا
بِطَاهِرٍ مُخَالِفٍ لِطَرِيقِ تَغْيِيرٍ
فِي طَعْمِهِ أَوْ رِيحِهِ أَوْ لَوْنِهِ
وَأَسْتَشْنِ تَغْيِيرًا بَعُودَ صُلْبٍ
وَلَا بِمَاءٍ مُطْلَقٍ حَلَّتْهُ عَيْنٌ
وَأَسْتَشْنِ مَيْتًا دَمُهُ لَمْ يَسِلْ
أَوْ لَوْ أَنَّ بَصَوْنَهُ
تَغْيِيرًا إِطْلَاقَ الْإِسْمِ غَيْرًا
وَيُمْكِنُ اسْتِغْنَاؤُهُ بِصَوْنِهِ
أَوْ وَرَقٍ أَوْ طُحْلُبٍ أَوْ تُرْبٍ
نَجَاسَةٍ وَهُوَ بِدُونِ الْقُلَّتَيْنِ
أَوْ لَا يُرَى بِالطَّرْفِ لَمَّا يَحْصُلُ

كتاب الطهارة

(قوله وإنما يصح تطهير بما إلى قوله بصونه) في هذه الآيات ثلاث مسائل: الأولى أنه
إنما يصح التطهير أي في غير الاستحالة والتيمم بالماء المطلق والمطلق ما يقع عليه إسم ماء بلا
قيد وإن قيد لموافقة الواقع كماء البئر والثلج والبرد وخرج عنه المقيد بإضافة نحوية كماء
الورد وبصفة كماء دافق أي مني وبلاد عهدك قوله في الحديث نعم إذا رأيت الماء أي المني
الثانية أنه لا يصح التطهير بالماء المستعمل القليل وهو ما استعمل في فرض من رفع حدث أو
إزالة نجس الثالثة أنه لا يصح التطهير بماء تغير بطاهر مخالط له تغيراً كثيراً يغير أي يمنع
إطلاق إسم الماء عليه بأن يحدث له إسم آخر حال كون التغير في طعمه أو ريحه أو لونه.

(قوله واستثنى الخ) أمر المصنف المخاطب أن يستثني من ذلك صوراً الأولى التغير بمجاور
تغيراً كثيراً وقد أشار إليه بقوله بعود صلب فإنه يصح التطهير به لأن تغيره بذلك لكونه
تروحاً لا يمنع إطلاق إسم الماء عليه الثانية التغير بورق شجر تناثر وتفتت ولو كان ربيعياً أو
بعيداً عن الماء فإنه يصح التطهير به لعسر الاحتراز عنه، الثالثة التغير بما في مقر الماء وممره،
وقد أشار إليه بالطحلب بضم الطاء مع ضم اللام وفتحها فإنه يصح التطهير به لتعذر صون
الماء عنه الرابعة التغير بالتراب وإن طرح فإنه يصح التطهير به لأن تغيره به مجرد كدورة
وهي لا تسلب الطهورية (قوله ولا بماء مطلق حلته إلى قوله يحصل) فيه مسألتان الأولى أنه

أَوْ قُلْتَيْنِ بِالرُّطَيْلِ الرَّمْلِي
أَوْ قُلْتَيْنِ بِالْدمَشْقِي هِيَه
وَالنَّجَسُ الْوَاقِعُ قَدْ غَيَّرَهُ
وَأِنْ بِنَفْسِهِ أَتَفَقَى التَّغْيِيرُ
وَكُلُّ مَا اسْتُعْمِلَ فِي تَطْهِيرِ
فَوْقَ ثَمَانِينَ قَرِيبَ رَطْلٍ
ثَمَانُ أَرْطَالٍ أَتَتْ بَعْدَ مِيَه
وَأَخْتِيرَ فِي مُشَسِّ لَا يُكْرَهُ
وَالْمَاءُ لَا كَرْعَفَرَانِ يَطْهَرُ
فَرَضٍ وَقَلَّ لَيْسَ بِالطَّهْوَرِ

باب النجاسات

المُسْكِرُ الْمَائِبُ وَالْخَزِيرُ
وَمَيْتَةُ مَعَ الْعِظَامِ وَالشَّعْرُ
وَالدَّمُ وَالْقَيْءُ وَكُلُّ مَا ظَهَرَ
وَجُرْءُ حَيٍّ كَيْدٍ مَفْضُولٍ
وَصُوفُهُ وَرِيْشُهُ وَرَيْقَتُهُ
وَتَطْهَرُ الْخَمْرُ إِذَا تَخَلَّلَتْ
وَالْكَلْبُ مَعَ فَرْعَيْهِمَا وَالسُّورُ
وَالصُّوفُ لَا مَأْكُولَةٌ وَلَا بَشَرُ
مِنَ السَّيْلَيْنِ سِوَى أَصْلِ الْبَشَرِ
كَمَيْتِهِ لَا شَعْرُ الْمَأْكُولِ
وَعَرَقُ وَالْمِسْكُ ثُمَّ فَارْتَهُ
بِنَفْسِهَا وَإِنْ غَلَتْ أَوْ نُقِلَتْ

لا يصح التطهير بماء مطلق حلت فيه عين نجاسة والحال أنه دون القلتين وإن كان جارياً ولم
تغيره لتنجسه بها، الثانية أمر المصنف المخاطب أن يستثني من تنجس الماء القليل مجلول
النجاسة فيه مسألتين: الأولى الميت الذي لا يسيل دمه عند شق جزء منه في الحياة كذباب
ونمل ونحل وعقرب ونحوها فلا ينجس ما حل فيه وإن قل أي إن لم يطرح فيه ميتاً ولم يغيره
كما يفيد كلامه، الثانية النجس الذي لا يرى بالطرف أي البصر لما يحصل لقلته كرشاش بول
أو خر فلا ينجس ما حل فيه لمشقة الإحتراز عنه (قوله أو قلتين إلى قوله لا يكره) فيه
مسألتان الأولى أنه لا يصح التطهير بالماء الكثير وهو ما بلغ قلتين والحال أن النجس الواقع
فيه قد غيره الثانية أن الماء المشمس أي ما سخنته الشمس بمجدها بمنطبع أي مطروق من غير
التقدين في قطر حار كمكة، الأصح أنه يكره شرعاً تنزيهاً استعماله في البدن طهارة وغيرها
حال حرارته إذا وجد غيره.

وَجَلَدُ مَيْتَةٍ سِوَى خِنْزِيرٍ بَرٌّ
نَجَاسَةُ الْخِنْزِيرِ مِثْلُ الْكَلْبِ
وَمِمَّا سِوَى ذَيْنِ فَقَرْدًا يُغْسَلُ
يَكْفِيكَ جَرِي الْمَاءِ عَلَى الْحُكْمِيَّةِ
وَبَوْلُ طِفْلٍ غَيْرِ دَرٍّ مَا أَكَلَ
وَمَاءٌ مَغْسُولٍ لَهُ حُكْمُ الْمَحَلِّ
وَلْيُعْفَ عَنْ نَزَرِ دَمٍ وَقَيْحٍ
وَالْكَلْبُ إِنْ يُدْبَغَ بِحَرِيفٍ طَهَرَ
تُغْسَلُ سَبْعًا مَرَّةً بِتُرْبٍ
وَالْحَتُّ وَالتَّثْلِيثُ فِيهِ أَفْضَلُ
وَأَنْ تُزَالَ الْعَيْنُ مِنْ عَيْنَيْهِ
يَكْفِيهِ رَشٌّ إِنْ يُصَبَّ كُلُّ الْمَحَلِّ
إِذَا لَا تَغَيَّرُ بِهِ حِينَ أَنْفَصَلَ
مِنْ بَثْرَةٍ وَدُمٍّ وَلَوْ قَرِحَ

باب الآنية

يُبَاحُ مِنْهَا طَاهِرٌ مِنْ خَشَبٍ
فَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ كِمِرْوَدٍ
وَتَحْرُمُ الضَّبَّةُ مِنْ هَذَيْنِ
إِنْ فَقِدَا حَلَّتْ وَفَرْدًا يُكْرَهُ
وَيُسْتَحَبُّ فِي الْأَوَانِي التَّغْطِيَةُ
أَوْ غَيْرِهِ لَا فِضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ
لَا مِرَاةٌ وَجَارٌ مِنْ زَبْرَجَدٍ
بَكِيرٌ عُرْفًا مَعَ التَّزَيْنِ
وَالْحَاجَةُ الَّتِي تُسَاوِي كَسْرَهُ
وَلَوْ بَعُودٌ حُطَّ فَوْقَ الْآنِيَةِ

باب الآنية

(قوله يباح إلى قوله من زبرجد) فيه ثلاث مسائل: الأولى أنه يباح من الآنية اتخاذاً واستعمالاً كل إناء طاهر من حيث كونه إناء في الطهارة وغيرها، الثانية يجوز استعمال الإناء من الجوهر النفيس كزبرجد وفيروز ونحوها (قوله وتحرم الضبة إلى قوله كسره) أي أن ضبة الذهب والمضة تحرم أي يحرم المصطب بها مع كبرها وكونها كلها أو بعضها للتزين لوجود المعنيين العين والخبلاء، وإنها تحل بلا كراهة إن فقدا أي الكبير والزينة بأن كانت صغيرة

وَيَتَحَرَّى لِاشْتِبَاهِ طَاهِرٍ بِنَجَسٍ وَلَوْ لِأَعْمَى قَادِرٍ
لَا الْكُمَّ وَالْبَوْلَ وَمَيْتَةَ وَمَا وَرَدَ وَخَمْرٍ دَرَّ أَتْنِ مَحْرَمًا

باب السواك

يُسْنُ لَا بَعْدَ زَوَالِ الصَّائِمِ وَأَكْثَدُهُ لِاتِّبَاهِ النَّائِمِ
وَلِتَغْيِيرِ فَمٍ وَلِلصَّلَاةِ وَسَنِّ بِالْيُمْنَى الْأَرَاكُ أَوْلَاهُ
وَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتِحَالُ وَتَرَا وَغَبًّا أَدَهْنُ وَقَلَمٌ ظُفْرًا
وَأَنْتِفَ لِإِبْطٍ وَيَقْصُ الشَّارِبُ وَالْعَانَةُ أَحْلَقُ وَالْخِتَانُ وَاجِبُ

للحاجة لا للصغر مع الحاجة وإنها إن كانت كبيرة حاجة أو صغيرة فوق الحاجة كره استعمالها والتزين بها واتخاذها للكبر والزينة ولم تحرم للحاجة في الأولى والصغر في الثانية، والمراد بالحاجة غرض إصلاح كسر الإناء دون التزين (قوله ويتحرى إلى قوله عمرماً) ذكر الناظم شيئاً من أحكام الإجتهد والتحري وفيه مسألتان الأولى أنه يتحرى أي يجتهد لاشتباه طاهر من ماء أو ثوب أو طعام أو شراب أو غيرها بآخر نجس بأن يبحث عما يبين النجس بالأمارات الغلبة على الظن كرشاش حول إنائه أو ابتلال حول طرفه أو تحركه أو قرب الكلب منه أو زيادته أو نقصه ويستعمل ما ظن طهارته، الثانية للإجتهد شروط أن يكون في متعدد وأن يكون باقياً على الأصح وأن يكون لكل من المشتبهين أصل في حل المطلوب وأن يكون للعلامة مجال وكلها تعلم من كلامه على هذا الترتيب.

باب السواك

(قوله يسن إلى قوله أولاه) أي أن السواك سنة مطلقاً ولا يسن للصائم بعد الزوال بل يكره ويتأكد عند انتباه النائم من نومه ويسن باليد اليمنى على الأصح وأفضله الأراك ثم النخل ثم العود ذو الريح الطيب (قوله ويستحب الإكْتِحَالُ إلى قوله ظُفْرًا) أي أنه يسن الإكْتِحَالُ باللائد ويسن كونه وترأً ويسن أن يدهن غبا أي وقتاً بعد وقت بحسب الحاجة أيضاً ويسن تقليم الأظفار.

(قوله وانتف لإبط إلى قوله لا للجهد) أي أنه يسن تنف الإبط أي إن اعتاده وإلا

لِبَالِغٍ سَاتَرَ كَمْرَةً قَطَعَ
تَنَزُّهًا وَالْأَخْذُ مِنْ جَوَانِبِ
وَحَلَّقَ شَعْرَ امْرَأَةٍ وَرَدَّ
وَحَرَّمُوا خِضَابَ شَعْرِ بَسَوَادٍ
وَالْأَسْمُ مِنْ أَنْثَى وَيَكْرَهُ الْقَرْعُ
عَنْفَقَةً وَلِحْيَةً وَحَاجِبَ
طِيبٍ وَرِيحَانٍ عَلَى مَنْ يُهْدِي
لِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ لَا لِلْجِهَادِ

باب الوضوء

مُوجِبُهُ الْخَارِجُ مِنْ سَبِيلِ
كَذَا زَوَالُ الْعَقْلِ لَا يَنْوُمُ كُلُّ
لَا مُحَرَّمٍ وَحَائِلٌ لِلنَّقْضِ كَفَ
وَأَخْتِيرَ مِنْ أَكْلِ لَحْمِ الْجُزْرِ
إِذَا طَرَأَ شَكٌّ بِضِدِّهِ عَمِلَ
خُذْ ضِدَّ مَا قَبْلَ يَقِينٍ حَيْثُ لَمْ
فَرُوضُهُ النِّيَّةُ وَاغْسِلْ وَجْهَكَ
وَمَسْحُ بَعْضِ الرَّأْسِ ثُمَّ اغْسِلْ وَعَمَّ
لَهُ شُرُوطٌ خَمْسَةٌ طَهُورٌ مَا
وَعَدَمُ الْمَانِعِ مِنْ وُضُوءٍ
وَيَدْخُلُ الْوَقْتُ لِذَائِمِ الْحَدَثِ
غَيْرَ مَنِيٍّ مُوجِبِ التَّغْسِيلِ
مُمْكِنٍ وَلَمْسُ امْرَأَةٍ رَجُلٍ
وَمَسُّ فَرْجٍ بَشَرٍ بِبَطْنٍ كَفَ
وَمَعَ يَقِينٍ حَدَثٍ أَوْ طَهْرٍ
يَقِينُهُ وَسَابِقٌ إِذَا جُهِلَ
يُعْلَمُ بِشَيْءٍ فَالْوُضُوءُ مُلْتَزَمٌ
وَعَسْلُكَ الْيَدَيْنِ مَعَ مِرْقَقَا
رِجْلَيْكَ مَعَ كَعْبَيْكَ وَالتَّرْتِيبُ ثُمَّ
وَكَوْنُهُ مَمِيَّزًا وَمُسْلِمًا
مَاءٍ إِلَى بَشَرَةِ الْمَغْسُولِ
وَعَدَّ مِنْهَا الرَّافِعِي رَفْعَ الْخَبَثِ

فليحلق وقص الشارب بحيث يظهر طرف الشارب ولا يخفيه من أصله وحلق العانة أي من الرجل أما المرأة فالمستحب لها تنفها .

(قوله فروضه النية إلى قوله رفع الخبث) فيها مسألتان: الأولى فروض الوضوء ستة الأول النية ويجب قرنها بأول غسل الوجه الثاني غسل الوجه وحده طولاً ما بين منابت شعر الرأس

وَالسُّنَنُ السَّوَاكُ ثُمَّ بَسْمِلاً
 إِنَّا وَمَضْمِضٌ وَاتَّشِقُ وَعَمَمٌ
 وَمَسْحُ أُذُنٍ بَاطِئاً وَظَاهِراً
 وَخَلْلُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ
 وَاسْتِكْمَالُ الثَّلَاثِ بِالْيَقِينِ
 وَاغْسِلْ يَدَيْكَ قَبْلَ أَنْ تُدْخِلَا
 الرَّأْسَ وَأَبْدَأْهُ مِنَ الْمُقَدَّمِ
 وَلِلصَّابِغَيْنِ بِنَاءٌ آخَرًا
 وَاللَّحْيَةِ الْكَثَّةِ وَالرَّجْلَيْنِ
 وَأَبْدَأْ بِمِمَّاكَ سِوَى الْأُذُنَيْنِ

غالباً وأسفل طرف المقبل من اللحين وعرضاً ما بين أذنيه، الثالث غسل اليدين مع المرفقين الرابع مسح بعض الرأس الخامس غسل الرجلين مع الكعبين وهما العظامان الناثان من الجانبين السادس الترتيب في أفعاله. المسألة الثانية شروط الوضوء ذكر منها خمسة: أولها الماء الطهور أو بدله ثانيها وثالثها كون المتوضئ عيماً مسلماً الرابع عدم المانع الحسي من وصول الماء الطاهر إلى بشرة العضو المغسول ونحوها الخامس دخول الوقت ومن شروطه أيضاً عدم الصارف ويعبر عنه بدوام النية.

(قوله والسنن) لما فرغ من شروط الوضوء ذكر من سننه أموراً منها السواك ومنها البسلة بعد السواك أي عند غسل الكفين ومنها غسل كفيه ثلاثاً قبل المضمضة وإن تيقن طهرها أو لم يرد غمسها للاتباع ومنها المضمضة ثم الإستنشاق للاتباع وبحصلان بوصول الماء إلى الفم والأنف ثم الاستنشاق ومنها تعميم الرأس بالمسح للاتباع والسنة أن يبدأ بمسحه من مقدمه بأن يضع يديه على المقدم ويلصق مسبحة بالأخرى وإيهاميه على صدغيه ثم يذهب بها إلى قفاه ثم يردّها إلى المبدأ للاتباع وهذا لمن له شعر ينقلب (وقوله وبسلاً) بصيغة الأمر هو الأنسب بما بعده (وقوله تدخلاً) بتشديد الحاء (وقوله ومسح اذن الخ) أي من سننه مسح الأذنين بعد مسح الرأس ظاهرهما وباطنهما بما غير بلل الرأس ومسح صاخيها أي خرقبيها بما جدد غير المائمين للاتباع (قوله وخلل أصابع اليدين) أي من سنن الوضوء تحليل أصابع اليدين بالتشبيك بينها وتحليل أصابع الرجلين للأمر بكل منهما في خبر الترمذي وغيره (قوله واستكمل الثلاث الخ) فيه مسألتان الأولى أنه أمر المتوضئ باستكمال الثلاث باليقين من غسل ومسح وغيرها فالأولى واجبة والثنتان مسنونتان لخبر مسلم. الثانية أنه أمر المتوضئ بأن يبدأ بيمنه ندباً لخبر «إذا توضأت فابدأوا بيمينكم» وأشار (بقوله سوى الأذنين) إلى أن العضوين إذا كان بحيث يسهل إمرار الماء عليهما معاً فالسنة غسلها معاً وذلك في الكعبين والأذنين والحددين.

وَأَسْتَضْحِبِ النِّيَّةَ مِنْ بَدْءِ إِلَى
وَلِلْوُضُو مُدٌّ وَلِلتَّغْسِيلِ
ثُمَّ الْوُضُوءُ سُنَّةٌ لِلْجَنْبِ
كَذَلِكَ تَجْدِيدُ الْوُضُو إِنْ صَلَّى
وَرَكَعَتَانِ لِلْوُضُوءِ وَالِدُّعَا
آدَابُهُ اسْتِقْبَالُ قِبْلَةٍ كَمَا
وَيَتَنَدَّى الْيَدَيْنِ بِالْكَفَّيْنِ
مَكْرُوهُهُ فِي الْمَاءِ حَيْثُ أَسْرَفًا
أَوْ قَدَّمَ الْيُسْرَى عَلَى الْيَمِينِ

آخِرِهِ وَدَلَّكَ عِضْوٍ وَالْوَلَا
صَاعٌ وَطُولُ الْغُرِّ وَالتَّحْجِيلِ
لِنَوْمِهِ أَوْ إِنْ يَطَا أَوْ يَشْرَبُ
فَرِيضَةً أَوْ سُنَّةً أَوْ نَفْلًا
مِنْ بَعْدِهِ فِي أَيِّ وَقْتٍ وَقَعَا
يَجْلِسُ حَيْثُ لَمْ يَنْلُهُ رَشٌ مَا
وَبِأَصَابِعٍ مِنَ الرَّجْلَيْنِ
وَلَوْ مِنَ الْبَحْرِ الْكَبِيرِ أَغْتَرَفَا
أَوْ جَاوَزَ الثَّلَاثَ بِالْيَقِينِ

باب المسح على الخفين

رُخِّصَ فِي وُضُوءِ كُلِّ حَاضِرٍ
فِي سَفَرِ الْقَصْرِ إِلَى ثَلَاثِ
فَإِنْ يَشْكُ فِي انْقِضَاءِ غَسَلًا
يُمْكِنُ مَشْيُ حَاجَةٍ عَلَيْهِمَا
وَالْفَرَضُ مَسْحُ بَعْضِ عُلُوٍّ وَنُدْبُ

يَوْمًا وَلَيْلَةً وَلِلْمَسَافِرِ
مَعَ لَيَالِيهَا مِنَ الْإِحْدَاثِ
وَشَرْطُهُ اللَّبْسُ بِطَهَرٍ كَمَلًا
وَالسَّتْرُ لِلرَّجْلَيْنِ مَعَ كَعْبَيْهِمَا
لِلْخُفِّ مَسْحُ السُّفْلِ مِنْهُ وَالْعَقَبُ

(قوله رخص إلى قوله الإحداث) أي رخص المسح على الخفين في وضوء كل شخص حاضر يومًا وليلة وللمسافر في سفر القصر إلى ثلاثة أيام ولياليها من الإحداث بكسر الهمزة أي من إنتهاء الحدث الكائن بعد لبس لا من إبتداء الحدث ولا من وقت المسح ولا من إبتداء اللبس لأنها عبادة مؤقتة (قوله وشروطه اللبس النخ) أي شرط جواز مسح الخفين لبسها مع بطهر كامل فلو لبسها قبل غسل رجله وغسلها فيها لم يجز المسح إلا أن ينزعها من موضع القدم ثم يدخلها فيه اه فشنى (قوله علو) أي علو الخف من محل الفرض وهو الساتر الحاذي

وَعَدَمُ اسْتِيعَابِهِ وَيُكْرَهُ
مُبْطَلُهُ خَلْعٌ وَمُدَّةُ الْكَمَالِ
الْغُسْلُ لِلْخُفِّ وَمَسْحٌ كَرَّرَهُ
فَقَدَمَيْكَ أَغْسِلْ وَمُوجِبُ اغْتِسَالِ

باب الاستنجاء

تَلَوِيثُ فَرْجٍ مُوجِبُ اسْتِنْجَاءٍ
يُجْزِيهِ مَاءٌ أَوْ ثَلَاثُ أَحْجَارٍ
وَلَوْ بِأَطْرَافٍ ثَلَاثَةٍ حَصَلَ
وَالشَّرْطُ لَا يَجِفُّ خَارِجٌ وَلَا
وَالنَّدْبُ فِي الْبِنَاءِ لَا مُسْتَقْبِلًا
وَلَا بِهَاءٍ رَاكِدٍ وَلَا مَهَبٍ
وَالظِّلُّ وَالطَّرِيقُ وَلْيَبْعُدْ وَلَا
وَمَنْ سَهَا ضَمَّ عَلَيْهِ بِالْيَدِ
فَقَدَّمَ الْيُمْنَى خُرُوجًا وَأَسْأَلَ
وَسَنَّ بِالْأَحْجَارِ ثُمَّ الْمَاءِ
يُنْقِي بِهَا عَيْنًا وَسَنَّ الْإِيتَارَ
بِكُلِّ مَسْحَةٍ لِسَائِرِ الْمَحَلِّ
يَطْرَأُ غَيْرُهُ وَلَنْ يَنْتَقِلَا
أَوْ مُدْبِرًا وَحَرَمُوهُ فِي الْفَلَا
وَتَحْتَ مَثْمِرٍ وَثَقْبٍ وَسَرَبٍ
يَحْمِلُ ذِكْرَ اللَّهِ أَوْ مَنْ أَرْسَلَ
وَيَسْتَعِيدُ وَبِعَكْسِ الْمَسْجِدِ
مَغْفِرَةً وَأَحْمَدُ وَبِالْيُسْرَى أَدْخَلَ

لمشط الرجل من ظاهر الخف لا من باطنه والمراد ببعضه ما ينطلق عليه الاسم كمسح الرأس
اه فثنى .

(قوله وعدم استيعابه) أي بالمسح بل يمسحه خطوطاً (قوله مبطله خلع) أي مبطل جواز
المسح خلع الخفين أو أحدها بأن نزع رجله أو إحداها (قوله ومدة الكمال) أي للمسح
(قوله تلويث فرج) أي معتاد بخارج نجس ملوث ولو نادراً اه فثنى (قوله موجب استنجاء)
أي بقاء أو حجر ولا يجب لما لا يلوث كعب وحصة ودود ونحوها لكن يسن خروجاً من الخلاف
(قوله أو ثلاث أحجار) لا بد من الثلاثة ولو حصل الإنقاء بدونها (قوله والندب في البناء
النخ) أي أن السنة لفاضي الحاجة في البناء أن لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها إكراماً لها
(قوله في الفلا) جمع فلاة وهي الأرض الواسعة التي لا بناء بها اه مناوي (قوله وتحت مثمر)
أي ولو في غير وقت الاثمار (قوله ذكر الله) أي من قرآن وغيره (قوله وثوباً أحمر) بلفظ

وَأَعْتَمِدِ الْيُسْرَى وَثَوْبًا أَحْسَرَا شَيْئًا فَشَيْئًا سَاكِناً مُسْتَتِرَا
وَمِنْ بَقَايَا الْبَوْلِ يَسْتَبْرِي وَلَا يَسْتَنْجِ بِالْمَاءِ عَلَى مَا نَزَلَا
لَا مَالَهُ بَنِي بَجَامِدٍ طَهَّرُ لَا قَصَبٍ وَذِي احْتِرَامٍ كَالْتَمَرُ

باب الغسل

مُوجِبُهُ الْمَنِي حِينَ يَخْرُجُ وَالْمَوْتُ وَالْكَمَرَةُ حَيْثُ تُوَلِّجُ
فَرْجًا وَلَوْ مَيْتًا بِلَا إِعَادَةٍ وَالْحَيْضُ وَالنَّفَاسُ وَالْوِلَادَةُ
وَيُعْرِفُ الْمَنِي بِاللَّذَّةِ حِينَ خُرُوجِهِ وَرِيحٍ طَلَعَ أَوْ عَجِينُ
وَمَنْ يَشْكُ هَلْ مَيَّ ظَهَرَا أَوْ هُوَ مَذِيٌّ بَيْنَ ذَيْنِ خَيْرَا
وَالْفَرْضُ تَعْمِيمٌ لَجَسْمِ ظَهَرَا شَعْرًا وَظُفْرًا مُنْتَبَأًا وَبَشَرَا
وَنِيَّةٌ بِالْإِبْتِدَاءِ اقْتَرَنْتِ كَالْحَيْضِ أَوْ جَنَابَةٍ تَعَيَّنَتْ
وَالشَّرْطُ رَفْعُ نَجَسٍ قَدْ عُلِمَا وَكُلُّ شَرْطٍ فِي الْوُضُوءِ قُدِّمَا

الأمر فألفه بدل من نون التوكيد وفي نسخة حسرا فألفه للإطلاق اهـ (قوله بجامد) متعلق بمسحة أو بسائر من قوله فلما مر لسائر المحل اهـ رملي ومناوي قال الفسنى متعلق بقوله فيما تقدم حصل بكل مسحة الخ (قوله لا قصب) أي أملس وزجاج مما لا يقطع (قوله موجب) بكسر الجيم ستة أمور (قوله المني) أي مني الشخص نفسه حين يخرج أول مرة أو مني الرجل من امرأة وطئت في قبلها أو استدخلته وقد قضت شهوتها بالجماع أو الاستدخال لأن الظاهر اختلاط منها بالخارج بخلاف ما إذا لم تقضها إذ لا مني لها يختلط بالخارج وذلك لخبر مسلم «إنما الماء من الماء» اهـ مناوي (قوله أو هو مذي) بالذال المعجمة ماء أبيض رقيق يخرج بلا شهوة قوية عند ثورانها أو ودي بالمهمل ماء أبيض كدر نخين يخرج عقب البول أو عند حمل شيء ثقل (وقوله خيراً) أي بين جعله منياً فيغتسل أو غيره فيتوضأ ويغسل ما أصابه (قوله ونية بالابتداء) أي بأول مغسول من البدن فلو نوى بعد غسل جزء منه وجب إعادة غسله (قوله تعينت) في نسخة تبينت أي تأكيداً وأراد به أنه لا بد من تحقق الجنابة تردد أن عليه جنابة

وَسُنَّ بِاسْمِ اللَّهِ وَأَرْفَعَ قَدَرًا
وَأَنَّ نَوَى فَرَضًا وَنَفْلًا حَصَلًا
وَسَنَّةُ الْغُسْلِ نَوَى لِأَكْبَرًا
وَشَعْرًا وَمِعْطَفًا تَعَهَّدَ
وَتُبِعَ الْحَيْضَ بِمَسْكِ وَالْوَلَا
عِيدَيْنِ وَالْإِفَاقَةَ الْإِسْلَامَ
دُخُولُ مَكَّةَ وَقُوفُ عَرَفَةَ
وَالْغُسْلُ مَنْ غَسَلَ مِيتًا كَمَا
وَالْغُسْلُ فِي الْحَمَامِ جَازَ لِلذَّكَرِ
وَيُكْرَهُ الدُّخُولُ فِيهِ لِلنِّسَاءِ
وَقَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ يُعْطَى أَجْرَتَهُ
ثُمَّ الْوُضُو وَالرَّجُلَ لَنْ تُؤَخَّرَا
أَوْ فَبِكُلِّ مِثْلِهِ تَحَصَّلَا
جَرَّدَ عَنْ ضِدِّ وَإِلَّا الْأَصْغَرَا
وَأَذْلَكَ وَثَلَّثَ وَيُمْنَاكَ أَبْتَدِي
مَسْنُونُهُ حُضُورُ جُمُعَةٍ كِلَا
وَالْخَسْفُ الْإِسْتِسْقَاءُ وَالْإِحْرَامُ
وَالرَّمْيُ وَالْمَبِيتُ بِالْمُزْدَلِفَةِ
لِدَاخِلِ الْحَمَامِ أَوْ مَنْ حُجِمَا
مَعَ سِتْرٍ عَوْرَةٍ وَغَضٍّ لِنَبْصَرِ
إِلَّا لِعَذْرِ مَرَضٍ أَوْ نَفْسَا
وَلَمْ يُجَاوِزْ فِي اغْتِسَالِ حَاجَتَهُ

أَمْ لَا لَا تَصِحُّ نِيَّتُهُ (قوله وسن بسم الله) أي أول الغسل كالوضوء بقصد التبرك (قوله وسنة
الغسل الخ) أي ينوي لحدث أكبر جرد عن ضده وهو الحدث الأصغر كأن أنزل بنظر أو فكر
أو احتلم قاعداً متمكناً بوضوئه سنة الغسل وإلا بأن اجتمع عليه الحدثان ينوي رفع الحدث
الأصغر. خروجاً من الخلاف فسنة في كلامه مفعول مقدم لنوى ولأكبر متعلق بنوى وجرد عن
ضده جملة وقعت صفة لأكبر ونائب فاعل جرد ضميره عائد عليه رملي باختصار (قوله بمسك)
أي بأن يجعله على قطنه وتدخله في فرجها (قوله والإفاقة) أي من جنون أو إغواء (قوله
الإسلام) أي الحاصل من كافر فإذا أسلم سن له الغسل تعظيماً للإسلام. (قوله دخول مكة) أي
ولو كان حلالاً (قوله والغسل في الحمام إلى قوله حاجته) اشتمل على مسائل: الأولى يجوز
الغسل في الحمام للذكر أي مع ستر عورته عمن يجرم نظره إليها وغض بصره عن عورته من
يجرم نظره إليها وعدم مسه إياها، الثانية يكره دخوله للنساء إلا لعذر كمرض أو حيض أو
نفاس. الثالثة لدخوله آداب: منها أنه يعطي أجرته قبل دخوله لأن ما يستوفيه مجهول وكذا
ما ينتظره الحمامي فإعطاء الأجرة حينئذ رفع للجهالة من أحد العوضين. الرابعة أنه يجب

باب التيمم

تَيَمُّمُ الْمُحْدِثِ أَوْ مَنْ أَجْنَبَا يُبَاحُ فِي حَالٍ وَحَالٍ وَرَجَبُ
وَشَرْطُهُ خَوْفٌ مِنْ اسْتِعْمَالِ مَا أَوْ فَقْدُ مَاءٍ فَاضِلٍ عَنِ التَّيَمُّمِ
دُخُولُ وَقْتٍ وَسُؤَالُ ظَاهِرٍ لِفَاقِدِ الْمَاءِ تُرَابٍ دَاهِرٍ
وَلَوْ غَبَرَ الرَّمْلُ لَا مُسْتَعْمَلًا مُلْتَصِقًا بِالْعُضْوِ أَوْ مُنْفَصِلًا
وَقَرَضُهُ نَقْلُ تُرَابٍ لَوْ نَقَلَ مِنْ وَجْهِهِ لِيَدٍ أَوْ بِالْعَكْسِ حَلَّ
وَقَصْدُهُ نِيَّةُ اسْتِبَاحِ فَرَضٍ أَوْ الصَّلَاةِ وَأَنْبَسَاحِ
الْوَجْهِ لَا الْمُنْبَتِ وَالْيَدَيْنِ مَعَ مِرْفَقٍ وَرَتَّبِ الْمُسْحِنِ
وَسَنَّ تَفْرِيجٍ وَأَنْ يُسَمِّيًا وَقَدَّمَ الْيَمْنَى وَخَلَّلَ وَالْوَلَا
وَنَزَعُ خَاتَمٍ لِأُولَى تُضْرَبُ أَمَّا لِثَانِي ضَرْبَةٌ فَيُحِبُّ
أَدَابُهُ الْقِبْلَةُ أَنْ يَسْتَقْبِلَا مَكْرُوهُهُ التُّرْبُ الْكَثِيرُ اسْتِعْمَلَا

عليه أن يقتصر في صب الماء على قدر حاجته (قوله تيمم المحدث) أي حديثاً أصغر إذ هو المراد عند الإطلاق وتيمم مبتدأ ويباح خبره (قوله في حال) هو وجود عذر يسوغه مع قدرة التيمم على استعمال الماء كقدار على شراء الماء وجده يباع بأكثر من ثمن مثله وقوله في حال يجب وهو عجز التيمم عن استعمال الماء (قوله لا مستعملاً) أي لا إن كان التراب مستعملاً متصلاً بالعضو الممسوح أو منفصلاً عنه بعد إصابته فلا يصح التيمم به كالماء لأنه قد تأدى به فرض فانتقل إليه المنع.

(قوله نقل تراب) أي فلو كان على العضو تراب فردده من جانب إلى جانب لم يكف (قوله وسن تفريج) هو كالتفريق لفظاً ومعنى (قوله وأن ييسملاً) أي أول التيمم ولو جنباً أو حائضاً كما في الوضوء (قوله وقدم اليمنى) أي وإن يقدم يمينه على يساره أي وأعلى وجهه على أسفله كما في الوضوء (قوله لأولى) أي في أول ضربة وأما نزعه في الضربة الثانية فيجب (قوله القبلة) بالنصب مفعول ليستقبل (قوله وما في الشرع الخ) أي وما حرم استعماله في الشرع

حَرَامُهُ تُرَابٌ مَسْجِدٍ وَمَا
مُبْطِلُهُ مَا أَبْطَلَ الْوُضُوءَ مَعَ
قَبْلِ ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ أَمَّا فِيهَا
أَبْطَلُ وَإِلَّا لَا وَلَكِنْ أَفْضَلُ
وَرَدَّةٌ تُبْطِلُ لَا التَّوَضُّؤُ
يَمْسَحُ ذُو جَبِيْرَةٍ بِالْمَاءِ مَعَ
عَلَى طَهَارَةٍ وَلَكِنْ مَنْ عَلَى
وَجُبًا خَيْرُهُ أَنْ يُقَدَّمَ
وَلَيْتِمٌ مُحَدِّثٌ إِذَا غَسَلَ
وَإِنْ يُرَدُّ مِنْ بَعْدِهِ فَرَضًا وَمَا

فِي الشَّرْعِ الْإِسْتِعْمَالُ مِنْهُ حَرَمًا
تَوَهُّمُ الْمَاءِ بِلَا شَيْءٍ مَنَعَ
فَمَنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ يَفْضِيهَا
إِبْطَالُهَا كَيِّ بِالْوُضُوءِ تَفْعَلُ
جَدِّ تَيْمًا لِكُلِّ فَرَضٍ
تَيْمٌ وَلَمْ يُعِذْهُ إِنْ وَضَعَ
عُضْوِ تَيْمٍ لُصُوقًا جَعَلَا
الْغُسْلَ أَوْ يُقَدَّمَ التَّيْمُ مَا
عَلَيْهِ ثُمَّ الْوُضُوءُ كَمَلَا
أَحْدَثَ فَلْيُصَلِّ إِذَا تَيْمَمَا

كالمغصوب والمسروق (قوله مبطله ما أبطل الوضوء إلى قوله بالوضوء تفعل) أي أن التيمم يبطله ما أبطل الوضوء من الأسباب السابقة ويزيد التيمم ببطلانه بتوهم الماء أي بوقوع وجوده في ذهنه وإن زال التوهم سريعاً أو لم يكفه الماء أو ضاق الوقت كأن سمع قائلًا يقول عندي ماء أو دعني فلان بلا مانع منه قبل ابتداء الصلاة بأن لم يفرغ من تكبيرة الإحرام (قوله بلا شيء منع) أي بلا مانع من استعماله كعطش وسبع يحول بينه وبينه (قوله وأما فيها) يعني إن تيقن القدرة على استعماله الماء في الصلاة فرضاً كانت أو نفلًا بأن تيقن وجوده إن تيمم لفقده أو حصل الشفاء إن تيمم لمرض أو نحوه يبطل التيمم إن وجب عليه قضاء فرضها بأن تيمم الأول بموضع يندر فيه فقد الماء كالخضر والثاني لبرد أو كان بجرحه دم كثير أو نحو ذلك (قوله وإلا) بأن لم يجب عليه قضاء فرضها بأن تيمم الأول بموضع يكثر فيه فقد الماء كالسفر والثاني لغير ما ذكر فلا يبطل تيممه (قوله ولكن أفضل الخ) أي الأفضل قطعها ليتوضأ ويصلي بدلها (قوله وردة تبطل الخ) أي تبطل التيمم دون الوضوء (قوله يمسح ذو جبيرة) أي على الجبيرة (قوله ولم يعده) أي ما صلاه (قوله وجنبا خيره) أي إذا أراد التطهير خيره بين تقديم الغسل أو التيمم (قوله وليتيمم محدث) أي حدثاً أصغر على طريق الوجوب (قوله وإن يرد) أي من غسل الصحيح وتيمم عن العليل وأدى فرضاً أن يؤدي من بعده فرضاً

عَنْ حَدَّثٍ أَوْ عَنْ جَنَابَةٍ وَقِيلَ
وَمَنْ لِمَاءٍ وَتُرَابٍ فَقَدَا
مِنْ ذَيْنِ فَرْدَا حَيْثُ يَسْقُطُ الْقَضَا
يُعِيدُ مُحَدِّثٌ لِمَا بَعْدَ الْعَلِيلِ
الْفَرْضَ صَلَّى ثُمَّ مَهْمَا وَجَدَا
بِهِ فَتَجَدِيدٌ عَلَيْهِ فُرْضَا

باب الحيض

إِمَّا كُنْهُ مِنْ بَعْدِ تِسْعٍ وَالْأَقْلُ
خَمْسٌ إِلَى عَشْرَةٍ وَالْغَالِبُ
أَدْنَى النَّفَاسِ لِحُظَّةٍ سِتُّونَا
إِنْ عَبَرَ الْأَكْثَرَ وَأَسْتَدَامَا
لَمْ يَنْحَصِرْ أَكْثَرُ وَقْتِ الطُّهْرِ
ثُمَّ أَقَلُّ الْحَمَلِ سِتُّ أَشْهُرٍ
وَتِلْكَ عَامٍ غَايَةُ التَّصَوُّرِ
بِالْحَدِّثِ الصَّلَاةَ مَعَ تَطَوُّفٍ
وَمَسَّهُ وَمَعَ ذِي الْأَرْبَعَةِ
قَصْدًا وَلُبَثَ مَسْجِدٍ لِلْمُسْلِمِ
يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَأَكْثَرُ الْأَجَلِ
سِتٌّ وَالْأَسْبَعَةُ تُقَارِبُ
أَقْصَاهُ وَالْغَالِبُ أَرْبَعُونَ
فَمُسْتَحَاضَةٌ حَوْتَ أَقْسَامَا
أَمَّا أَقَلُّهُ فَنِصْفُ شَهْرٍ
وَأَرْبَعُ الْأَعْوَامِ أَقْصَى الْأَكْثَرِ
وَالْغَالِبُ الْكَامِلُ تِسْعُ أَشْهُرٍ
حَرَّمَ وَلِلْبَالِغِ حَمْلَ الْمُصْحَفِ
لِلْجُنُبِ اقْتِرَاءَ بَعْضِ آيَةٍ
وَبِالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ حَرَّمَ

آخر ولم يحدث صلاة إن أعاد التيمم وحده (قوله ومن ماء وتراب فقدا) أي بأن حبس بموضع ليس فيه واحد منها.

(قوله إيمانه من بعد تسع الخ) أي أقل زمن تحيض فيه المرأة بأن ترى الدم (قوله من بعد تسع) أي تسع سنين قمرية (قوله يوم وليلة) أي مقدارها وهما أربع وعشرون ساعة (قوله بالحدث الصلاة) بالنصب على أنه مفعول مقدم لقوله حرم والمراد بالحدث الحدث الأصغر (قوله ومسه) أي بأعضاء الوضوء وغيرها ولو كان فاقد الطهورين (قوله ومع ذي الأربعة) أي

الستّ مع تَمَتُّع برؤية والمسّ بين سرّة وركبة
إلى اغتسال أو بديل يمتنع الصوم والطلاق حتى ينقطع

المحرمة بالحدث الأصغر (قوله الست) أي الصلاة وانطواف وحمل المصحف ومسه وقراءة
بعض آية واللبث بالمسجد (قوله والمس) بالجر عطف على رؤية أو بالنصب بفعل الأمر وهو
حرم أي وحرم المس ولو بغير وطء بلا حائل.
(قوله أو بديل) هو التيمم حتى ينقطع أي الدم فيحلان وإن لم يغتسل لانتفاء المعنى

كتاب الصلاة

فَرَضُ عَلَى مُكَلَّفٍ قَدْ أَسْلَمَ
وَوَاجِبٌ عَلَى الْوَلِيِّ الشَّرْعِيِّ
وَالضَّرْبُ فِي الْعَشْرِ وَفِيهَا إِنْ بَلَغَ
لَا عُذْرَ فِي تَأْخِيرِهَا إِلَّا لِسَاءِ
وَوَقْتُ ظُهُرٍ مِنْ زَوَالِهَا إِلَى
ثُمَّ بِهِ يَدْخُلُ وَقْتُ الْعَصْرِ
جَازَ إِلَى غُرُوبِهَا أَنْ تُفْعَلَ
وَعَنْ مُحِيضٍ وَنَفَاسٍ سَلِمَا
أَنْ يَأْمُرَ الطِّفْلَ بِهَا لِسَبْعٍ
أَجَزَتْ وَلَمْ تُعَدَّ إِذَا مِنْهَا فَرَعٌ
أَوْ نَوْمٌ أَوْ لِلْجَمْعِ أَوْ لِلْإِكْرَاهِ
أَنْ زَادَ عَنْ مِثْلِ لَشَيْءٍ ظِلًّا
وَأَخْتِيرَ مِثْلًا ظِلُّ ذَاكَ الْقَدْرِ
وَوَقْتُ مَغْرِبٍ بِهَا قَدْ دَخَلَ

المقتضي للتحريم (قوله فرض) أي مفروض وقوله مكلف أي بالغ عاقل ذكر أو غيره (قوله) على الولي الشرعي (أباً كان أو جدّاً أو وصياً أو قياً قال في المهمات وفي معناه الملتقط ومالك الرقيق وكذا المودع والمستعير ونحوها فيما يظهر اهـ رملي (قوله إذا منها فرغ) أي ولو بلغ بعد فراغه من الصلاة بالسن أو الإحتلام أو الحيض أجزأته ولو عن الجمعة ولا يجب إعادتها لأنه أداها صحيحة مع مراعاة معتبراتها، كأمة صلت مكشوفة الرأس ثم عتقت في الوقت بخلاف نظيره من الحج لأنه لا يتكرر فاعتبر وقوعه حال الكمال وتستحب له الإعادة في صورتين ليؤديها حال الكمال اهـ رملي (قوله ان زاد) أي زاد ظل الشيء على ظله حالة الإستواء اهـ رملي (قوله ثم به) أي بمصير ظل الشيء مثله بعد ظل الإستواء إن كان اهـ رملي (قوله واختير مثلاً ظل ذاك القدر) أي المذكور والمغنى والاختيار أن لا تؤخر عن مصير الظل مثلين بعد ظل الإستواء إن كان وسمي مختاراً لما فيه من الرجحان وفي الإقليد

وَالْوَقْتُ يَبْقَى فِي الْقَدِيمِ الْأَظْهَرِ
وَعَايَةُ الْعِشَاءِ فَجَرٌ يَصْدُقُ
وَأَخْتِيرَ لِلثَلَاثِ وَجَوَّزُهُ إِلَى
الصُّبْحِ وَأَخْتِيرَ إِلَى الْإِسْفَارِ
يُنْدَبُ تَعْجِيلُ الصَّلَاةِ فِي الْأَوَّلِ
وَسَنَ الْإِبْرَادُ بِفِعْلِ الظُّهْرِ
لِطَالِبِ الْجَمْعِ بِمَسْجِدٍ أُتِيَ
صَلَاةَ مَا لَا سَبَبَ لَهَا أَمْنًا
وَبَعْدَ فِعْلِ الْعَصْرِ حَتَّى غَرَبَتْ
وَالِاسْتِوَاءُ لَا جُمُعَةَ إِلَى الزَّوَالِ
أَمَّا الَّتِي لِسَبَبٍ مُقَدِّمٍ
رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ وَالتَّحِيَّاتِ

إِلَى الْعِشَاءِ بِمَغِيبِ الْأَحْمَرِ
مُعْتَرَضٌ يُضِيءُ مِنْهُ الْأَفُقُ
صَادِقٌ فَجَرٌ وَبِهِ قَدْ دَخَلَ
جَوَّازُهُ يَبْقَى إِلَى الْإِذْبَارِ
إِذَا أَوَّلَ الْوَقْتِ بِالْأَسْبَابِ أَشْتَغَلَ
لَشِدَّةِ الْحَرِّ يَقْطُرُ الْحَرُّ
إِلَيْهِ مِنْ بَعْدِ خِلَافِ الْجُمُعَةِ
بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَا
وَعِنْدَمَا تَطْلُعُ حَتَّى ارْتَفَعَتْ
وَالْإِصْفَارُ بِغُرُوبِ ذِي كَمَالٍ
كَالْذِّكْرِ وَالْفَائِتِ لَمْ تُحْرَمِ
وَالشُّكْرِ وَالْكَسُوفِ وَالْجَنَازَةِ

سمي بذلك لاختيار جبريل إياه اه فشي (قوله بمغيب الأحمر) لما في حديث مسلم «وقت المغرب ما لم يغيب الشفق» قال في المجموع بل هو جديد أيضاً لأن الشافعي علق القول به في الاملاء وهو من الكتب الجديدة على ثبوت الحديث وقد ثبت فيه أحاديث مسلم منها الخبر المتقدم وفي الجديد ينقضي وقتها بمضي قدر وضوء وستر عورة وأذان وإقامة وخمس ركعات اه فشي ومن لا عشاء لهم بأن يكونوا في نواح لا يغيب فيها شفقههم بقدرهم قدر ما يغيب الشفق بأقرب البلاد إليهم اه فشي (قوله والإستواء) ويستثنى من تحريم الصلاة عند الإستواء يوم الجمعة فلا تحرم الصلاة فيه على أحد وإن لم يحضر الجمعة لاستثنائه في خبر أبي داود وغيره وفيه أن جهنم لا تسجر أي لا توقد ولا يضر كونه مرسلًا لاعتضاده بأنه صلى الله عليه وسلم استحب التبكير إليها ثم رغب في الصلاة إلى خروج الإمام من غير استثناء اه رملي .

(قوله والتحية) أي بأن دخل المسجد بنية غيرها كاعتكاف أو بنيتها أو بلا نية شيء أما

وَحَرَّمَ الْكُفْبَةَ إِلَّا الْإِحْرَامَ
مَعَ مَسْلَخٍ وَعَطَنِ وَمَقْبَرَةٍ
مَعَ صِحَّةٍ كَحَاقِنٍ وَحَازِقٍ
مَسْنُونُهَا الْعِيدَانِ وَالْكُسُوفُ
وَالْوُتْرُ رُكْعَةٌ لِإِحْدَى عَشْرٍ
ثِنْتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ كَذَا
وَسَنِّ رُكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ
ثُمَّ التَّرَاوِيحُ فَتَدْبَأُ تُفْعَلُ

وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي الْحَمَامِ
مَا نُبِشَتْ وَطُرُقٍ وَمَجْزَرَةٍ
وَعِنْدَ مَأْكُولٍ صَلَاةُ التَّائِقِ
كَذَاكَ الْإِسْتِسْقَاءُ وَالْحُسُوفُ
بَيْنَ صَلَاةٍ لِلْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ
وَبَعْدَهُ وَمَغْرِبٍ ثُمَّ الْعِشَاءُ
تَزَادُ كَالْأَرْبَعِ قَبْلَ الْعَصْرِ
ثُمَّ الضُّحَى وَهِيَ ثَمَانُ أَفْضَلُ

الداخل بنيتها فقط فتحرم منه كما لو أخر الفاتحة ليقضيها في تلك الأوقات اهـ رملي (قوله مسنونها) المسنون والنفل والتطوع والمندوب والمستحب والمرغب فيه ما عدا الفرض وأفضل عبادات البدن بعد الإسلام الصلاة ونفلها أفضل النوافل وهو قسبان: قسم تسن الجماعة فيه وهو أفضل من القسم الآخر لأن مشروعية الجماعة فيه تدل على تأكد أمره ومشايبته للفرائض لكن الأصح تفضيل الراتبة على التراويح وأفضل القسم الأول العیدان أي صلاة عيد الفطر وصلاة عيد الأضحى لشبهها بالفرض في الجماعة وتعين الوقت وللخلاف في أنها فرضا كفاية إهـ رملي (قوله والوتر) ولمن صلى الوتر أكثر من ركعة الفصل بأن يسلم من كل ركعتين وهو أفضل لأنه أكثر أخباراً وعملاً وظاهر أن العدد الكثير الموصول أفضل من العدد القليل المفصول لزيادة العبادة والوصل بتشهد أو تشهدين في الأخيرتين للاتباع رواه مسلم فيمتنع تشهد في غير الأخيرتين وزيادته على تشهدين لأنه خلاف المنقول إهـ رملي (قوله ثم العشاء) قال الرملي وثم في كلامه للترتيب الذكري لا المعنوي إذ الثمان ركعات في مرتبة واحدة إهـ (قوله والفجر) أي الثاني لنقل السلف عن الخلف ذلك وروى أبو داود وغيره خبر «إن الله تعالى أمركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم» وهي الوتر فجعلها لكم من العشاء إلى طلوع الفجر ويسن جعله آخر صلاة الليل فإن كان له تهجد أخر الوتر إلى أن يتهجد وإلا أوتر بعد فريضة العشاء وراتبته هذا ما في الروضة كأصلها وقيده في المجموع بما إذا لم يثق بتيقظه آخر الليل وإلا فتأخيره أفضل اهـ فشئى.

ثِنْتَانِ أَذْنَاهَا وَوَقْتُهَا هُوَا
وَالنَّفْلُ فِي اللَّيْلِ مِنَ الْمُؤَكَّدِ
ثِنْتَانِ فِي تَسْلِيمَةٍ لَا أَكْثَرَ
لَا فَرْدٍ رُكْعَةٍ وَلَا جَنَازَةٍ
كَرَّرَ بِتَكَرِيرِ دُخُولِ يَقْرُبُ
وَفَائِتُ النَّفْلِ الْمُؤَقَّتِ أَنْدُبُ
وَالْفُورُ وَالتَّرْتِيبُ فِيمَا فَاتَا
وَجَازَ تَأْخِيرُ مُقَدِّمِ آدَا
وَيَخْرُجُ النَّوعَانِ جَمْعًا بِانْقِضَا
ثُمَّ الْجُلُوسُ جَائِزٌ فِي النَّفْلِ
أَركَانُهَا ثَلَاثَ عَشَرَ النِّيَّةُ
أَوْجِبَ مَعَ التَّعْيِينِ أَمَّا ذُو سَبَبٍ
كَالْوُثْرِ أَمَّا مُطْلَقٌ مِنْ نَفْلِهَا
دُونَ إِضَافَةٍ لِذِي الْجَلَالِ
ثَانِ قِيَامٌ قَادِرِ الْقِيَامِ

مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ حَتَّى الْإِسْتِوَا
وَنَدَبُوا تَحِيَّةً لِلْمَسْجِدِ
تَحْصُلُ بِالْفَرْضِ وَنَفْلٍ آخَرَا
وَسَجْدَةٍ لِلشُّكْرِ أَوْ تِلَاوَةٍ
وَرُكْعَتَانِ إِثْرَ شَمْسٍ تَغْرُبُ
قَضَاءُهُ لَا فَائِتَا ذَا سَبَبٍ
أَوَّلَى لِمَنْ لَمْ يَخْتَشِ الْفَوَاتَا
وَلَمْ يَجْزُ لِمَا يُؤَخَّرُ ابْتِدَا
مَا وَقَّتَ الشَّرْعُ لِمَا قَدْ فُرِضَا
لِغَيْرِ عُدْرِ وَهُوَ نِصْفُ الْفَضْلِ
فِي الْفَرْضِ قَصْدُ الْفِعْلِ وَالْفَرْضِيَّةِ
وَالْوَقْتُ فَالْقَصْدُ وَتَعْيِينُ وَجَبَ
فَفِيهِ تَكْفِي نِيَّةٌ لِفِعْلِهَا
وَعَدَدُ الرُّكْعَاتِ وَاسْتِقْبَالُ
وَتَالِثُ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ

(قوله واستقبال) أي للقبلة فلا يجب إذ التعرض للشرط غير واجب ولا كونه أداء أو قضاء ولو ظن خروج الوقت فصلها قضاء فبان بقاؤه أو ظن بقاءها فصلها أداء فبان خروجه أجزأته لأن كلاً من الأداء والقضاء يأتي بمعنى الآخر مع كونه معذوراً بخلاف المعتمد لتلاعبه اه رملي (قوله تكبيرة الإحرام) إضافة التكبير للإحرام من إضافة الجزء للكل كيد زيد ان قلنا إن الإحرام مركب من التكبير والنية والاستقبال لأنه عبارة عن الدخول في المحرمات ولا يحصل الدخول في المحرمات إلا بالثلاثة أو من إضافة المصاحب للمصاحب مثل

وَلَوْ مُعَرِّفًا عَنِ التَّنْكِيرِ وَقَارَنَ النِّيَّةَ بِالتَّكْبِيرِ
 فِي كُلِّهِ حَتْمًا وَمُخْتَارُ الْإِمَامِ وَالنَّوْيَ وَحُجَّةَ لِلْإِسْلَامِ
 يَكْفِي بَأَن يَكُونَ قَلْبُ الْفَاعِلِ مُسْتَحْضِرَ النِّيَّةِ غَيْرَ غَافِلِ
 ثُمَّ أَنْحَى لِعَجْزِهِ أَنْ يَنْتَصِبَ مَنْ لَمْ يُطِيقْ يَقْعُدْ كَيْفَمَا يُحِبُّ
 وَعَاجِزٌ عَنِ الْقُعُودِ صَلَّي لِحَبْنِهِ وَبِالْيَمِينِ أَوْلَى
 ثُمَّ يُصَلِّي عَاجِزٌ عَلَى قَفَاهُ وَبِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ أَوْ مَاهُ
 بِالرَّأْسِ إِنْ يَعْجِزُ فَبِالْأَجْفَانِ لِلْعَجْزِ أَجْرَى الْقَلْبِ بِالْأَرْكَانِ
 وَلَا يَجُوزُ تَرْكُهَا لِمَنْ عَقَلَ وَبَعْدَ عَجْزٍ إِنْ يُطِيقُ شَيْئًا فَعَلَ

طيلسان البرد إن قلنا إن الإحرام النية والتوجه إلى الصلاة وليست ببيانة خلافاً لبعضهم
 اهـ خرشي كذا وجدته في هامش شرح المناوي وسببت تكبيراً الإحرام بذلك لأنه يحرم بها
 على المصلي ما كان حلالاً له قبلها من مفسدات الصلاة كالأكل والشرب والكلام ونحو ذلك
 وكيفيتها أن يقول القادر على النطق بها الله أكبر أو الله الأكبر كما قال ولو معرفاً عن التنكير
 اهـ فشنى (قوله عن التنكير) أي كيفية التكبير الله أكبر والله الأكبر منكراً أو معرفاً اهـ
 رملي ولا تضر زيادة لا تمنع الاسم كالله أكبر وأجل والله الجليل أكبر في الأصح بخلاف ما لو تخلل
 غير صفاته كقوله الله هو الأكبر أو طالت صفاته كقوله الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس
 أكبر فإنه يضر اهـ فشنى .

(قوله وبعد عجز ان يطق شيئاً فعل) أي ان المصلي على هيئة من الهيئات السابقة إذا
 أطاق شيئاً فعله وجوباً وبنى على صلاته ولا يلزمه استئنافها فإذا قدر في أثناء القراءة على
 القيام أو القعود أتى بالمقدور وكذلك لو عجز عنه وبنى على قراءته ولا تحزى في نهوضه
 لقدرتة على القراءة فيما هو أعلى منه . وتجب في هوى العاجز لأنه أكمل مما بعده وإن قدر
 بعدها وجب قيامه ليركع ولا تجب الطأينة في هذا القيام لأنه غير مقصود لنفسه أو في
 الركوع قبل الطأينة ارتفع لها إلى حد الركوع فإن انتصب بطلت صلاته أو في الاعتدال
 قبل الطأينة قام واطمأن وكذا بعدها إن أراد قنوتاً وإلا فلا فإن قنت قاعداً بطلت صلاته
 اهـ رملي .

وَالْحَمْدُ لَا فِي رَكْعَةٍ لِمَنْ سَبَقَ
وَأَبْدَلَ الْحَرْفَ بِحَرْفٍ أَبْطَلَا
وَبِالسُّكُوتِ انْقَطَعَتْ إِنْ كَثُرَا
لَا بِسُجُودِهِ وَتَأْمِينٍ وَلَا
مِنَ الْآيَاتِ سَبْعٌ وَالْوَلَا
يَنْقُصُ عَنْ حُرُوفِهَا ثُمَّ وَقَفَ
لِرُكْبَةٍ بِالْإِنْحِنَا وَالْإِعْتِدَالِ
وَالسَّابِعُ السُّجُودُ مَرَّتَيْنِ مَعَ
وَقَعْدَةٍ بَيْنَهُمَا لِلْفَصْلِ
ثُمَّ التَّشَهُدُ الْأَخِيرُ فَاقْعُدْ
ثُمَّ السَّلَامُ أَوَّلًا لَا الثَّانِي
أَبْعَاضُهَا تَشَهُدُ إِذْ تَبْتَدِيهِ
عَلَى النَّبِيِّ وَالْإِلَهِ فِي الْآخِرِ
فِي الْإِعْتِدَالِ الثَّانِ مِنْ صُبْحٍ وَفِي

بِسْمِ وَالْحُرُوفِ وَالشَّدَّ نَطِقُ
وَوَاجِبٌ تَرْتِيبُهَا مَعَ الْوَلَا
أَوْ قَلَّ مَعَ قَصْدٍ لِقَطْعِ مَا قَرَأَ
سُؤَالِهِ لِمَا إِمَامُهُ تَلَا
أَوَّلَى مِنَ التَّفْرِيقِ ثُمَّ الذِّكْرُ لَا
بِقَدْرِهَا وَأَرْكَعَ بِأَنْ تَنَالَ كَفَ
عَوْدٌ إِلَى مَا كَانَ قَبْلَهُ فَرَأَى
شَيْءٌ مِنَ الْجَبْهَةِ مَكْشُوفًا يَضَعُ
وَيَطْمِئِنُّ لَحْظَةً فِي الْكُلِّ
فِيهَا مُصَلِّيًا عَلَى مُحَمَّدٍ
وَالْآخِرُ التَّرْتِيبُ فِي الْأَرْكَانِ
ثُمَّ الْقُعُودُ وَصَلَاةُ اللَّهِ فِيهِ
ثُمَّ الْقُنُوتُ وَقِيَامُ الْقَادِرِ
وَتَرِ لِسَهْرِ الصَّوْمِ إِذْ يَنْتَصِفُ

(قوله ثم القنوت) ويسن رفع يديه في القنوت وكذا في دعاء وجعل ظهرها للسماء ان دعا برفع بلاء وعكسه إن دعا بتحصيل شيء ولا يندب أن يسبح وجهه والأولى أن لا يفعله في الصلاة، وأما مسح غيره كالصدر وغيره فمكروه ويجهر الإمام بالقنوت دون المنفرد وإن كانت الصلاة سرية وليكن جهره به دون جهره بالقراءة ويؤمن المأموم للدعاء ومنه الصلاة على النبي ﷺ ولو جمع بين موافقته والدعاء فحسن ويقول الثناء فإن لم يسمعه أو سمع صوتاً لم يفهمه قنت ويندب القنوت في سائر المكتوبات غير المنذورة للنازلة كوباء وقحط وجراد وعدو لا مطلقاً على المشهور اهـ رملى (قوله إذ ينتصف) أي بأن يدخل النصف الثاني منه

سُنَّتْهَا مِنْ قَبْلِهَا الْأَذَانُ مَعَ
شَرْطُهَا الْوَلَا وَتَرْتِيبُ ظَهَرُ
أَسْلَمَ وَالْمُؤَذِّنِ الْمُرْتَبِّ
وَسَنَّةُ تَرْتِيلُهُ بَعَجٌ
وَالِإِنْتِفَاتُ فِيهِمَا إِذْ حَيَعَلَا
عَدَلَا أَمِينَا صَيِّتَا مُثَوَّبَا
مُرْتَفِعَا كَقَوْلِهِ أَجَابَهُ
لَكِنَّهُ يُنْدِلُ لَفْظَ الْحَيَعَلَةِ

إِقَامَةٍ وَلَوْ بِصَحْرَاءٍ يَقَعُ
وَفِي مُؤَذِّنٍ مُمَيِّزٍ ذَكَرَ
مَعْرِفَةَ الْأَوْقَاتِ لَا الْمُحْتَسِبِ
وَالْخَفْضُ فِي إِقَامَةٍ بِدَرَجٍ
وَأَنْ يَكُونَ طَاهِرًا مُسْتَقْبِلًا
لِفَجْرِهِ مُرْجِعًا مُحْتَسِبًا
مُسْتَمِيعٌ وَلَوْ مَعَ الْجَنَابَةِ
إِذَا حَكَى أَذَانَهُ بِالْحَوْقَلَةِ

بخلاف قنوت النازلة لأن قنوتها سنة في الصلاة لا سنة منها وسميت هذه السنن أبعاضاً لقربها بالجبر بالسجود من الأبعاض الحقيقية أي الأركان إله (قوله مميز) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي والشرط في مؤذن مميز أي تمييز من إطلاق اسم الفاعل على المصدر فلا يصح أذان غير مميز من صبي ومجنون وطافح السكر لعدم أهليته للعبادة (قوله معرفة الأوقات) بالرفع خبر لذلك المبتدأ المحذوف أي والشرط في المؤذن المرتب معرفة الأوقات ويصح كونها مرفوعة على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أي وشرط المؤذن المرتب معرفة وقد يجوز جرهما على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره. والحاصل ان شرط جواز نصب مؤذن راتب معرفته بالمواقيت (قوله لا المحتسب) بالجور عطفاً على مؤذن فلا يشترط فيه ذلك بل إذا علم دخول الوقت صح أذانه ولو أذن جاهلاً بدخول الوقت فصادفه اعتد به على الأصح وفارق التيمم والصلاة باشتراط النية فيها اهـ رملي (قوله مثوباً) بالثلثة وقوله لفجره اللام فيه للتعليل أو بمعنى في بأن يقول بعد الحيعلات في أذانه الصلاة خير من النوم مرتين لوروده في خبر أبي داود بإسناد جيد كما في المجموع وهو من ثاب أي رجع لأن المؤذن دعا إلى الصلاة بالحيعلتين ثم عاد فدعا إليها بذلك وخص بالصبح لما يعرض للنائم من التكاسل بسبب النوم وشمل إطلاقه كالغزالي وغيره أذاني الصبح فيثوب فيها وصححه في التحقيق قال في المجموع انه ظاهر كلام الأصحاب وفي التهذيب ان ثوب في الأول لا يثوب في الثاني وأقره في الروضة وأصلها واقتصر على نقله في الشرح الصغير اهـ رملي.

وَالرَّفْعُ لِلْيَدَيْنِ فِي الْإِحْرَامِ سُنْ
مَكْشُوفَةً وَفَرَّقَ الْأَصَابِعَا
وَلِرُكُوعٍ وَاعْتِدَالٍ بِالْفَقَارِ
أَسْفَلَ صَدْرٍ نَاطِرًا مَحَلًّا
وَكُلَّ رُكْعَةٍ تَعَوُّذٌ يُسْرُ
وَسُورَةٌ وَالْجَهْرُ أَوْ سِرٌّ أُثِرُ
وَكَبَّرَنَ لِسَائِرِ آتِقَالِ
وَالرَّجُلُ الرَّائِعُ جَافَى مِرْفَقَهُ
وَالْوَضْعُ لِلْيَدَيْنِ بَعْدَ الرُّكْبَةِ
وَرَفْعُ بَطْنٍ سَاجِدٍ عَنْ فَخْذَيْهِ
وَجَلْسَةُ الرَّاحَةِ خَفَقْنَهَا
وَسَبَّحَ إِنْ رَكَعْتَ أَوْ إِنْ تَسَجَّدَ
يَدَيْكَ وَاضْمُمْ نَاشِرًا يُسْرَاكَ
وَعِنْدَ إِلَّا اللَّهَ فَالْمُهَلَّلَةُ
وَالثَّانِ مِنْ تَسْلِيمَةِ التَّفَاتِيهِ
يُنَوِّي الْإِمَامُ حَاضِرِيهِ بِالسَّلَامِ

بَحَيْثُ الْإِنْهَامِ حِذَا شَحْمِ الْأُذُنِ
وَيَتَنَدَّى التَّكْبِيرَ حِينَ رَفَعَا
وَوَضَعَ يُمْنَاهُ عَلَى كُوعِ الْيَسَارِ
سُجُودِهِ وَجَّهَتْ وَجْهِي الْكَلَّا
وَمَعَ إِمَامِهِ بِأَمِينٍ جَهْرَ
وَعِنْدَ أَجْنَبِي الْأُنْثَى تُسْرُ
لَكِنَّمَا التَّسْمِيعُ لِاعْتِدَالِ
كَمَا يُسَوِّي ظَهْرَهُ وَعُنُقَهُ
مَنْشُورَةً مَضْمُومَةً لِلْكَعْبَةِ
مُفَرَّقًا كَالشَّبْرِ بَيْنَ قَدَمَيْهِ
فِي كُلِّ رُكْعَةٍ تَقُومُ عَنْهَا
وَضَعَ عَلَى الْفَخْذَيْنِ فِي التَّشَهُدِ
وَاقْبِضْ سَوَى سَبَابَةِ يُمْنَاكَ
أَرْفَعْ لِتَوْحِيدِ الَّذِي صَلَّيْتَ لَهُ
وَنِيَّةُ الْخُرُوجِ مِنْ صَلَاتِهِ
وَهُمْ نَوَّوْا رَدًّا عَلَى هَذَا الْإِمَامِ

(قوله ينوي الخ) أي ينوي الإمام ندباً حاضريه بالسلام على من التفت إليه من ملائكة
ومسلمي. إنس وجن بأن ينويه بركة اليمين على من عن يمينه وبركة اليسار على من عن يساره
وبأيتها شاء على من خلفه وبالأولى أفضل وكالإمام في ذلك المأموم والمنفرد (قوله وهم) أي
المأمومون نوا ندباً رداً على هذا الإمام فينويه منهم من على يمينه بالتسليمة الثانية ومن على

شُرُوطُهَا الْإِسْلَامُ وَالتَّمْيِيزُ
لِلْفَرَضِ مِنْ نَفْلِ لِمَنْ يَشْتَغِلُ
وَطَهْرُ مَا لَمْ يُعْفَ عَنْهُ مِنْ خَبَثٍ
وَعَيْرُ حَرَّةٍ عَلَيْهَا السُّتْرَةُ
وَحَرَّةٌ لَا الْوَجْهَ وَالْكَفَّ بِمَا
وَعِلْمٌ أَوْ ظَنٌّ لَوْفَتٍ دَخَلَ
أَوْ نَافِلَاتٍ سَفَرٍ وَإِنْ قَصَرَ
حَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفًا بِمَدِّ صَوْتِكََا
أَوْ ذِكْرٍ أَوْ قِرَاءَةٍ تَجَرَّدَا
لِلسَّبْعِ فِي الْغَالِبِ وَالتَّخْيِيزُ
وَالْفَرَضُ لَا يُنَوَّى بِهِ التَّنْفُلُ
ثَوْبًا مَكَانًا بَدَنًا وَمِنْ حَدَثٍ
لِعَوْرَةٍ مِنْ رُكْبَةٍ لِسِرَّةٍ
لَا يَصِفُ اللَّوْنُ وَلَوْ كَذَرَةً مَا
وَأَسْتَقِيلَنَّ لَا فِي قِتَالٍ حُلًّا
وَتَرْكُهُ عَمْدًا كَلَامًا لِلْبَشَرِ
أَوْ مُفْهَمًا وَلَوْ بِضِحْكِ أَوْ بُكََا
لِلْفَهْمِ أَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا أَبَدًا

يساره بالأولى ومن خلفه بأيتها شاء وبالأولى أفضل ويندب أن ينوي بعض المأمومين الرد على بعض ويندب درج السلام فلا يمه مدأ اه رملي (قوله والفرض لا ينوي به التنفل) أي من العامي الذي لا يميز فرائض صلاته من سننها بأن يعتقد أن جميع أفعالها فرض أو بعضها فرض وبعضها سنة ولم يقصد التنفل بما هو فرض قال الغزالي في فتاويه العامي الذي لا يميز فرائض صلاته من سننها تصح صلاته بشرط أن لا يقصد التنفل بما هو فرض فإن نوى النفل بفرض لم يحتسب به فلو غفل عن التفصيل فنية الجملة في الإبتداء كافية حكاة النووي في الروضة وغيرها، وقال وهو الصحيح الذي يقتضيه ظاهر أحوال الصحابة فمن بعدهم ولم ينقل انه عليه الصلاة والسلام ألزم الأعراب ذلك ولا أمر بإعادة صلاة من لم يعلم ذلك اه رملي (قوله عمداً كلاماً) وفي نسخة عمد كلام وعليها شرح المناوي وقال إنه المصور يخط الناظم اه وخرج بالعمد من سبق لسانه أو نسي أنه في الصلاة أو جهل التحريم وكان معذوراً فإنه يعذر في يسيره لا في كثيره اه فثنى باختصار (قوله للفهم) بأن قصد المصلي تفهيم الغير فقط (قوله أو لم ينو شيئاً أبداً) أي لأنه حينئذ من كلام البشر كقوله لعاطس يرحمك الله أو لبشارة الحمد لله أو لتسبيح إمامه سبحانه الله أو لتبليغ الانتقال ولو من إمام أو مبلغ الله أكبر وكقوله جماعة يستأذنون ادخلوها بسلام آمين بخلاف ما إذا قصد الذكر أو القراءة فقط أو قصد مع التفهيم وشمل قوله أو قراءة القراءة للفتح على إمامه ففيه التفصيل خلافاً لبعضهم

أَوْ خَاطَبَ الْعَاطِسَ بِالْتَّرَحُّمِ
لَا بِسُعَالٍ أَوْ تَتَحَنُّحٍ غَلَبَ
وَإِنْ تَتَحَنُّحَ الْإِمَامُ قَبْدًا
وَفِعْلُهُ الْكَثِيرُ لَوْ بِسَهْوٍ
وَوَثْبَةٌ تَفْحُشُ وَالْمُفْطَرُّ
نَذْبًا لِمَا يَنْوِبُهُ يُسَبِّحُ
وَيُبْطِلُ الصَّلَاةَ تَرَكَ رُكْنًا أَوْ
مَكْرُوهُهَا بِكَفِّ ثَوْبٍ أَوْ شَعْرٍ
وَوَضْعُهُ يَدًا عَلَى خَاصِرَتِهِ
وَحَطُّهُ الْيَدَيْنِ فِي الْأَكْثَامِ
وَالنَّقْرُ فِي السُّجُودِ كَالْغُرَابِ
تَكُونُ أَلَيْتَاهُ مَعَ يَدَيْهِ
وَالِإِلْتِفَاتُ لَا لِحَاجَةَ لَهُ

أَوْ رَدَّ تَسْلِيمًا عَلَى الْمُسْلِمِ
أَوْ دُونَ ذَلِكَ لَمْ يُطِيقْ ذِكْرًا وَجَبَ
حَرْفَانِ فَأَلَاوَلَى دَوَامُ الْإِقْتِدَا
مِثْلُ مَوَالَاةٍ ثَلَاثِ خَطْوٍ
وَنِيَّةُ الصَّلَاةِ إِذَا تَغَيَّرَ
وَهِيَ بِظَهْرِ كَفِّهَا تُصَفِّحُ
فَوَاتُ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطٍ قَدْ مَضَوْا
وَرَفَعَهُ إِلَى السَّمَاءِ بِالْبَصْرِ
وَمَسَحَ تُرْبٍ وَحَصَى عَنْ جَبْهَتِهِ
فِي حَالَةِ السُّجُودِ وَالْإِحْرَامِ
وَجَلَسَةُ الْإِقْعَاءِ كَالْكِلَابِ
بِالْأَرْضِ لَكِنْ نَاصِبًا سَاقِيهِ
وَالْبَصْقُ لِلْيَمِينِ أَوْ لِلْقَبْلَةِ

قال في المجموع ولو أتى بكلمات من القرآن من مواضع غير متفرقة كقوله يا إبراهيم سلام كن
بطلت فلو أتى بها متفرقة لم تبطل ان قصد بها القراءة اهـ وقضيته انه لو قصد بها القراءة في
الشق الأول بطلت صلاته أي إذا لم يقصد القراءة بكل كلمة على انفرادها ومثل الذكر
والقراءة في ذكر الدعاء اهـ رمي (قوله وجلسة الإقعاء كالكلاب) للنهي عنه وما ذكره في
تفسيره من وضع يديه على الأرض تبع فيه أبا عبيد معمر بن المنثى وظاهر كلام الشيخين
وغيرهما أن كراهته لا تنقيد بذلك ومعناه أن يلصق أليتيه بالأرض وينصب فخذه وساقيه
كهية المستوفز ووجه النهي عنه ما فيه من التشبه بالكلاب والقردة كما ورد التصريح به
في بعض الروايات اهـ رمي .

باب سجود السهو

قُبِلَ تَسْلِيمُ تَسَنُّ سَجْدَتَاهُ
وَتَرَكَ بَعْضَ عَمْدًا أَوْ لِدْهَلٍ
وَكُلُّ رُكْنٍ قَدْ تَرَكَتَ سَاهِيَا
بِمِثْلِهِ فَهُوَ يَنْوِبُ عَنْهُ
وَمَنْ نَسِيَ التَّشَهُدَ الْمُقَدِّمًا
وَجَاهِلَ التَّحْرِيمِ أَوْ نَاسٍ فَلَا
لَكِنْ عَلَى الْمَأْمُومِ حَتَّى يَرْجِعُ
لِسَهْوٍ مَا يُبْطِلُ عَمْدَهُ الصَّلَاةَ
لَا سُنَّةَ بَلْ تَقِلُّ رُكْنٍ قَوْلِي
مَا بَعْدَهُ لَعُوْ إِلَى أَنْ تَأْتِيَا
وَلَوْ بِقَصْدِ النَّفْلِ تَفَعَّلْنَاهُ
وَعَادَ بَعْدَ الْإِنْتِصَابِ حَرَمًا
يُبْطِلُ عَوْدُهُ وَإِلَّا أَبْطَلَا
إِلَى الْجُلُوسِ لِلْإِمَامِ يَتَّبِعُ

باب سجود السهو

(قوله لسهو ما يبطل عمده) أي دون سهوه كزيادة ركوع أو سجود بخلاف ما يبطلها سهوه أيضاً ككلام كثير لأنه ليس في صلاة وبخلاف سهو ما لا يبطلها عمده كالتفات وخطوتين لأنه ﷺ فعل الفعل القليل فيها ورخص فيه كما مر ولم يسجد ولا أمر به اهـ رملي وفشنى (قوله ولو بقصد النفل تفعلناه) كأن جلست للتشهد الأخير وأنت تظنه الأول ثم تذكرت عقبه فإنه يجزي عن الفرض هذا إذا عرف عين الركن وموضعه فإن لم يعرف أخذ باليقين وأتى بالباقي على الترتيب وسجد للسهو وإن كان المتروك النية أو تكبيرة الإحرام أو جواز أن يكون أحدهما استأنف الصلاة والشك في ترك الركن قبل السلام كتيقن تركه فلو تيقن ترك سجدة من الركعة الأخيرة سجدها وأعاد تشهدة أو من غيرها أو شك لزمه ركعة ولو علم في قيام ثانية ترك سجدة فإن كان جلس بعد سجدة ولو للاستراحة سجد وإلا فليجلس مطمئناً ثم يسجد وتذكر المتروك بعد السلام إذا لم يطل الفصل عرفاً ولم يبطأ نجاسة كهو قبله اهـ رملي (قوله للإمام يتبع) أي لأن متابعتة فرض أكد من التلبس بالفرض ولهذا سقط بها القيام والقراءة عن المسبوق إذا أدرك الإمام رакماً فإن لم يعد بطلت صلاته لخالفته الواجب فلو لم يعلم حتى قام إمامه لم يعد ولم تحسب قراءته كمسبوق سمع حساً ظنه سلام إمامه فقام وأتى بما فاتته ثم بان أنه لم يسلم لم يحسب له ما أتى به قبل سلام إمامه أما لو انتصب المأموم عامداً فعوده لمتابعة إمامه مندوب اهـ رملي .

وَعَائِدُ قَبْلَ انْتِصَابِ يُنْدَبُ
وَمُقْتَدٍ لِسَهْوِهِ لَنْ يَسْجُدَا
وَشَكُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ فِي عَدَدٍ
لَكِنْ عَلَى يَقِينِهِ وَهُوَ الْأَقْلُ
سُجُودُهُ إِذْ لِلْقِيَامِ أَقْرَبُ
لَكِنْ لِسَهْوٍ مَنْ بِهِ قَدْ أَقْتَدَى
لَمْ يَعْتَمِدْ فِيهِ عَلَى قَوْلِ أَحَدٍ
وَلَيَّاتٍ بِالْبَاقِي وَيَسْجُدُ لِلْخَلَلِ

باب صلاة الجماعة

تَسُنُّ فِي مَكْتُوبَةٍ لَا جُمُعَةٍ
كَأَنَّ يُعِيدَ الْفَرَضَ يَنْوِي نِيَّتَهُ
وَكَثْرَةُ الْجَمْعِ اسْتَحَبَّتْ حَيْثُ لَا
أَوْ فَسَقَ الْإِمَامُ أَوْ ذُو بِدْعَةٍ
وَالْفَضْلُ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ
وَعُذْرُ تَرْكِهَا وَجُمُعَةٍ مَطَرٍ
وَمَرَضٍ وَعَطَشٍ وَجُوعٍ
مَعَ اتِّسَاعِ وَقْتِهَا وَعُزْيُ
إِنْ لَمْ يُزَلْ فِي بَيْتِهِ فَلْيَقْعُدِ
وَلَا يَمْنُ تَلَزُمُهُ إِعَادَةُ
وَالشَّرْطُ عِلْمُهُ بِأَفْعَالِ الْإِمَامِ
وَلْيَقْتَرِبْ مِنْهُ بِغَيْرِ الْمَسْجِدِ
وَفِي التَّرَاوِيحِ وَفِي الْوُتْرِ مَعَهُ
مَعَ الْجَمَاعَةِ أَعْتَقَدُ نَفْلِيَّتَهُ
بِالْقُرْبِ مِنْهُ مَسْجِدٌ تَعَطَّلَا
وَجُمُعَةٌ يُدْرِكُهَا بَرَكَةٌ
بِالِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْإِمَامِ
وَوَحْلٌ وَشِدَّةُ الْبَرْدِ وَحَرٌ
قَدْ ظَهَرَ أَوْ غَلَبَ الْهَجُوعُ
وَأَكْلُ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ نِيٌّ
وَلَا تَصِحُّ قُدُوءُ بِمُقْتَدِي
وَلَا يَمْنُ قَامَ إِلَى زِيَادَةٍ
بِرُؤْيَا أَوْ سَمْعِ تَابِعِ الْإِمَامِ
وَدُونِ حَائِلٍ إِذَا لَمْ يَزِدْ

(قوله وليقترب الخ) أي ويشترط لصحة الاقتداء أن يقترب المأموم من الإمام إن كانا أو أحدهما بغير المسجد كفضاء أو بناء متسع ويشترط في القرب أن يكون دون حائل بينهما بأن

عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ مِنَ الذَّرَاعِ وَلَمْ يَحُلْ نَهْرٌ وَطُرُقٌ وَتِلَاعٌ
 يَوْمٌ عِنْدَ وَصْبِي يَعْقِلُ وَقَاسِقٌ لَكِنْ سِوَاهُمْ أَفْضَلُ
 لَا أَمْرَأَةً بِذِكْرٍ وَلَا الْمُخِلَ بِالْحَرْفِ مِنْ فَاتِحَةٍ بِالْمُكْتَمِلِ
 وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ أَوْ تَقَدَّمَ بِرُكْنِي الْفِعْلَيْنِ ثُمَّ عَلِمَا
 وَأَرْبَعٌ تَمَّتْ مِنَ الطَّوَالِ لِلْعُذْرِ وَالْأَقْوَالِ كَالْأَفْعَالِ
 كَشَكِّهِ وَالْبُطْءِ فِي أُمِّ الْقُرْآنِ وَزَحْمِ وَضَعِ جَبْهَةِ وَنِسْيَانِ
 وَنَيْتُهُ الْهَامُومِ أَوْلَا تَجِبُ وَلِلْإِمَامِ غَيْرِ جُمُعَةٍ نُدِبِ

يرى الإمام أو بعض المتقدمين به ويمكنه الذهاب له لو أراد مع الاستقبال من غير ازورار
 ولا إنعطاف والقرب المذكور معتبر بما إذا لم يزد ما بينها على ثلثمائة من الذراع أي ذراع اليد
 المعتدلة وهو شبران تقريباً فإن تعددت الأشخاص أو الصفوف اعتبرت المسافة بين كل
 شخصين أو صفين وإن بلغ ما بين الإمام والأخير فراسخ بشرط أن تمكن المتابعة أما إن كانا
 بمسجد فيصح الإقتداء وإن بعدت المسافة وحالت الأبنية بشرط تنافذ أبوابها وإن أغلقت
 إحداهما رملي ومناوي باختصار (قوله ولم يحل الخ) أي والحال أنه لم يحل بين الصنفين مثلاً نهير
 بسكون الهاء يحوج إلى ساحة ولا طرق بسكون الراء وإن كثر طروقها ولا تلاع جمع تلة
 وهي ما ارتفع من الأرض لأنها لم تعد للحيلولة وما ذكره الناظم من دخول الثلاثة في حيز
 النفي محل وفاق على عدم الضرر أما إذا جمعها المسجد فيصح الإقتداء وإن بعدت المسافة
 وحالت أبنية نافذة أغلقت أبوابها لأن المسجد كله مبنى للصلاة وإقامة الجماعة فيه فالجتماع
 فيه مجتمعون لإقامة الجماعة مؤدون لشعارها فلا يضرهم بعد المسافة واختلاف الأبنية إحداهما
 أفاده الفشنى (قوله وتلاع) قال في الصحاح التلة ما ارتفع من الأرض وما انهبط أيضاً وهو
 من الأضداد والتلاع مجازي أعلى الأرض إلى بطون الأودية واحدها تلة إحداهما رملي
 (قوله وفاسق) أي يعدل للإعتداد بصلاتهم ولخير البخاري أن عائشة كان يؤمها عبدها ذكوان
 وأن عمرو بن سلمة بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد رسول الله ﷺ وهو ابن ست أو سبع
 سنين ولخير البخاري أن ابن عمر كان يصلي خلف الحجاج قال الشافعي وكفى به فاسقاً أه
 فشنى .

باب صلاة المسافر

رُخِّصَ قَصْرُ أَرْبَعٍ فَرَضٍ أَذَا
سِتَّةَ عَشَرَ فَرَسَخًا ذَهَابَا
وَشَرْطُهُ النِّيَّةُ فِي الْإِحْرَامِ
وَجَازَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمُعْصَرَيْنِ
كَمَا يَجُوزُ الْجَمْعُ لِلْمُقِيمِ
إِنْ أَمْطَرَتْ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْبَادِيَةِ
لِمَنْ يُصَلِّي مَعَ جَمَاعَةٍ إِذَا
وَشَرْطُهُ النِّيَّةُ فِي الْأَوَّلَى وَمَا
وَالْجَمْعُ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ
فِي مَرَضٍ قَوْلٌ جَلِيٌّ وَقَوِيٌّ

وَقَائِلٌ فِي سَفَرٍ إِنْ قَصَدَا
فِي السَّفَرِ الْمُبَاحِ حَتَّى آبَا
وَتَرَكَ مَا خَالَفَ فِي الدَّوَامِ
فِي وَقْتِ إِحْدَى ذَيْنِ كَالْعِشَاءَيْنِ
لِمَطَرٍ لَكِنْ مَعَ التَّقْدِيمِ
وَحْتِمِهَا وَفِي ابْتِدَاءِ الثَّانِيَةِ
جَا مِنْ بَعِيدٍ مُسْجِدًا نَالَ الْأَذَى
رُتِبَ وَالْوَلَا وَإِنْ تَيَمَّمَا
بِحَسَبِ الْأَرْفَاقِ لِلْمَعْذُورِ
أَخْتَارَهُ حَمْدٌ وَيَحْيَى وَالنَّوَوِي

باب صلاة الخوف

أَنْوَاعُهَا ثَلَاثَةٌ فَإِنْ يَكُنْ
تَخَرُّسُ فِرْقَةٌ وَصَلَّى مِنْ يَوْمٍ
وَحَرَسَتْ ثُمَّ يُصَلِّي رُكْعَةً
ثُمَّ أَتَمَّتْ وَبِهِمْ يُسَلِّمُ

عَدُونَا فِي غَيْرِ قِبْلَةٍ فَسُنْ
بِالْفِرْقَةِ الرَّكْعَةَ الْأُولَى وَتُتِمُّ
بِالْفِرْقَةِ الْأُخْرَى وَلَوْ فِي جُمُعَةٍ
وَإِنْ يَكُنْ فِي قِبْلَةٍ صَفَّهُمْ

باب صلاة الخوف

(قوله في غير قبلة) أي في غير جهتها أو فيها وحال دونهم حائل يمنع رؤيتهم وهذه صلاة رسول الله ﷺ بذات الرقاع رواها الشيخان إله (قوله وبهم يسلم) ولو لم تفارقه الأولى بل

صَفَيْنِ ثُمَّ بِالْجَمِيعِ أَحْرَمَا وَمَعَهُ يَسْجُدُ صَفٌّ مِنْهُمَا
وَحَرَسَ الْآخِرُ ثُمَّ حَيْثُ قَامَ فَيَسْجُدُ الثَّانِي وَيَلْحَقُ الْإِمَامَ
وَفِي النِّحَامِ الْحَرْبِ صَلَّوْا مَعَهَا أَمْكَنَهُمْ رُكْبَانًا أَوْ بِالْإِيْمَا
وَحَرَّمُوا عَلَى الرِّجَالِ الْعُسْجَدَا بِالنَّسْجِ وَالتَّمْوِيهِ لَا حَالَ الصَّدَا
وَخَالِصَ الْقَرِّ أَوْ الْحَرِيرِ أَوْ غَالِبًا إِلَّا عَلَى الصَّغِيرِ

باب صلاة الجمعة

وَرَكْعَتَانِ فَرَضَهُمَا لِمُؤْمِنٍ كُلِّفَ حُرٌّ ذَكَرٍ مُسْتَوْطِنٍ

ذهبت إلى وجه العدو ساكنة وجاءت الأخرى فصلت معه الثانية فلما سلم ذهبت إلى العدو وجاءت الأولى مكان الصلاة وأتمت وذهبت إلى العدو وجاءت الأخرى وأتمت صح لرواية ابن عمر والأولى رواية سهل واختارها الشافعي لسلامتها من كثرة المخالفة ولأنها أحوط لأمر الحرب وهذه الصلاة بكيفيةها المذكورتين صلاة رسول الله ﷺ بذات الرقاع رواه الشيخان، وله أن يصلي مرتين كل مرة بفرقة فتكون الثانية له نافلة وهذه صلاة رسول الله ﷺ ببطن نخل رواه الشيخان أيضاً، وذلك بكيفيتيها أفضل من هذه لأنها أعدل بين الطائفتين ولسلامتها عما في هذه من إقتداء المفترس بالتنفل المختلف فيه ولهذا ترك الناظم هذا النوع الذي ذكره غيره رابعاً اقتصاراً على الأفضل «تنبيه» هذا كله إذا صلى ثنائية كما مر فإن صلى رباعية صلى بكل من الفرقتين ركعتين أو مغرباً فيصلّي بفرقة ركعتين وبالثانية ركعة وبالعكس وينتظر الفرقة الثانية في قيام الركعة الثالثة اه فشئى (قوله فيسجد الثاني) وهو من حرس في الركعة الأولى ويلحق الإمام ويسجد مع الإمام في الركعة الثانية هؤلاء الذين حرسوا أولاً وحرس الآخرون وهم الفرقة الساجدة مع الإمام فإذا جلس الإمام للتشهد سجد من حرس في الركعة الثانية وتشهد الإمام وسلم بالجميع وهذه صلاة رسول الله ﷺ بعسفان كما رواه مسلم (قوله وخالص القز) وهو ما قطعت الدودة وخرجت منه وهو كمد اللون (قوله أو الحرير) وهو ما يحل عن الدودة بعد موتها من عطف العام على الخاص فإن أوفى كلامه بمعنى الواو وذلك لخبر البخاري نهانا رسول الله ﷺ عن لبس الحرير والديباغ وأن نجلس عليه ولما في

ذِي صِحَّةٍ وَشَرَطُهَا فِي أَبْنِيهِ
 بِصِفَةِ الْوُجُوبِ وَالْوَقْتُ فَإِنْ
 شُرُوطُهَا تَقْدِيمُ خُطْبَتَيْنِ
 رُكْنُهُمَا الْقِيَامُ وَاللَّهُ أَحْمَدُ
 وَلْيُوصَ بِالْتَّقْوَى أَوْ الْمَعْنَى كَمَا
 وَالسُّرُّ وَالْوَلَاءُ بَيْنَ تَيْنِ
 وَيَطْمِئِنُّ قَاعِدًا بَيْنَهُمَا
 وَأَسْمُ الدُّعَا ثَانِيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ
 سُنَّهَا الْغُسْلُ وَتَنْظِيفُ الْجَسَدِ
 وَبَكْرَ الْمَشْيِ لَهَا مِنْ فَجْرِ
 وَسَنَةِ الْخُطْبَةِ بِالْإِنْصَاتِ
 جَمَاعَةً بِأَرْبَعِينَ وَهِيَ
 يَخْرُجُ يُصَلُّوا الظُّهْرَ بِالنِّبَا وَمِنْ
 يَجِبُ أَنْ يَقْعَدَ بَيْنَ تَيْنِ
 وَبَعْدَهُ صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ
 نَحْوُ أَطِيعُوا اللَّهَ فِي كَلْتَيْهِمَا
 وَبَيْنَ مَا صَلَّى وَبِالظُّهْرَيْنِ
 وَيَقْرَأُ الْآيَةَ فِي إِحْدَاهُمَا
 وَحَسَنُ تَخْصِيصُهُ بِالسَّامِعِينَ
 وَلُبْسُ أَبْيَضٍ وَطِيبٌ إِنْ وَجَدَ
 وَأَزْدَادَ مِنْ قِرَاءَةِ وَذِكْرِ
 وَالْخِيفُ فِي تَحِيَّةِ الصَّلَاةِ

باب صلاة العيدين

تُسَنُّ رَكْعَتَانِ لَوْ مُنْفَرِدًا بَيْنَ طُلُوعِ وَزَوَالِهَا أَدَا

ذلك من ظهور السرف اهد فشنى (قوله ذي صحة) أي فلا تجب على مريض ولا على معذور
 بمخصص في ترك الجماعة بما يتصور هنا، ومن الأعذار الإشتغال بتجهيز الميت كما اقتضاه
 كلامهم (قوله بأربعين) أي رجلا ولو بالإمام في كل من الخطبة والجمعة.

(قوله وسنة الخطبة بالإنصات) أي السكوت مع الإصغاء وإن لم يسمع الخطبة خروجاً من
 خلاف موجه فيكره لمن حضر الكلام حال الخطبة ولا يحرم خلافاً للآئمة الثلاثة إهد مناوي
 (قوله والخف في تحية الصلاة) أي لداخل المسجد حال الخطبة ليتفرغ لسماعها بل بحث جمع
 وجوب الإقتصار فيها على أقل مجزئ فإن خالف بطلت أما الجالس فيحرم عليه بعد جلوس

تَكْبِيرُ سَبْعٍ أَوَّلَ الْأَوَّلَى يُسَنُّ
كَبَّرَ فِي إِحْرَامِهِ وَقَوْمَتِهِ
كَبَّرَ فِي الْأَوَّلَى مِنْهُمَا تَسْعًا وَلَا
وَسَنَّ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفِطْرِ
وَبَكَرَ الْخُرُوجَ لَا الْخَطِيبُ
وَكَبَّرُوا لَيْلَتِي الْعِيدِ إِلَى
الصَّلَوَاتِ بَعْدَ صُبْحِ التَّاسِعِ
وَالْخَمْسُ فِي ثَانِيَةٍ مِنْ بَعْدِ أَنْ
وَحُطْبَتَانِ بَعْدَهَا كَجُمُعَتِهِ
وَالسَّبْعَ فِي ثَانِيَةٍ أَىْ أَوَّلًا
فِطْرٌ كَذَا الْإِمْسَاكُ حَتَّى النَّحْرِ
وَالْمَشْيُ وَالتَّزْيِينُ التَّطْيِيبُ
تَحْرُمُ بِهَا كَذَا لِمَا تَلَا
إِلَى أَنْتِهَاءِ عَصْرِ يَوْمِ الرَّابِعِ

الخطيب على المنبر الصلاة ولو فرضاً ولا تنعقد إحداهما من الصلوات فيحرم ابتدائها إذا جلس الخطيب على المنبر اهـ (قوله في إحرامه) أي لإحرامه في الأولى (قوله وقومته) أي في الثانية ويسن أن يقف بين كل ثنتين كآية معتدلة يهمل ويكبر ويسبح ويمحس في ذلك سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وهي الباقيات الصالحات في قول ابن عباس وجماعة ويسن أن يقرأ بعد الفاتحة أو سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية اقتربت الساعة أو هل أأتاك حديث الغاشية بكاملها جهراً اهـ فشنى .

(قوله إلى تحرم بها) أي بصلاة العيد ويسمى هذا التكبير مرسلًا ومطلقًا لا يتقيد بحال ولا يكبر الحاج ليلتي العيد بل يلي ، وأما التكبير المقيد فقد ذكره بقوله كذا أي كما كبروا ليلتي العيدين كبروا لما في أي زمن تلا أي عقب الصلاة المفعولة في هذه الأيام ولو فائتة أو نافلة أو جنازة أو مندورة اهـ (قوله بعد صبح التاسع) أي غير الحاج يكبر من صبح يوم عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق وأما الحاج فيكبر من ظهر يوم النحر لأنها أول صلاته بعد إنتهاء وقت التلبية ويحتم بصبح آخر أيام التشريق لأنها آخر صلاته بمنى ، فجملة الصلاة التي يكبر خلفها الحاج ثلاث وعشرون ولو خالف اعتقاد الإمام المأموم عمل بإعتقاد نفسه بخلاف تكبير الصلاة لانقطاع القدوة بالسلام ولا يكبر عقب فائت هذه الأيام إذا قضاها في غيرها لأن التكبير شعارها وقد فات جميع ما ذكر هو في التكبير الذي يرفع به صوته ويجعله شعاراً أما لو استغرق عمره بالتكبير في نفسه فلا مانع منه اهـ رملي .

باب صلاة الخسوف والكسوف

ذِي رُكْعَتَانِ وَكِلَا هَاتَيْنِ حَوَتْ رُكُوعَيْنِ وَقَوْمَتَيْنِ
وَسُنَّ تَطْوِيلُ اقْتِرَا الْقَوْمَاتِ وَسُبْحَةُ الرُّكْعَاتِ وَالسَّجْدَاتِ
وَالْجَهْرُ فِي قِرَاءَةِ الْخُسُوفِ لِقَمَرٍ وَالسِّرُّ فِي الْكُسُوفِ
وَحُطْبَتَانِ بَعْدَهَا كَالْجُمُعَةِ قَدَّمَ عَلَى فَرَضٍ بِوَقْتٍ وَسِعَهُ

باب صلاة الاستسقاء

صَلَّى كَعِيدٍ بَعْدَ أَمْرِ الْحَاكِمِ وَالرَّدُّ بِتَوْبَةٍ لِلْمَظَالِمِ
وَالْبِرِّ وَالْإِعْتِقَادِ وَالصِّيَامِ ثَلَاثَةٌ وَرَابِعُ الْأَيَّامِ
فَلْيَخْرُجُوا بِبَذَلَةِ التَّخَشُّعِ مَعَ رُضْعٍ وَرَتْعٍ وَرُكْعٍ
وَأَخْطُبُ كَمَا فِي الْعِيدِ بِاسْتِدْبَارِ وَأَبْدِلِ التَّكْبِيرَ بِاسْتِغْفَارِ

كتاب الجنائز

الْغُسْلُ وَالتَّكْفِينُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ثُمَّ الدَّفْنُ مَفْرُوضَاتُ
كِفَايَةً وَمَنْ شَهِدَ يَقْتُلُ فِي مَعْرَكِ الْكُفَّارِ لَا يُغَسَّلُ
وَلَا يُصَلِّي بَلْ عَلَى الْغَرِيقِ وَالْهَدْمِ وَالْمَبْطُونِ وَالْحَرِيقِ
وَكَفْنِ السَّقَطِ بِكُلِّ حَالٍ وَبَعْدَ نَفْخِ الرُّوحِ بِاغْتِسَالِ
فَإِنْ يَصِحُّ فَكَالْكَبِيرِ يُجْعَلُ وَسُنَّ سَرُّهُ وَوَتَرَأَ يُغَسَّلُ
بِالسَّدْرِ فِي الْأُولَى وَبِالْكَافُورِ الصُّلْبِ وَالْأَكْدُ فِي الْأَخِيرِ

(قوله وكفن السقط) بتثليث سينه والأفصح كسرهما وهو الذي أسقطته الحامل قبل تمامه بكل حال من أحواله فمن لم تظهر فيه خلقة آدمي تكفي مواراته بخزقة وبعد نفخ الروح أي ظهور خلق الآدمي فيه يكفن التكفين التام بإغتسال أي معه ويدفن ولا يصلى عليه لأنه أوسع باباً من الصلاة ولهذا يغسل الذمي ولا يصلى عليه أما إذا لم يظهر فيه خلق آدمي فلا يجب غسله ولا ستره ولا دفنه لأنها من أحكام من كان حياً أو توقع فيه حياة اهـ فشئى وقال في المنهج والسقط إن علمت حياته أو ظهرت أمارتها فكبير والأوجب تجهيزه بلا صلاة إن ظهر خلقه وإلا سن ستره بخزقة ودفنه انتهى بلفظه ومعناه (قوله وبعد نفخ الروح بإغتسال) أي وبعد بلوغ أو أن نفخ الروح فيه وهو مائة وعشرون يوماً يغسل ويكفن ويدفن ولا يصلى عليه بل تحرم حيث لم تظهر أماراة الحياة فيه فإن ظهرت أماراة الحياة فيه كاختلاج اختياري صلي عليه لإحتمال الحياة بظهور هذه القرينة انتهى ملخصاً من المناوي.

(قوله فإن يصح فكالكبير يجعل) أي وإن علمت حياته كأن يصيح أي يرفع صوته بالبكاء عند انفصاله أو يبكي بلا صياح فيجعل الكلب قطعاً فيغسل ويكفن ويصلى عليه

وَذَكَرْ كُفِّنَ فِي عِرَاضٍ
لَهَا لِفَافَتَانِ وَالْإِزَارُ
وَالْفَرَضُ لِلصَّلَاةِ كَبْرُ نَاوِيَا
وَبَعْدَهُ صَلَّ عَلَى الْمُقَفِّي
مِنْ بَعْدِهِ التَّكْبِيرُ وَالسَّلَامُ
وَدَفَنَهُ لِقَبْلَةٍ قَدْ أُوجِبُوا
تَعْزِيَةَ الْمَصَابِ فِيهَا السُّنَّةُ
وَجَوَزُوا الْبُكََا بِغَيْرِ ضَرْبٍ
لِفَائِفٍ ثَلَاثَةِ بَيَاضٍ
ثُمَّ الْقَمِيصُ الْبَيْضُ وَالْخِمَارُ
ثُمَّ اقْرَأِ الْحَمْدُ وَكَبِّرْ ثَانِيَا
وَتَالِثِيَا تَدْعُو لِمَنْ تُؤَفِّي
وَقَادِرُ يَلْزُمُهُ الْقِيَامُ
وَسَنَّ فِي لَحْدٍ بِأَرْضٍ تُصَلَّبُ
ثَلَاثَ أَيَّامٍ تُوَالِي دَفَنَهُ
وَجَهْ وَلَا نُوحَ وَشَقَّ ثُوبٍ

ويدفن لتيقن حياته وموته بعدها فيما ذكر لظهور الإيمارة فيما تقدم (قوله تعزية المصاب النخ) أي تمت التعزية ثلاثة أيام تقريباً لأن الحزن موجود فيها وتكره بعدها لأنها تجدد الأحزان وابتدأوها من الموت وظاهر عبارة الناظم أنها من الدفن وليس كذلك ومحل ما تقرر إذا كان المعزى والمعزي حاضرين أما الغائب فتتمدد إلى قدومه وبعد ثلاثة أيام وحذف الناظم التاء من ثلاث للوزن أو باعتبار الليالي ويقال في تعزية المسلم بالمسلم أعظم أجرك وأحسن عزاءك وغفر لميتك وبالكافر أعظم الله أجرك وصبرك وأخلف عليك، وفي تعزية الكافر بالمسلم غفر الله لميتك وأحسن عزاءك اهـ رملي.

كتاب الزكاة

وَأَنَّا الْفَرَضُ عَلَى مَنْ أَسْلَمَا
فِي إِبِلٍ وَبَقَرٍ وَأَغْنَامٍ
وَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ غَيْرِ حُلِيِّ
وَعَرَضٍ مَتَجَرٍ وَرِيخٍ حَصَلًا
وَجَنْسٍ قُوتٍ بِاخْتِيَارٍ طَبَعٍ
وَشَرْطُهُ النَّصَابُ إِذْ يَشْتَدُّ
فِي إِبِلٍ أَدْنَى نِصَابِ الْأُسِّ
مِنْهَا لِأَرْبَعٍ مَعَ الْعِشْرِينَ ضَانٍ
فِي الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ بِنْتُ الْمَخَاضِ
بِنْتُ لَبُونٍ سَنَتَيْنِ أَسْتَكْمَلَتْ
وَجَذْعَةً لِلْفَرْدِ مَعَ سَتَيْنِ

حُرٍّ مُعَيَّنٍ وَمُلْكٍ تُمَمًا
بِشَرْطِ حَوْلٍ وَنِصَابٍ وَأَسْتِيَامٍ
جَازٍ وَلَوْ أُوجِرَ لِلْمُسْتَعْمِلِ
بِشَرْطِ حَوْلٍ وَنِصَابٍ كَمَلًا
مِنْ عِنَبٍ وَرُطَبٍ وَزَرْعٍ
حَبٍّ وَزَهْوٍ فِي الثَّمَارِ يَبْدُو
خَمْسٌ لَهَا شَاةٌ وَكُلُّ خَمْسٍ
تَمَّ لَهَا عَامٌ وَعَنْزٌ عَامَانِ
وَفِي الثَّلَاثِينَ وَسِتٌّ افْتِرَاضُ
سِتٍّ وَأَرْبَعُونَ حِقَّةٌ ثَبَتَتْ
سِتٍّ وَسَبْعُونَ أَبْنَتًا لَبُونٍ

(قوله واستيَام) أي إسماء وهي رعي مالِكها لها كل الحول في كلِّ مباح أو مملوك قيمته
يسيرة لا يعد مثلها كلفة في مقابلة غائثها لكن لو علفها قدرًا تعيش بدونه بلا ضرر بين ولم
يقصد به قطع السوم لم يضر أما لو سامت بنفسها أو أسامها غير مالِكها كغاصب أو اعتلفت
سائمة أو علفت معظم الحول أو قدرًا لا تعيش بدونه أو تعيش لكن بضرر بين أو بلا ضرر بين
لكن قصد قطع سوم أورثها وتم حولها ولم يعلم فلا زكاة لفقد أسامة لملك المذكورة اهـ فشنى .

فِي الْفَرْدِ وَالتَّسْعِينَ ضِعْفُ الْحَقَّةِ
 ثَلَاثَةُ الْبَنَاتِ مِنْ لَبُونٍ
 وَحَقَّةٌ لِكُلِّ خَمْسِينَ أَحْسَبُ
 نِصَابُ أَبْقَارٍ ثَلَاثُونَ وَفِي
 مُسِنَّةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ
 وَضِعْفُ عَشْرِينَ نِصَابُ الْغَنَمِ
 وَضِعْفُ سِتِّينَ إِلَى وَاحِدَةٍ
 ثَلَاثَةُ مِنَ الشِّيَاهِ ثُمَّ
 مَالُ الْخَلِيطَيْنِ كَمَالٍ مُفْرَدٍ
 وَالْفَحْلُ وَالرَّاعِي وَأَرْضُ الْحَلَبِ
 وَالْفَرْدُ مَعَ عَشْرِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ
 بِنْتُ اللَّبُونِ كُلُّ أَرْبَعِينَ
 وَاعْفُ عَنِ الْأَوْقَاصِ بَيْنَ النَّصْبِ
 كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعُ يَقْتَفِي
 أَيُّ ذَاتُ ثِنْتَيْنِ مِنَ السِّنِينَ
 شَاةٌ لَهَا كَشَاةٌ إِبِلُ النِّعَمِ
 شَاتَانِ وَالْإِحْدَى وَضِعْفُ الْمِائَةِ
 شَاةٌ لِكُلِّ مِائَةٍ أَجْعَلْ حَتْمًا
 إِنْ مَشَرَّ وَمَشَرَّ يَتَّحِدُ
 وَفِي مُرَاحٍ لَيْلَهَا وَالْمَشْرَبِ

(قوله وحقة النخ) أي احسب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة لخبر البخاري
 عن كتاب أبي بكر لأنس لما وجه إلى البحرين وعلم مما تقرر أن في مائة وثلاثين بنتي لبون
 وحقة وفي مائة وأربعين حقتين وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقا والواحدة الزائدة
 على العشرين قسط من الواجب فلو تلفت واحدة بعد الحول وقبل التمكن سقط جزء من
 مائة وأحد وعشرين جزء من ثلاث بنات لبون اهـ مناوي وسواء فيما ذكر تفرقت نعمه في
 أماكن أم لا حتى لو ملك ثمانين شاة ببلدين في كل أربعين لا يلزمه إلا شاة واحدة اهـ فشنى
 (قوله واعف عن الأوقاص) أي المقادير الزائدة بين النصب أي فلا يتعلق بها شيء من الزكاة
 ﴿تنبيه﴾ لو اتفق فرضان كما تتي بعير لم يتعين أربع حقا بل هن أو خمس بنات لبون فإن
 وجدا عنده تعين الأغبط أو أحدهما أخذ ولا يكلف الآخر اهـ فشنى (قوله إن مشر) وهو
 الموضع الذي تجتمع فيه إذا أريد سقيها والذي تنحى إليه إذا شربت ليشرب غيرها (قوله
 ومشر) أي ما تجتمع فيه الماشية ثم تساق إلى المرعى اهـ فشنى (قوله والمشر) أي موضع
 شربها بأن تسقى من ماء واحد من نهر أو عين أو بئر أو حوض أو من مياه متعددة ﴿تنبيه﴾
 لمراد بالحلبل المكان الذي تحلب فيه وأما الإناء الذي تحلب فيه هو الحلب بكسر الميم فلا

عِشْرُونَ مِثْقَالًا نِصَابٌ لِلذَّهَبِ
فِي ذَيْنِ رُبْعِ الْعُشْرِ لَوْ مِنْ مَعْدِنٍ
وَفِي رِكَازِ جَاهِلِيٍّ مِنْهُمَا
فِي التَّمْرِ وَالزَّرْعِ النَّصَابُ الرِّمْلِيُّ
وَزَائِدُ جَفٍّ وَمِنْ غَيْرِ نَقِيٍّ
وَنِصْفُهُ مَعَ مُوْنٍ لِلزَّرْعِ
وَعَرَضٍ مَتَجَرٍّ أَخِيرَ حَوْلِهِ
وَمَائَتَا دِرْهَمٍ فِضَّةٍ وَجَبَ
وَمَا يَزِيدُ بِالْحِسَابِ الْبَيْنَ
الْخُمْسُ حَالًا كَالزَّكَاةِ قُسَمًا
قُلْ خَمْسَةٌ وَرُبْعُ أَلْفٍ رَطْلٍ
الْعُشْرُ إِذْ بِلَا مُوْنَةٍ سَقِيٍّ
أَوْ بِهِمَا وَرَعٌّ بِحَسَبِ النَّفْعِ
قَوْمُهُ مَعَ رِبْحٍ بِنَقْدِ أَصْلِهِ

باب زكاة الفطر

إِنْ غَرَبَتْ شَمْسُ تَمَامِ الشَّهْرِ
أَدَاءٌ مِثْلُ صَاعٍ خَيْرُ الرُّسْلِ
بَعْدَادَ قَدَرُ الصَّاعِ وَهُوَ بِالْأَحْفَانِ
وَجِنْسُهُ الْقُوتُ مِنَ الْمَعْشَرِ
تَجِبُ إِلَى غُرُوبِ يَوْمِ الْفِطْرِ
خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثُ رَطْلٍ
قَرِيبُ أَرْبَعِ يَدَيِ إِنْسَانٍ
غَالِبِ قُوتِ بَلَدِ الْمُطَهَّرِ

يشترط إتحاده ولا إتحاد الحالب اه فشنى (قوله وزائد جف) أي وإنما تجب الزكاة في النصاب وفيها هو زائد عليه بحسابه فلا وقص إذا جف عادة (قوله ومن غير نقى) أي يعتبر الحب مصفى منقى من تبين ونحوه اه (قوله بنقد أصله) أي وإن أبطله السلطان فإذا اشترى عرضاً للتجارة بشيء انعقد حوله ووجبت زكاته إذا بلغ ثلثه نصاباً آخر الحول ويقوم بما اشترى به هذا إذا ملك عرضاً للتجارة بنقد ولو في ذمته أو غير نقد البلد الغالب أو دون نصاب فإنه يقوم به لأنه أصل ما بيده وأقرب إليه من نقد البلد فلو لم يبلغ به نصاباً لم تجب الزكاة وإن بلغ بغيره أما إذا ملكه بغير نقد كعرض ونكاح وخلع فبالغب نقد البلد يقوم به اه فشنى ولو بيع مال التجارة في أثناء الحول بالنقد واشترى به سلعة فالأصح أنه ينقطع الحول ويبتدأ حولها من حين شرائها اه فشنى.

وَالْمُسْلِمُ الْحُرُّ عَلَيْهِ فِطْرَتُهُ وَفِطْرَةُ الَّذِي عَلَيْهِ مُؤْتَتُهُ
وَأَسْتَنْ مَنْ يَكْفُرُ مَهْمَا يَفْضُلُ عَنْ قُوْتِهِ وَخَادِمٍ وَمَنْزِلِ
وَدَيْنِهِ وَقُوْتٍ مَنْ مُؤْتَتُهُ يَحْمِلُ يَوْمَ عِيْدِهِ وَلَيْلَتُهُ

باب قسم الصدقات

أَصْنَافُهُ إِنْ وُجِدَتْ ثَمَانِيَةٌ مَنْ يُفْقِدُ آرَدَدَ سَهْمُهُ لِلْبَاقِيَةِ
فَقِيرُ الْعَادِمِ وَالْمِسْكِينُ لَهُ مَا يَقَعُ الْمَوْقِعَ دُونَ تَكْمِلَةِ
وَعَامِلٌ كَحَاشِرِ الْأَنْعَامِ مُؤَلَّفٌ يَضْعُفُ فِي الْإِسْلَامِ
رِقَابُهُمْ مُكَاتَبٌ وَالْغَارِمُ مَنْ لِلْمُبَاحِ آدَانٌ وَهُوَ عَادِمٌ
وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ غَارٍ أَحْتَسَبُ وَأَبْنُ السَّبِيلِ ذُو اقْتِقَارٍ اَعْتَرَبُ
ثَلَاثَةٌ أَقَلُّ كُلُّ صِنْفٍ فِي غَيْرِ عَامِلٍ وَلَيْسَ يَكْفِي
دَفْعُ لِكَافِرٍ وَلَا مَمْسُوسٍ رِقَ وَلَا نَصِيبَيْنِ لِيُوصَفَى مُسْتَحِقُّ
وَلَا بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَلَّبِ وَلَا الْغَنِيِّ بِمَالٍ أَوْ تَكْسُبِ
وَمَنْ بِإِنْفَاقٍ مِنَ الزَّوْجِ وَمَنْ حَتْمًا مِنَ الْقَرِيبِ مَكْفِيُّ الْمُونِ

(قوله والغارم) وهو ثلاثة أقسام ذكر واحداً منها بقوله من للمباح اذان بتشديد المهملة أي استدان لنفسه وهو عادم أي معسر والقسم الثاني الغارم لإصلاح ولو غنيا والثالث الغارم للضمان ان أعسر مع المدين أو هو وحده وقد ضمن بغير إذن اه فشنى (قوله وابن السبيل) وهو قسبان مجتاز ببلد الزكاة وهو ذو افتقار أي فقير اغترب أي غرب ومشىء سفر وشرطه الحاجة وعدم المعصية اه فشنى (قوله ولا بني هاشم الخ) لقوله ﷺ «إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس وإنما لا تحمل لحمد ولآل محمد» رواه مسلم، نعم يجوز أن يكون الحال والكيال والوزان والحافظ كافراً وهاشميةً ومطلبياً اه فشنى (قوله ولا الغني بمال) أي حاضر عنده (قوله أو تكسب) أي كسب لائق به يكفيه اه.

وَالنَّقْلُ مِنْ مَوْضِعٍ رَبِّ الْمَلِكِ
لَا يُسْقِطُ الْفَرَضَ وَفِي التَّكْفِيرِ
وَصَدَقَاتُ النَّفْلِ فِي الْإِسْرَارِ
وَوَقْتُ حَاجَةٍ وَفِي شَهْرِ الصِّيَامِ
وَفَاضِلُ الْحَاجَةِ فِيهِ أَجْرُ
فِي فِطْرَةٍ وَالْمَالِ مِمَّا زُكِّي
يُسْقِطُ وَالْإِيصَاءَ وَالْمَنْذُورِ
أَوْلَى وَلِلْقَرِيبِ ثُمَّ الْجَارِ
وَهُوَ بِمَا أَحْتَاجَ عِيَالُهُ حَرَامٌ
بِمَنْ لَهُ عَلَى اضْطِرَارٍ صَبْرٌ

(قوله لا يسقط الفرض) أي ويجرم فعله لخبير الصحيحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم
فترد على فقرائهم ولا تمديد أطعام المستحقين في البلد إلى زكاة ما بها من المال والنقل يوحشهم
وخرج بالملك الإمام فله نقلها اه فشنى (قوله ووقت حاجة) أي إمامها أولى من غيره لأنه
أقرب إلى قضائها وإلى الإجابة اه رملي ويجرم المن بالصدقة ويبطل ثوابها ويسن أن يتصدق
بما يحبه قال تعالى: «لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون» اه فشنى

كتاب الصيام

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِأَحَدٍ
أَوْ رُؤْيَا الْعَدَلِ هِلَالَ الشَّهْرِ
وَإِنَّمَا الْفَرَضُ عَلَى شَخْصٍ قَدَرَ
وَشَرَطُ نَفْلِ نِيَّةٍ لِلصَّوْمِ
وَإِنْ يَكُنْ فَرَضًا شَرَطْنَا نِيَّتَهُ
وَبِاتِّفَاقٍ مُفْطِرِ الصَّيَامِ
جُنُونِ كُلِّ الْيَوْمِ لَكِنْ مَنْ يَنَامُ
وَإِنْ يُفِقْ مُغْمًى عَلَيْهِ بَعْضَ يَوْمٍ
أَمْرَيْنِ بِاسْتِكْمَالِ شَعْبَانَ الْعَدَدِ
فِي حَقِّ مَنْ دُونَ مَسِيرِ الْقَصْرِ
عَلَيْهِ مُسْلِمٌ مُكَلَّفٍ طَهَرَ
قَبْلَ زَوَالِهَا لِكُلِّ يَوْمٍ
قَدْ عُنِيتَ مِنْ لَيْلِهِ مُبَيَّتَهُ
حَيْضِ نَفَاسِ رَدَّةِ الْإِسْلَامِ
جَمِيعَ يَوْمِهِ فَصَحَّ الصَّيَامُ
وَلَوْ لَحِظْتَ يَصِحُّ مِنْهُ صَوْمُ

(قوله بأحد أمرين) وخرج بأحد الأمرين ما لو عرفه حاسب أو منجم فلا يلزم به الصوم ولا يجوز للغيرها ويجوز لها ويجزئها عن فرضها على المعتمد، ولا يكره ذكر رمضان بغير شهر لعدم ثبوت نهى فيه بل ورد من صام رمضان الحديث اهـ فشنى والحاسب من يعتمد منازل القمر بتقدير سيره والمنجم من يرى أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني اهـ (قوله مسير القصر) أي مسافته من محل الرؤية لأن من بدونها كالحاضر بدليل القصر والفطر وغيرها بخلاف من فوقه وهذا ما صححه الرافعي في المحرر والشرح الصغير والنووي في شرح مسلم وصحح في بقية كتبه اعتبار اتحاد المطالع إذ لا تعلق للرؤية بمسافة القصر فيثبت حكمه في حق من يمكن اتخاذه مطلعاً بمطلع مكان الرؤية دون غيره فإن شك في اتحاده فلا وجوب لأن الأصل عدمه اهـ رملي.

وَكُلُّ عَيْنٍ وَصَلَتْ مُسَمًّى
كَالْبَطْنِ وَالِدَمَاعِ ثُمَّ الْمُثْنِ
وَالْعَمْدِ لِلْوُطْءِ وَبِاسْتِقَاءِ
وَسُنَّ مَعَ عِلْمِ الْغُرُوبِ يُفْطِرُ
وَالْفِطْرُ بِالنِّمَاءِ لِفَقْدِ التَّمْرِ
وَيُكْرَهُ الْعَلَكُ وَذَوْقُ وَاحْتِجَامِ
أَمَّا اسْتِيَاكُ صَائِمٍ بَعْدَ الزَّوَالِ
وَسَنَّةُ صِيَامٍ يَوْمَ عَرَفَةَ
جَوْفٍ بِمَنْفَذٍ وَذَكَرٍ صَوْمًا
وَدُبْرٍ وَبَاطِنٍ مِنْ أُذُنٍ
أَوْ أَخْرَجَ الْمَيِّ بِاسْتِمْنَاءِ
بِسُرْعَةٍ وَعَكْسُهُ التَّسْحُرُ
وَعُسْلٌ مَنْ أَجْنَبَ قَبْلَ الْفَجْرِ
وَمَجُّ مَاءٍ عِنْدَ فِطْرٍ مِنْ صِيَامٍ
فَاخْتِيارٌ لَمْ يُكْرَهُ وَيَحْرُمُ الْوِصَالُ
إِلَّا لِمَنْ فِي الْحَجِّ حَيْثُ أَضْعَفَهُ

(قوله وكل عين) قال في التحفة أي عين كانت وإن كانت أقل ما يدرك ومن نحو حجر إلى ما يسمى جوفاً لأن فاعل ذلك لا يسمى ممسكاً بخلاف وصول الأثر كالطعم والريح بالشم ومثله وصول دخان نحو البخور إلى الجوف والقول بأن الدخان عين ليس المراد به العين هنا اهـ وفي النهاية كالإمداد ووصول الدخان الذي فيه رائحة البخور إذا لم يعلم انفصال عين فيه إلى الجوف لا يفطر به وإن تعمد فتح فيه لأجل ذلك وهو ظاهر اهـ وقال في المنهج وشرحه فلا يضر وصول دهن أو كحل بتشرب مسام جوفه كما لا يضر اغتساله بالماء وإن وجد له أثراً بباطنه أو وصول ريق ظاهر صرف من معدنه جوفه ولو بعد جمعه أو إخراج لسانه وعليه ريق إذ لا يمكن التحرز عنه بخلاف وصوله متنجساً أو مختلطاً بغيره أو بعد إخراجه لا على لسانه أو وصول ذباب أو بعوض أو غبار طريق أو غريلة دقيق جوفه لعسر التحرز عنه أو لعدم تعمده وكذا لو وصلت عين جوفه ناسياً أو عاجزاً عن ردها أو مكراً أو جاهلاً معذوراً ولو فتح فاه عمداً حتى دخل الغبار جوفه لم يفطر على الأصح، وكذا لو خرجت مقعدة المبسور فأعادها اهـ ببعض اقتصار (قوله والعمد للوطء) أي وشرط الصوم انتفاء الوطء عمداً فيفطر بالوطء عمداً ولو بغير انزال فلا يفطر بالوطء ناسياً أو مكراً أو جاهلاً تحريمه بشرطه المار اهـ رملي (قوله العلك) بفتح العين لأنه يعطش ويفطر على قول أو بكسرها فهو المملوك وتصح إرادته بتقدير مضغ والكلام في علك لم ينفصل منه عين بأن مضغ قبل ذلك حتى ذهب رطوبته أو مضغ وفيه عين لكن لم يتبلع ريقه المخلوط به اهـ مناوي (قوله إلا لمن في الحج الخ) بخلاف ما إذا لم يضعفه صومه عن الدعاء وأعمال الحج

وَسِتِّ شَوَالٍ وَبِالْوَلَاءِ
وَصَوْمُ الْإِثْنَيْنِ كَذَا الْخَمِيسُ مَعَ
فِي النَّفْلِ أَنْ يَقْطَعَهُ بِلَا قَضَا
وَلَا يَصِحُّ صَوْمُ يَوْمِ الْعِيدِ
لَا إِنْ يُوَافِقُ عَادَةً أَوْ نَذْرًا
يُكْفَرُ الْمُفْسِدُ صَوْمَ يَوْمٍ
كَمِثْلٍ مَنْ ظَاهَرَ لَا عَلَى الْمَرَّةِ
وَوَاجِبٌ بِالْمَوْتِ دُونَ صَوْمِ
مُدِّ طَعَامٍ غَالِبٌ فِي الْقُوتِ
وَمَرَضٍ وَسَفَرٍ إِنْ يَطْلُلَ
مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِمَا ضُرًّا بَدَا
وَمُفْطِرٌ لِهَرَمٍ لِكُلِّ يَوْمٍ
وَالْمَدُّ وَالْقَضَا لِدَاتِ الْحَمْلِ

فيسن له صومه وهذا وجه والأصح أنه يسن له فطره وإن كان قويا ليقوى على الدعاء فصومه
له خلاف الأولى اهـ رملي (قوله ولا ترديد) أي وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس
برؤيته ولم يشهد بها أحد أو شهد بها عدد من صبيان أو عبيد أو فسقة ونحو ذلك الخبر: « من
صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم عليه السلام » رواه الترمذي اهـ فشنى (قوله والمدة) مصرف المد
هنا الفقراء أو المساكين لأن المسكين ذكر في الآية والخبر والفقير أسوأ حالا منه أو داخل فيه
على ما هو المعروف مع أن كلا منهما منفردا يشمل الآخر، وله صرف أمداد إلى شخص واحد
ولا يجوز صرف مد منها إلى شخصين لأن كل مد كفارة ومد الكفارة لا يعطى لأكثر من
واحد، ومن أخر قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل رمضان أخر لزمه مع القضاء لكل يوم
مد بمجرد دخول رمضان وإلا صح تكرره بتكرار السنين وأنه لو أخر القضاء مع تمكنه منه
فما أخرج من تركته لكل يوم مد للفوات ومد للتأخير اهـ رملي (قوله إن خافتا للطفل)

باب الاعتكاف

سُنَّ وَإِنَّمَا يَصِحُّ إِنْ نَوَى
لَوْ لَحْظَةً وَسُنَّ يَوْمًا يَكْمُلُ
وَأَبْطَلُوا إِنْ نَذَرَ التَّوَالِي
لَا بِخُرُوجٍ مِنْهُ بِالنِّسْيَانِ
أَوْ مَرَضٍ شَقَّ مَعَ الْمُقَامِ
وَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ أَوْ الْأَذَانِ
بِالْمَسْجِدِ الْمُسْلِمِ بَعْدَ أَنْ تَوَى
وَجَامِعٌ وَبِالصِّيَامِ أَفْضَلُ
بِالْوُطْءِ وَاللَّمْسِ مَعَ الْإِنْزَالِ
أَوْ لِقَضاءٍ حَاجَةٍ الْإِنْسَانِ
وَالْحَيْضِ وَالْغُسْلِ مِنْ أَحْتِلَامٍ
مِنْ رَاتِبٍ وَالْخَوْفِ مِنْ سُلْطَانٍ

أي عليه أخذ من آية « وعلى الذين يطبقونه فدية » قال ابن عباس أنها نسخت إلا في حق الحامل والمرضع رواه البيهقي عنه ويستثنى المتحيرة فلا فدية عليها للشك ﴿تتمة﴾ الأصح أنه يلحق بالمرضع في لزوم ما مر من أفطر لإنقاذ مشرف على هلاك بغيره أو غيره لأنه فطر ارتفق به شخصان فتعلق به بدلان القضاء والفدية كما في الحامل والمرضع اهـ فثنى وفي بعض النسخ وهو الثابت بخط الناظم في مسودته:

والمد والقضال ذات حمل أو مرضع إن خافتا للحمل

وليس فيها عيب الإيطاء في القافية لتذكير الأول وتعريف الثاني لكن في كل من النسختين تجوز بتسمية الرضيع حملاً تغليياً، ولو قال إن خافتا للطفل لكان أبعد عن الإيطاء ولما فيه من التجوز بتسمية الحمل طفلاً تغليياً اهـ مناوي.

(قوله وأبطلوا) أي أبطل فقهاؤنا توالي الإعتكاف المنذور تواليه أي تتابعه وبما قررت به عبارة الناظم علم أن مراده بالبطلان بطلان تتابع الإعتكاف فلا يجزىء عن نذره لا بطلان الإعتكاف نفسه بمعنى خروجه عن كونه عبادة كما وهم البعض ورتب عليه الاعتراض على النظم بأن الجماع والإنزال كلاهما مبطل للإعتكاف مطلقاً وإن لم ينذر المتابعة فلم خص البطلان اهـ مناوي

كتاب الحج

الْحَجُّ فَرَضٌ وَكَذَاكَ الْعُمْرَةُ
 وَإِنَّمَا يَلْزَمُ حُرّاً مُسْلِماً
 يَحْتَاجُ مِنْ مَأْكُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ
 لَأَقَّ بِهِ بِشَرَطِ أَمْنِ الطَّرِيقِ
 أَرْكَانُهُ الْإِحْرَامُ بِالنِّيَّةِ قَفٍ
 وَطَافَ بِالْكَعْبَةِ سَبْعاً وَسَعَى
 ثُمَّ أَزَلَّ شَعْرًا ثَلَاثًا نَزَرَهُ
 وَالْإِدْمُ جَابِرٌ لَوَاجِبَاتِ
 وَالْجَمْعُ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
 ثُمَّ الْمَيْتُ بِمَنْىً وَالْجَمْعُ
 وَسَنَ بَدْءُ الْحَجِّ ثُمَّ يَعْتَمِرُ

لَمْ يَجِبَا فِي الْعُمْرِ غَيْرَ مَرَّةٍ
 كُفِّ ذَا اسْتِطَاعَةٍ لِكُلِّ مَا
 إِلَى رُجُوعِهِ وَمِنْ مَرْكُوبٍ
 وَيُمْكِنُ الْمَسِيرُ فِي وَقْتِ بَقِي
 بَعْدَ زَوَالِ التَّسْعِ إِذْ تُعْرَفُ
 مِنَ الصَّفَا لِمَرَّةٍ مُسَبَّحاً
 وَمَا سِوَى الْوُقُوفِ رُكْنُ الْعُمْرَةِ
 أَوَّلُهَا الْإِحْرَامُ مِنْ مِيقَاتِ
 بَعَرَفِهِ وَالرَّمْيُ لِلْجِمَارِ
 وَآخِرُ السَّتِّ طَوَافُ الْوُدْعِ
 وَلِيَتَجَرَّدَ مُحَرَّمٌ وَيَتَزَرَّ

(قوله في وقت بقي) وهو أن يبقى بعد الإسطاعة زمن يمكن السير فيه إلى الحج السير
 المعهود فإمكان السير شرط لوجوب الحج كما نقله الرافعي عن الأئمة وقال ابن الصلاح إنما هو
 شرط استقراره في ذمته ليجب قضاءه من تركته لو مات قبل الحج وليس شرطاً لأصل
 الوجوب فيجب على المستطيع في الحال كالصلاة تجب بأول الوقت قبل مضي
 زمن يسعها وتستقر في الذمة بمضي زمن التمكن من فعلها وضوب في الروضة الأول وأجاب

وَيَرْتَدِ الْبَيَاضَ ثُمَّ التَّلْيِيَةَ
يَرْمُلُ فِي ثَلَاثَةِ مَهْرُولًا
وَالْإِضْطِبَاعُ فِي طَوَافٍ يَرْمُلُ
وَرَكْعَتَا الطَّوَافِ مِنْ وَرَاءِ الْمَقَامِ
وَبَاتَ فِي مَنَى بَلِيلَ عَرَفَةَ
بِتَّ وَارْتَحَلَ فَجَرًا وَقَفَ بِالْمَشْعَرِ
وَفِي مَنَى لِلْجَمْرَةِ الْأُولَى رَمِيتَ
مُكَبَّرًا لِلْكُلِّ وَقَطَعَ تَلْيِيَةَ
وَأَخْلَقَ بِهَا أَوْ قَصَرَنَ مَعَ دَفْنٍ
وَبَعْدَ يَوْمِ الْعِيدِ لِلزَّوَالِ
بِاثْنَيْنِ مِنْ حَلَقٍ وَرَمَى النُّحْرِ
وَالْحَلْقُ وَاللَّبْسُ وَصَيْدٌ وَيُبَاحُ
وَأَشْرَبَ لِمَا تُحِبُّ مَاءَ زَمْزَمَ
وَلَا زِمَ لِمُتَمَتِّعٍ دَمٌ

وَأَنْ يَطُوفَ قَادِمٌ وَالْأُدْعِيَةَ
وَالْمَشْيُ بَاقِي سَبْعَةٍ تَمْهَلًا
فِيهِ وَفِي سَعْيٍ بِهِ يُهْرَوُلُ
فَالْحَجَرِ فَالْمَسْجِدِ إِنْ يَكُنْ رِحَامُ
وَجَمْعُهُ بِهَا وَبِالْمَزْدَلِفَةِ
تَدْعُو وَأَسْرَعُ وَادِي الْمَحْسَرِ
بِسَبْعِ رَمِيَّاتِ الْحَصَى حِينَ أَنْتَهَيْتَ
ثُمَّ أَذْبَحِ الْهَدْيَ بِهَا كَالْأَضْحِيَةِ
شَعْرٍ وَبَعْدَهُ طَوَافُ الرُّكْنِ
تَرْمِي الْجِمَارَ الْكُلَّ بِالتَّوَالِي
أَوْ الطَّوَافِ حَلَّ قَلَمِ الظُّفْرِ
بِثَالِثٍ وَطْنٍ وَعَقْدٌ وَنِكَاحُ
وَطُفٍّ وَدَاعًا وَأَذْعُ بِالْمُلْتَزِمِ
أَوْ قَارِنٍ إِنْ كَانَ عَنْهُ الْحَرَمُ

عن الصلاة بأنها إنما يجب في الوقت تميمها اهـ فشنى (قوله رميات) جمع رمية بسكون الميم وفي نسخة حصبات بسكون الصاد المهملة وموحدة جمع حصبة وهي الرمية بالحصاة من الحصاء يقال حصبه إذا رماه بالحصاء اهـ مناوي.

(قوله ولازم لمتمتع دم أو قارن) أي يلزم كلا منهما دم أما الأول فلقلوله تعالى: « فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى » إذ التمتع التلذذ بما كان حرم عليه بعد تحلله من العمرة، وأما الثاني فلخبر الصحيحين عن عائشة أنه ﷺ ذبح عن نسائه البقر يوم النحر قالت وكن قارنات ووجوب الدم فيه أولى من وجوبه بالتمتع لأنه أقل عملاً وإنما يلزم كلا

مَسَافَةَ الْقَصْرِ وَعِنْدَ الْعَجْزِ صَامٌ مِنْ قَبْلِ نَحْرِهِ ثَلَاثَ أَيَّامٍ
وَسَبْعَةً فِي دَارِهِ وَلِيَحْتَلِلَ لِفَوْتٍ وَقَفَّةٍ بِعُمْرَةٍ عَمَلٍ
وَلِيَقْضَ مَعَ دَمٍ وَمُحْضَرٍ أَحَلَّ بَنِيَّةٍ وَالْحَلْقُ مَعَ دَمٍ حَصَلَ

باب محرمات الاجرام

حَرَّمَ بِالْإِحْرَامِ مُسَمًى لُبْسٍ خِيطَ وَلِلرَّاجِلِ سَتْرُ الرَّأْسِ
وَأَمْرَأَةٍ وَجْهًا وَدَهْنَ الشَّعْرِ وَالْحَلْقَ وَالطَّيِّبَ وَقَلَمَ الظُّفْرِ
وَاللَّمْسَ بِالشَّهْوَةِ كُلُّ يُوْجِبُ تَخْيِيرَهُ مَا بَيْنَ شَاةٍ تُعْطَبُ
أَوْ أَصْعَ ثَلَاثَةِ لَسْتَةٍ مِسْكِينَ أَوْ صَوْمٍ ثَلَاثِ بَيْتٍ
وَعَمْدَ وَطْءٍ لِلتَّهَامِ حَقَّقَا مَعَ الْفُسَادِ وَالْقَضَا مُضَيَّقَا

مُتَّهَمُ الدَّمِ إِنْ كَانَ عَنْهُ أَيْ عَنْ مَسْكَنَةِ الْحَرَمِ مَسَافَةُ الْقَصْرِ قَالَ تَعَالَى فِي الْمَتَمَعِ «ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» وَقِيسَ عَلَيْهِ الْقَارْنُ وَعِلْمُ أَنَّهُ لَا دَمَ عَلَى حَاضِرِيهِ وَهَمَّ مِنْ مَسْكَنِهِ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنَ الْحَرَمِ وَالْقَرِيبِ مِنَ الشَّيْءِ يُقَالُ أَنَّهُ حَاضِرُهُ قَالَ تَعَالَى: «وَأَسْأَلُكُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ» أَيْ قَرْيَةٍ مِنْهُ وَلَا تَتَأَقَّتْ إِرَاقَتُهُ بَوَقْتٍ وَهُوَ شَاةٌ بِصِفَةِ الْأُضْحِيَّةِ وَيَقُومُ مَقَامَهَا سَبْعُ فَدْيَةٍ أَوْ سَبْعُ بَقَرَةٍ وَالْأَفْضَلُ ذَبْحُهُ يَوْمَ الْحَجِّ، وَيَجُوزُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ بَعْدَ التَّحَلُّلِ مِنَ الْعُمْرَةِ فِي الْأَظْهَرِ وَلَا يَجْزِيهِ قَبْلَ التَّحَلُّلِ مِنْهَا فِي الْأَصَحِّ أَهـ فَنَشَى (قَوْلُهُ مَعَ دَمٍ حَصَلَ) أَيْ خَصَلَ التَّحَلُّلُ بِمَا ذَكَرَ مِنَ الْحَلْقِ وَالدَّمِ وَالْمَرَادُ بِالْدَمِ شَاةٌ مَجْزِيَةٌ فِي الْأُضْحِيَّةِ يَذْبَحُهَا حَيْثُ أَحْصَرَ مِنْ حَلٍّ أَوْ حَرَمٍ وَيُفَرِّقُ لِحْمَهَا عَلَى مَسَاكِينِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ فَإِنْ فَقَدَ الدَّمَ فَلَا أَظْهَرَ أَنَّ لَهُ بَدَلًا وَأَنَّهُ طَعَامُ بَقِيَّةِ الشَّاةِ فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدْيَوْمٍ وَلَهُ إِذَا انْتَقَلَ إِلَى الصَّوْمِ التَّحَلُّلُ فِي الْحَالِ فِي الْأَظْهَرِ بِالْحَلْقِ بِالنِّبَةِ عِنْدَهُ ﴿تَنْبِيْهُ﴾ لَا بَدَّ فِي التَّحَلُّلِ الْمَذْكُورِ فِي النِّظْمِ مِنْ مَقَارَنَةِ نِيَّةِ التَّحَلُّلِ لِلذَّبْحِ وَالْحَلْقِ وَمِنْ تَقَدُّمِ الذَّبْحِ عَلَى الْحَلْقِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ» وَيُلَوِّغُهُ مَحَلُّ نَحْرِهِ أَهـ فَنَشَى (قَوْلُهُ وَاللَّمْسَ بِالشَّهْوَةِ) يَعْنِي مَقْدَمَاتِ الْجَمَاعِ بِشَهْوَةِ كَالْقَبْلَةِ وَالْمَفَاخِذَةِ قَبْلَ التَّحَلُّلِ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَمْدًا لَزِمَتْهُ الْفَدْيَةُ سِوَاءِ أَنْزَلَ أَمْ لَا وَلَا تَحْرَمُ بَغْيَرُ شَهْوَةٍ وَمِنْ فَعْلِهَا نَاسِيًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَهـ

كَالصَّوْمِ تَكْفِيرُ صَلَاةٍ بِاعْتِدَا
 وَصَحَّ فِي الصَّبَا وَرَقَّ كَفَرَهُ
 ثُمَّ الشَّيْءُ السَّبْعُ فَالطَّعَامُ
 بِالْعَدِّ مِنْ أَمْدَادِهِ وَحَرُمَا
 تَعَرَّضُ الصَّيْدِ وَفِي الْأَنْعَامِ
 وَالْكَبْشُ كَالضَّبْعِ وَعَنْزُ ظَبْيٍ
 أَوْ الطَّعَامُ قِيمَةٌ أَوْ صَوْمًا
 بِالْحَرَمِ اخْتَصَّ طَعَامٌ وَالْدَّمُ
 فَبَاطِلٌ وَقَطْعُ نَبْتٍ حَرَمٌ
 وَبِالْقَضَا يَحْصُلُ مَالُهُ الْأَدَا
 بَدَنَةٌ إِنْ لَمْ يَجِدْ فَبَقَرَهُ
 بِقِيمَةِ الْبَدَنَةِ فَالصِّيَامُ
 لِمُحْرَمٍ وَمَنْ يَحُلُّ الْحَرَمَا
 الْمِثْلُ فَالْبَعِيرُ كَالنَّعَامِ
 وَكَالْحَمَامِ الشَّاةُ ضَبٌّ جَدْيٌ
 بَعْدَهَا عَنْ كُلِّ مِدَّةٍ يَوْمًا
 لَا الصَّوْمُ إِنْ يَعْقِدَ نِكَاحًا مُحْرَمٌ
 رَطْبٌ وَقَلْعًا دُونَ عُنْدِ حَرَمٍ

فشنى (قوله باعتدا) أي كترك الصوم والصلاة باعتداء فإن قضاءهما مضيق بخلاف تركهما
 بلا اعتداء وتكفير ما ارتكب موجه اعتداء فإنه مضيق وإن كان أصل الكفارات على
 التراخي لأن المعتدي لا يستحق التخفيف بخلاف غيره اهـ رملي.

(قوله حرم) أي أنت على الحلال والحرم والأظهر تعلق الضمان به والمستنبت كغيره على
 المذهب فيحرم قطع كل شجر رطب غير مؤذ حرمي لا اليابس وكذا العوسج وكل ذي شوك
 على الصحيح ونضمن الشجرة الكبيرة ببقرة والصغيرة بشاة لا إن صغرت جداً فالقيمة، فإن
 أخلف فلا وإن كان يابساً فقطعه فلا بأس أو قلعه ضمن، ويجوز ذلك للعذر كبرعي البهائم
 وأخذه لعلفها ويحل الأذخر وكذا غيره للدواء ﴿فائدة﴾ حدود الحرم معروفة ونظم بعضهم
 مسافتها بالأميال فقال:

وللحرم التحديد من أرض طيبة ثلاثة أميال إذا رمت اتقانه
 وسبعة أميال عراق وطائف وجدة عشر ثم تسع جمرانه

كتاب البيع

وَأَنَّمَا يَصِحُّ بِالْإِجَابِ وَبِقَبُولِهِ أَوْ اسْتِجَابِ
فِي طَاهِرٍ مُنْتَفَعٍ بِهِ قُدِرَ تَسْلِيمُهُ مِلْكٍ لِّذِي الْعَقْدِ نُظِرَ
إِنْ عَيْنُهُ مَعَ الْمَمَرِ تُعْلَمَ أَوْ وَصْفُهُ وَقَدِّرُ مَا فِي الذَّمِّ
وَشَرَطُ بَيْعِ النَّقْدِ بِالنَّقْدِ كَمَا فِي بَيْنِ مَطْعُومٍ بِمَا قَدْ طُعِمَا

(وزاد بعضهم)

ومن ين سيع بتقديم سينها وقد كملت فاشكر لربك إحسانه
فشنى (قوله بالإيجاب وبقبوله الخ) فلا ينقذ بالمعاطة ولو في محقر كرهيف لقوله
سبحانه: «إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم» مع الخبر الصحيح إنما البيع عن تراض وهو
خفي فأنيط بظاهر وهو الصيغة اه مناوي ولا بد من إسناد البيع إلى جملة المخاطب فلو قال
بعت يدك أو نصفك أو مورثك لم يصح وكذا لو قال تبيعني أو أتبيعي للاستفهام ولو مقدر أو
يؤخذ من كلامه أنه لا يشترط اتفاق لفظ الإيجاب والقبول فلو قال ملكتك بكذا فقال
اشتريت صح اه رملي (قوله في طاهر) أي فلا يصح بيع نجس سواء أمكن تطهيره بالاستحالة
كجلد ميتة أم لا كسرجين وكلب ولو معلماً وخمر ولو محترمة ولا بيع متنجس لا يمكن تطهيره
كخيل ولبن أما ما يمكن تطهيره كشوب متنجس وآجر معجون بآنج نجس فيصح بيعه لا مكان
طهره (قوله منتفع به) أي ولو مالا كجحش صغير لا مالا منتفعة فيه كخنفساء وحية وعقرب
وإن نفع بالخاصية ولا كأسد وغراب ولا نظر لمنفعة الجلد بعد الموت والريش للنبيل ولا
كطنبور ومزمار من آلات اللهو المحرمة (قوله قدر تسليمه) أي فلا يصح بيع نحو ضال كآبق
ومغضوب لمن لا يقدر على رده لمجزئه عن تسليمه حالاً بخلاف بيعه لقادر على ذلك (قوله ملك)
لذي العقد) أي بأن يكون عليه للعائد ولاية فلا يصح بيع فضولي وإن أجازته المالك لعدم

تَقَابُضُ الْمَجْلِسِ وَالْحُلُولُ زِدْ
وَأَنَّمَا يُعْتَبَرُ التَّمَاثُلُ
فِي لَبَنِ وَالتَّمَرِ وَهُوَ بِالرُّطَبِ
وَأَشْرَطُ لِبَيْعِ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ
بَيْعُ الْمَيْعِ قَبْلَ قَبْضِ أُبْطَلَا
وَالْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ قَبْلَ أَنْ
وَيُشْرَطُ الْخِيَارُ فِي غَيْرِ السَّلَمِ
وَإِنْ بِمَا يُبَاعُ عَيْبٌ يَظْهَرُ
يَرُدُّهُ فَوْراً عَلَى الْمُعْتَادِ

عِلْمَ تَمَاثُلِ بَيْعِنِ يَتَّحِدُ
حَالَ كَمَالِ النِّفْعِ وَهُوَ حَاصِلُ
رُخْصَةٍ فِي دُونَ نَصَابٍ كَالْعِنَبِ
مِنْ قَبْلِ طَيِّبِ الْأَكْلِ شَرْطُ الْقَطْعِ
كَالْحَيَوَانِ إِذَا بِلَحْمٍ قُوْبِلَا
يَقْتَرَقَا عُرْفاً وَطَوْعاً بِالْبَدَنِ
ثَلَاثَةٌ وَدُونَهَا مِنْ حِينَ تَمَّ
مِنْ قَبْلِ قَبْضِ جَائِزٍ لِلْمُشْتَرِي
كَكَوْنِ مَنْ تَبَاعُ فِي أَعْتِدَادِ

باب السلم

الشَّرْطُ كَوْنُهُ مُنَجَّزاً وَأَنْ
وَإِنْ يَكُنْ فِي ذِمَّةٍ بَيِّنٍ
وَكَوْنُ مَا أُسْلِمَ فِيهِ دَيْناً
بِأَجَلٍ يُعْلَمُ وَالْوُجْدَانُ عَمَّ
دُونَ ثِمَارٍ مِنْ صَغِيرَةِ الْقَرَى
وَالْجِنْسُ وَالنَّوْعُ كَذَا صِفَاتُ
وَكَوْنُهَا مَضْبُوطَةً الْأَوْصَافِ لَا
عَيْنٌ لَدِي التَّأْجِيلِ مَوْضِعُ الْأَدَا

يُقَبْضُ فِي الْمَجْلِسِ سَائِرُ الثَّمَنِ
قَدَرًا. وَوَضْفًا دُونَ مَا يُعَيَّنُ
حُلُولًا أَوْ مُوجَّزًا لِكِنَّا
وَعِنْدَ مَا يَحِلُّ يُؤْمَنُ الْعَدَمُ
مَعْلُومٍ مِقْدَارٍ بِمَعْيَارٍ جَرَى
لِأَجْلِهَا تَخْتَلِفُ الْقِيَمَاتُ
مُخْتَلِطًا أَوْ فِيهِ نَارٌ دَخَلَا
إِنْ لَمْ يُوَافِقْهُ مَكَانٌ عُقْدَا

ولايته على العقود عليه (قوله مكان عقداً) بالإضافة وبناء عقدا للمفعول بخطه أي المحل

باب الرهن

يَجُوزُ فِيمَا بَيْنَهُ جَازَ كَمَا صَحَّ بَدْنٍ ثَابِتٍ قَدْ لَزِمَا
لِلرَّاهِنِ الرُّجُوعُ مَا لَمْ يَقْبِضْ مُكْلَفٌ بِإِذْنِهِ حِينَ رَضِيَ
وَأَنَّا يَضْمَنُ الْمُرْتَهِنُ إِذَا تَعَدَّى فِي الَّذِي يُؤْتَمَنُ
يَنْفَكُ بِالْإِبْرَاءِ وَفَسَخَ الرَّهْنُ كَذَا إِذَا زَالَ جَمِيعُ الدَّيْنِ

باب الحجر

جَمِيعُ مَنْ عَلَيْهِ شَرْعاً يَجْزُرُ صَغِيرٌ أَوْ مَجْنُونٌ أَوْ مُبَذَّرٌ

الذي عقد فيه العقد بأن لم يصلح للتسليم والتسلم أو صلح لكن لحمله مؤنة لفوات الأغراض بما يراد من الأمكنة في ذلك فإن صلح ولا مؤنة لحمل ذلك إليه لم يجب التعيين ويتعين محل العقد للتسليم فإن عينا غيره تعين أما الحال فيتعين محل العقد فيه للأداء مطلقاً على ما أفهمه كلام الناظم تبعاً لجمع ، والراجح أنه كالمؤجل فيما تقرر اهـ قاله المناوي وعبارة الرملي أما الحال فيتعين فيه موضع العقد للأداء قال ابن الرفعة والظاهر تقييده بالصالح للتسليم وإلا شرط البيان اهـ (قوله فيما يبيعه جاز) أي يجوز رهن ما جاز بيعه من الأعيان لا الديون ولو ممن هي عليه لعدم القدرة على تسليمها ولا المنافع كرهن سكنى داره سنة لأن المنفعة تتلف فلا يحصل بها وثوق ولا مالا يصح بيعه كموقوف ومكاتب (قوله كما صح بدني ثابت قد لزما) أي فلا يصح بعين مضمونة كانت كالمغصوب والمستعار أو غير مضمونة كمال القراض والمودع لأنها لا تستوفي من ثمن الموهون وذلك مخالف لغرض الرهن بها عند البيع ولا بغير ثابت كنفقة الزوجة غدا والزكاة قبل تمام الحول لأن الرهن وثيقة حق فلا يتقدم عليه ولا بغير لازم ولا آيل إلى اللزوم فلا يصح بنجوم الكتابة ولا بجعل الجعالة قبل فراغ العمل ويجوز الرهن بالثمن في مدة الخيار لأنه آيل إلى اللزوم والأصل وضعه اللزوم بخلاف جعل الجعالة ومحل ذلك إذا كان الخيار للمشتري وحده، ومعلوم أنه لا يباع الموهون في الثمن قبل مضي مدة الخيار اهـ مختصراً من كلام الرملي والمناوي والخطيب في الإقناع والله أعلم (قوله كما صح بدني الخ) أي شرط الموهون به كونه ديناً ثابتاً لازماً أي ومعلوم لكل منها وشمل ذلك المنافع في الذمة فيصح الرهن بها ويباع الموهون عند الحاجة وتحصل المنافع بثمنه اهـ رملي

نَضْرِيهِمْ لِنَفْسِهِمْ قَدْ أَبْطَلَا
أَمْوَالِهِ بِحَجَرٍ قَاضٍ بَطْلًا
لَا ذِمَّةَ وَالْمَرَضُ الْمَخُوفُ
فِيمَا عَلَى ثُلْثٍ يَزِيدُ عِنْدَهُ
وَالْعَبْدُ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فِي مَتَجَرٍ
وَمُقْلِسٌ قَدْ زَادَ دَيْنُهُ عَلَى
تَضْرِيْفُهُ بِكُلِّ مَا تَمَوَّلَا
إِنْ مَاتَ فِيهِ يُوقَفُ التَّضْرِيْفُ
عَلَى إِجَارَةِ الْوَرِيثِ بَعْدَهُ
يُتْبَعُ بِالتَّضْرِيْفِ لِلتَّحَرُّرِ

باب الصلح

الْصُّلْحُ جَائِزٌ مَعَ الْإِقْرَارِ
وَهُوَ بَعْضُ الْمُدْعَى فِي الْعَيْنِ
وَفِي سِوَاهُ بَيْعٌ أَوْ إِجَارَةٌ
بِالشَّرْطِ أَبْطُلَ وَأَجْزُ فِي الشَّرْعِ
وَجَازَ إِشْرَاعُ جَنَاحٍ مُعْتَلِي
لَمْ يُؤْذَنْ مَنْ مَرَّ وَقَدَّمَ بَابَكَ
بَعْدَ خُصُومَةٍ بِلَا إِنْكَارٍ
هَبْلَةٌ أَوْ بَرَاءَةٌ لِلدَّيْنِ
وَالدَّارُ لِلسُّكْنَى هِيَ الْإِعَارَةُ
عَلَى مُرُورِهِ وَوَضَعَ الْجَذْعُ
لِمُسْلِمٍ فِي نَافِذٍ مِنْ سُبُلٍ
وَجَازَ تَأْخِيرُ بِإِذْنِ الشَّرْكَاءِ

باب الحوالة

شَرْطُ رِضَا الْمُحِيلِ وَالْمُحْتَالِ
لُزُومُ دَيْنَيْنِ اتَّفَاقُ الْمَالِ

(قوله لازمة) أي لا تصرفه الكائن في ذمته فإنه لا يبطل كأن باع سلماً طعاماً أو غيره أو اشتري شيئاً بشمن في ذمته أو اقترض أو استأجر إذ لا ضرورة على الغرماء فيه ويصح طلاقه وخلعه زوجته واستيفاءه القصاص وإسقاطه القصاص ولو مجاناً إذ لا يتعلق بهذه الأشياء مال اه فشنى (قوله بإذن الشركاء) أي في الدرب وأهل الدرب غير النافذ من نفذ باب داره إليه لا من لاصقه جداره اه فشنى (قوله رضا المحيل والمحتال) أي لأن للمحيل إيفاء الحق من

جِنْسًا وَقَدْرًا أَجَلًا وَكَسْرًا بِهَا عَنِ الدِّينِ الْمُحِيلُ يَبْرًا

باب الضمان

يَضْمَنُ ذُو تَبَرُّعٍ وَإِنَّمَا يَضْمَنُ دَيْنًا ثَابِتًا قَدْ لَزِمَا
يُعْلَمُ كَالْإِبْرَاءِ وَالْمَضْمُونُ لَهُ طَالِبَ ضَامِنًا وَمَنْ تَأَصَّلَهُ
وَيَرْجِعُ الضَّامِنُ بِالْإِذْنِ يَمَا أَدَّى إِذَا أَشْهَدَ حِينَ سَلَّمَا
وَالدَّرَكُ الْمَضْمُونُ لِلرَّدَاءَةِ يَشْمَلُ وَالْعَيْبَ وَنَقْصَ الصَّنْجَةِ

حيث شاء فلا يلزمه بجهة وحق المحتال في ذمة المحيل فلا ينتفل إلا برضاه ولا يشترط رضا الحال عليه لأنه محل الحق والتصرف كالعبد المبيع ولا بد فيها من الصيغة نحو أحلتك على فلان بالدين الذي لك علي اه فشني .

(قوله جنساً) أي تصح بدراهم على دنانير وعكسه لأنها معاوضة إرفاق كالقرض (قوله وقدرًا) أي فلا يحال تسعة على عشرة وعكسه كذلك لذلك ويصح أن يحيل من عليه خمسة بخمسة من عشرة له على الحال عليه (قوله أجلًا) أي وقدرة وحلولا وصحة (قوله وكسرًا) أي وجودة ورداءة وغيرها من سائر الصفات الحاقا لتفاوت الوصف بتفاوت القدر اه مناوي (قوله يعلم كالإبراء) أي إنما يصح ضمان ما ذكر بشرط أن يعلم الضامن جنسه وقدره وصفته وعينه لأنه إثبات مال في الذمة لأدمي يعقد فلا يصح مع الجهل ولا يعتبر رضا المضمون عنه لأن الضمان محض التزام ولا معرفته لجواز أداء دين الغير بدون إذنه ومعرفته وهذا كالإبراء فإنه يشترط فيه ما ذكر لكن المعتبر علم الدائن لا وكيله فلا يصح من مجهول لأن البراءة متوقفة على الرضا ولا تعقل مع الجهل، أما المبرأ فلا يشترط علمه إلا فيما فيه معاوضة محضة كأن أبرأتني فأنت طالق فلا بد من علمه به، وإذا أراد أن يرى من مجهول فطريقه أن يذكر عدداً يعلم أنه لا يزيد الدين عليه، فلو كان يعلم أنه لا يزيد على مائة مثلاً فيقول أبرأتك من مائة، ولو قال أبرأتك من درهم إلى مائة لم يبرأ من الواحد ويحتاج إلى إبرائه من درهم ثانياً، ولا يصح الإبراء من الدعوى وله العود إليها بعد الإبراء منها إهـ. ملخصاً من شرح الرملي والمناوي (قوله والدرك المضمون للرداءة) ويسمى ضمان العهدة أي للرداءة للثمن أو المبيع يشملها ويشمل العيب في الثمن أو المبيع ويشمل نقص الصنعة بفتح أولها التي وزن بها الثمن

يَصِحُّ دَرَكٌ بَعْدَ قَبْضٍ لِلثَّمَنِ وَبِالرِّضَا صَحَّتْ كَفَالَةُ الْبَدَنِ
 فِي كُلِّ مَنْ حُضُورُهُ اسْتَحِقَ وَكُلُّ جُزْءٍ دُونَهُ لَا يَنْقُي
 وَمَوْضِعُ الْمَكْفُولِ إِنْ يُعْلَمَ مَهْلُ قَدَرَ ذَهَابٍ وَإِيَابٍ اكْتُمِلَ
 وَإِنْ يَمُتْ أَوْ اخْتَفَى لَا يَغْرُمُ وَبَطَلَتْ بِشَرَطِ مَالٍ يَلْزَمُ

باب الشركة

تَصِحُّ مِمَّنْ جَوَّزُوا تَصْرِفَهُ وَاتَّحَدَ الْمَالَانِ جِنْسًا وَصِفَةً
 مِنْ نَقْدٍ أَوْ غَيْرٍ وَخَلَطُ يَنْتَفِي تَمْيِيزُهُ وَالْإِذْنُ فِي التَّصْرِفِ
 وَالرَّابِحَ وَالْخُسْرَ أَعْتَبِرْ تَقْسِيمَهُ يَقْدِرُ مَا لِشَرِكَةٍ بِالْقِيمَةِ
 فَسَخُ الشَّرِيكِ مُوجِبٌ إِبْطَالُهُ وَالْمَوْتُ وَالْإِغْمَاءُ كَالْوِكَالَةِ

باب الوكالة

مَا صَحَّ أَنْ يُبَاشِرَ الْمُوَكَّلُ بِنَفْسِهِ جَازَ بِهِ التَّوَكُّلُ
 وَجَازَ فِي الْمَعْلُومِ مِنْ وَجْهِ وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ عَلَى مَنْ وَكَّلَا

أو المبيع بأن يقول ضمنت لك درك أو عهدة الثمن أو المبيع من غير ذكر استحقاق أو فساد أو رداء أو عيب أو نقص صنعة وهذا وجه تبع الناظم فيه الحاوي الصغير والأصح عدم شموله للفساد والرداءة والعيب ونقص الصنعة لأن المتبادر منه الرجوع بسبب الإستحقاق (قوله وجاز في المعلوم من وجه) أي وجه يقل معه الغرر كوكلتك في بيع أموالى وعتق أرقائى ولا يشترط العلم به من كل الوجوه لأن تجويز الوكالة للحاجة يقتضى المسامحة بخلاف ما إذا كثر الغرر كوكلتك في كل قليل وكثير أو في كل أموري أو فوضت إليك كل شيء أو اشتري عبداً أو حيواناً لما فيه من عظيم الغرر إذ يدخل فيه ما لا يسمح الموكل ببعضه كطلاق وعتق اهرملي ومناوي.

وَلَمْ يَبْعَ مِنْ نَفْسِهِ وَلَا ابْنٍ طِفْلٍ وَمَجْنُونٍ وَلَوْ بِإِذْنِ
وَهُوَ أَمِينٌ وَبَتَفْرِيطٍ ضَمِنَ يُعْزَلُ بِالْعَزْلِ وَإِغْمَاءٍ وَجَنِّ

باب الاقرار

وَإِنَّمَا يَصِحُّ مَعَ تَكْلِيفِ طَوْعاً وَلَوْ فِي مَرَضٍ مَخُوفٍ
وَالرُّشْدِ إِذْ إِقْرَارُهُ بِالْمَالِ وَصَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ بِاتِّصَالِ
عَنْ حَقًّا لَيْسَ الرَّجُوعُ يُقْبَلُ بَلْ حَقُّ رَبِّي فَالرُّجُوعُ أَفْضَلُ
وَمَنْ بِمَجْهُولٍ أَقَرَّ قُبْلَا بَيَّانُهُ بِكُلِّ مَا تَمَوْلَا

باب العارية

تَصِحُّ إِنْ وَقَّتَهَا أَوْ أَطْلَقَا فِي عَيْنِ انْتِفَاعُهَا مَعَ الْبَقَا
يُضْمَنُهَا وَمَوْنَ الرَّدِّ وَفِي سَوْمٍ بِقِيَمَةِ لِيَوْمِ التَّلَفِ

(قوله وبتفريط ضمن) أي كسائر الأمانة ومنه أن يضيع منه المال ولا يدري كيف ضاع أو يضعه في محل ثم ينساه أو في غير حرز مثله أو يستعمله اهـ رملي ومناوي. (قوله ولو في مرض مخوف) أي مات فيه وإن كذبه الورثة أو بعضهم انه انتهى إلى حالة يصدق فيها الكذب ويتوب فيها الفاجر، فالظاهر صدقه ولو قصد بإقراره لوارثه حرمان بقية الورثة حرم عليه ولم يحل للمقر له أخذه ولبقية الورثة تحليفه أنه أقر له بحق لازم اهـ مناوي. (قوله عن حقنا) أي معشر الآدميين (قوله ليس الرجوع يقبل) عن الإقرار به سواء كان مالياً أم غيره كالقتل والقتل والكذب وغيرها لبنائه على المشاحة، وأما حق ربنا سواء كان حداً أم تعزيراً كالزنا وشرب الخمر وغيرها فالرجوع عن إقراره أفضل لبنائه على المساحة إلا إذا كان حقاً مالياً لله تعالى كزكاة وكفارة فلا يقبل اهـ رملي ومناوي ملخصاً.

(قوله يضمنها) أي يضمن المستعير العارية إذا تلفت بغير الإستعمال المأذون فيه وإن لم يستعملها ولم يفرط لخبر أبي داود وغيره، العارية مضمونة. (قوله وفي سوم) أي ويضمن

وَالنَّسْلُ وَالْدَّرُّ بِلَا ضَمَانٍ وَالْمُسْتَعِيرُ لَمْ يُعِرْ لِثَانِي
فَإِنْ يَعِرْ وَهَلَكَتْ تَحْتَ يَدَيْهِ يَضْمُنُهَا ثَانٍ وَلَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ

باب الغصب

يَجِبُ رَدُّهُ وَلَوْ بِنَقْلِهِ وَأَرْضُ نَقْصِهِ وَأَجْرُ مِثْلِهِ
يُضْمَنُ مِثْلِي بِمِثْلِهِ تَلَفٌ بِنَفْسِهِ أَوْ مُتَلَفٍ لَا يَخْتَلِفُ
وَهُوَ الَّذِي فِيهِ أَجَازُوا السَّلَامَا وَحَصْرُهُ بِالْوِزْنِ وَالْكَيْلِ كَمَا
لَا فِي مَفَازَةٍ وَلَا قَاهُ يِيمَ فِي ذَا وَفِي مُقَوِّمٍ أَقْصَى الْقِيَمِ
مِنْ غَضَبِهِ لَتَلَفِ الَّذِي أَنْغَصَبَ مِنْ نَقْدِ أَرْضٍ تَلَفٌ فِيهَا غَلَبُ

باب الشفعة

تَثَبُّتُ فِي الْمُسَاعَرِ مِنْ عَقَارٍ مُنْقَسِمٍ مَعَ تَابِعِ الْقَرَارِ
لَا فِي بِنَاءِ أَرْضِهِ مُحْتَكَرَةٍ فَهِيَ كَمَقْذُولٍ وَلَا مُسْتَأْجَرَةٍ
يَذْفَعُ مِثْلَ ثَمَنِ أَوْ بَذَلٍ قِيمَتِهِ أَنْ يَبِيعَ وَمَهْرَ مِثْلِ
إِنْ أُصْدِقَتْ لَكِنْ عَلَى الْفَوْرِ أَخْصَصِ لِلشُّرَكَاءِ بِقَدْرِ مِلْكِ الْحِصَصِ

المستام قيمة ما أخذه في سوم أي بجهة السوم وعليه مؤن رده والرد المبرىء من الضمان أن يسلم العين للمالكها أو وكيله في ذلك فلو رد الدابة للاضطيل أو الثوب ونحوه للبيت الذي أخذه منه لم بين اه رملي ومناوي. (قوله مثلي) المثلي ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه كماء ولو أغلى وتراب ونحاس ومسك وقطن، وإن لم ينزع حبه ودقيق ونخالة، وما عدا ذلك متقوم كالذروع والمعدود وما لا يجوز السلم فيه كمعجون وغالية ومعيب اه من الإقناع مختصراً.

(قوله بقدر ملك الحصص) أي لأنها مرافق الملك فتقدر بقدره ككسب المشترك ونتاجه وثماره فلو كانت دار بين ثلاثة لواحد نصفها ولآخر ثلثها وللآخر سدسها، فباع الأول حصته

باب القرض

صَحَّ بِإِذْنِ مَالِكٍ لِلْعَامِلِ فِي مَتَجَرِّ عَيْنٍ نَقْدُ الْحَاصِلِ
وَأُطْلِقَ التَّصْرِيفَ أَوْ فِيمَا يَعُمُّ
غَيْرَ مُقَدَّرٍ لِمُدَّةِ الْعَمَلِ
مَعْلُومَ جُزْءٍ رِبْحِهِ بَيْنَهُمَا
وَيَمْلِكُ الْعَامِلُ رِبْحَ حِصَّتِهِ
وَيُجْبَرُ الْخُسْرُ بِرِبْحٍ قَدْ نَمَا
بِالْفُسْخِ وَالنُّضُوضِ مِثْلَ قِسْمَتِهِ

باب المساقاة

صَحَّتْ عَلَى أَشْجَارِ نَخْلٍ أَوْ عِنَبٍ
تَحْصِيلُ رَيْعِهِ بِجُزْءٍ عِلْمًا
عَلَيْهِ أَعْمَالٌ تَزِيدُ فِي الثَّمَرِ
إِجَارَةُ الْأَرْضِ بَبْعُضٍ مَا ظَهَرَ
إِذْ وَقَّتْ بِمُدَّةٍ فِيهَا غَلَبَ
مِنْ ثَمَرٍ لِعَامِلٍ وَإِنَّمَا
وَمَالِكٌ يَحْفَظُ أَصْلًا كَالشَّجَرِ
مِنْ رَيْعِهَا عَنْهُ نَهَى خَيْرُ الْبَشَرِ

أخذ الثاني سهمين والثالث سهماً واحداً لأن الشفعة إنما تثبت لدفع مؤنة القسمة لا لدفع سوء المشاركة والمؤنة تختلف باختلاف الحصص فأخذوا بقدرها لأن كلا يدفع عن نفسه ما يلزمه بالقسمة اهـ رملي .

(قوله ويملك العامل الخ) قال في المنهج وشرحه ويملك العامل حصته من الربح بقسمة لا بظهوره لأنه لو ملكها بالظهور لكان شريكاً في المال فيكون النقص الحادث بعد ذلك محسوباً عليها ، وليس كذلك ولكنه إنما يستقر ملكه بالقسمة إن نص رأس المال وفسخ العقد حتى لو حصل بعد القسمة فقط نقص جبر بالربح المقسوم ويملكها ويستقر ملكه أيضاً بنضوض المال والفسخ بلا قسمة كما بينته في شرح الروض انتهى كلامه أي لارتفاع العقد والوثوق بحصول رأس المال إهـ شرح الروض ﴿تتمة﴾ لكل فسخ عقد القراض متى شاء ولو مات أحدهما أو جن أو أغمى عليه أو حجر عليه بسفه انفسخ ويصدق العامل في عوى التلف وفي دعوى الرد في الأصح ، وفي أن الشراء له لا للقراض على المشهور اهـ فشنى . (قوله ببعض ما ظهر من

باب الإجارة

شَرَطَهَا كَبَائِعَ وَمُشْتَرَى
 صَحَّتْهَا إِمَّا بِأَجْرَةٍ تُرَى
 فِي مَحْضٍ نَفْعٍ مَعَ عَيْنٍ بَقِيَتْ
 إِنْ قُدِّرَتْ بِمُدَّةٍ أَوْ عَمَلٍ
 تَجُوزُ بِالْحُلُولِ وَالتَّاجِيلِ
 تَبْطُلُ إِذْ تَتَلَفُ عَيْنُ مُوجِرَةٍ
 وَالشَّرْطُ فِي إِجَارَةٍ فِي الذَّمِّ
 وَيُضْمَنُ الْأَجِيرُ بِالْعُدْوَانِ
 وَالْأَرْضُ إِنْ آجَرَهَا بِمَطْعَمٍ
 لَا شَرْطَ جُزْءٍ عُلَمَا مِنْ رَيْعِهِ
 بِصِيفَةٍ مِنْ مُوجِرٍ وَمُكْتَرَى
 أَوْ عُلِمَتْ فِي ذِمَّةِ الَّذِي أَكْتَرَى
 مَقْدُورَةَ التَّسْلِيمِ شَرْعاً قُومَتْ
 قَدْ عُلِمَا وَجَمَعَ ذَيْنِ أَبْطُلَ
 وَمُطْلَقُ الْأَجْرِ عَلَى التَّعْجِيلِ
 لَا عَاقِدٌ لَكِنْ بِغَضَبٍ خَيْرُهُ
 تَسْلِيمُهَا فِي مَجْلِسٍ كَالسَّلَامِ
 وَيَدُهُ فِيهَا يَدُ أَثِمَانٍ
 أَوْ غَيْرِهِ صَحَّتْ وَلَوْ فِي الذَّمِّ
 لِزَارِعٍ وَلَا يَقْدَرُ شَيْعُهُ

ريعها) أي ببعض ما أخرج من ريعها والبذر من العامل وهي المخابرة أو من المالك وهي
 المزارعة ففي الصحيحين عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ عن المخابرة، وفي مسلم أنه نهى عن
 المزارعة فلو كان بين الشجر أرض خالية من زرع وغيره صحت المزارعة عليها مع المساواة على
 الشجر تتبعاً بشرط إتحاد النفع والعامل والمقدّم المساواة والغلة عند بطلانها لرب البذر
 ومتى أفرد عقد مخابرة أو مزارعة فإن كان البذر للمالك فالغلة له وعليه للعامل أجره عمله
 وآلاته ودوابه أو للعامل فالغلة له وعليه للمالك أجره مثلها أو لها فالغلة لها وعلى كل أجره
 مثل عمل صاحبه في حصته اهـ من كلام الرملي والناوي.

(قوله أو علمت) للمتعاقدین جنساً وقدرًا وصفة فلو قال أجزتك هذا بنفقته أو كسوته لم
 يصح ولو أجر داراً بمأرتها أو بدراهم معلومة على أن يعمرها من كرائتها أو على أن يصرفها
 في العمارة لم يصح للجهالة ولأن العمل في الصرف مجهول اهـ فثنى.

باب الجعالة

صَحَّتْهَا مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ بِصَيِّغَةٍ وَهِيَ بِأَنْ يَشْرَطَ فِي
رُدُّودِ آبِقِي وَمَا قَدْ شَاكَلَهُ مَعْلُومَ قَدْرِ حَازَهُ مِنْ عَمَلِهِ
وَفَسَخُهَا قَبْلَ تَمَامِ الْعَمَلِ مِنْ جَاعِلٍ عَلَيْهِ أَجْرُ الْمِثْلِ

باب إحياء الموات

يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ إِحْيَا مَا قَدَرَ إِذْ لَا لِمَلِكٍ مُسْلِمٍ بِهِ أَثَرُ
بِمَا لِإِحْيَاءِ عِمَارَةٍ يُعَدُّ يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ بِحَسَبِ مَنْ قَصَدَ
وَمَالِكُ الْبُئْرِ أَوْ الْعَيْنِ بَذَلُ عَلَى الْمَوَاشِي لَا الزُّرُوعِ مَا فَضَّلُ
وَالْمَعْدِنُ الظَّاهِرُ وَهُوَ الْخَارِجُ جَوْهَرُهُ مِنْ غَيْرِ مَا يُعَالَجُ
كَالْنَفْطِ وَالْكَبْرِيتِ ثُمَّ الْقَارِ وَسَاقِطِ الزُّرُوعِ وَالشُّمَارِ

(قوله من عمله) أي من عمل العمل بنفسه أو وقته أو معاونه بعد سماع النداء فلا يستحق من لم يتم العمل كأن مات القن أو هرب منه ولو في دار المالك قبل تسليمه إياه، فلا شيء له وإن حضر الأبق لأنه لم يردده وهي جائزة من الجانبين ما لم يتم العمل اهـ مناوي. (قوله على المواشي) أي التي لغيره مجاناً لحزمة الروح بشرط ألا يجد مالكمها ماء آخر مباحاً وأن يكون هناك كلاً ترعاه وأن يكون الماء في مستقره وأن يفضل عن مواشيه وزرعه وأشجاره وأن لا يتضرر بورود المواشي في زرع أو غيره اهـ رملي وفشني. (قوله وساقط الزروع) أي ويباح الزروع والثمار المنتشرة على الأرض وكذا ما ينبت في الموات من الكلأ والخطب وما يسقطه الناس ويرمونه رغبة عنه فمن سبق إلى شيء منه فهو أحق به من غيره والمعدن الباطن وهو ما كان مستتراً لا تظهر جواهره إلا بالعمل كالذهب والفضة والفيروزج والياقوت ونحو ذلك يملك بالإحياء ولا يملك بالحفر والعمل وأخذ النيل وإن ملك النيل به اهـ فشني.

باب الوقف

صَحَّتْهُ مِنْ مَالِكَ تَبَرَّعَا بِكُلِّ عَيْنٍ جَازَ أَنْ يُتَفَعَّا
بَهَا مَعَ الْبَقَا مُنْجَزَا عَلَى مَوْجُودٍ أَنْ تَمْلِكُكَ تَاهَلَا
وَوَسْطُ وَآخِرُ إِنْ أَنْقَطَعَ فَهُوَ إِلَى أَقْرَبِ وَاقِفٍ رَجَعَ
وَالشَّرْطُ فِيمَا عَمَّ نَفْيُ الْمَعْصِيَةِ وَشَرْطٌ لَا يُكْرَى اتَّبَعَ وَالتَّسْوِيَةِ
وَالضَّدُّ وَالتَّقْدِيمُ وَالتَّأَخُّرُ نَاطِرُهُ يَعْمُرُهُ وَيُوجِرُ
وَالْوَقْفُ لَازِمٌ وَمِلْكُ الْبَارِي الْوَقْفُ وَالْمَسْجِدُ كَالْأَحْرَارِ

باب الهبة

تَصِحُّ فِيمَا يَنْعُهُ قَدْ صَحَا وَأَسْتَنْ نَحْوَ حَبْتَيْنِ قَمَحَا
بِصِغَةٍ وَقَوْلِهِ أَعْمَرْتُكَ مَا عَشْتُ أَوْ عُمَرَكِ أَرْقَبْتُكَ
وَأَنَّمَا يَمْلِكُكَ الْمُتَهَبُ بِقَبْضِهِ وَالْإِذْنِ مِمَّا يَهَبُ
وَلَا رُجُوعَ بَعْدَهُ إِلَّا الْأَصُولُ تَرْجِعُ إِذْ مِلْكُ الْفُرُوعِ لَا يَزُولُ

(قوله والوقف) أي بعد تمامه بشروطه لازم في الحال فلا يصح الرجوع عنه وإن لم يحكم به حاكم ولا قبضه المستحق لكن ذكروا في الشفعة أن للشفيع نقضه، وهنا أنه لو قال وقفت على الفقراء بعد موتي جاز وله الرجوع إذ لا يلزم إلا بموته اهـ مناوي. (قوله وقوله) أي بقول عالم بهذه الألفاظ أعمرت هذا العقار أو الحيوان أي جعلته لك ما عشت أو عمرك وإن زاد فإذا مت عاد إلي أو أرقبتك أو جعلته لك رقي أي إن مت قبلي عاد إلي وإن مت قبلك استقر لك فهذه الألفاظ من أقسام الصيغة لا قسيمة لها خلافا لما دل عليه صنيعة فيعتبر قبولها وتلزم بالقبض وتكون لورثته ولا تختص بعقبه ولا تعود للوهاب بحال أما العمري فلخير الشيخين العمري ميراث لأهلها وجعلها له مدة حياته لا ينافي إنتقالها لورثته فإن الأملاك كلها مقدرة بحياة المالك، وأما الرقي فلخير أي داود لا تعمروا ولا ترقبوا فمن أرقب شيئا

باب اللقطة

وَأَخْذُهَا لِلْحُرِّ مِنْ مَوَاتٍ أَوْ طُرُقٍ أَوْ مَوْضِعِ الصَّلَاةِ
أَفْضَلُ إِذْ خِيَانَةً قَدْ أَمِنَا وَلَا عَلَيْهِ أَخْذُهَا تَعَيَّنَا
يَعْرِفُ مِنْهَا الْجِنْسَ وَالْوَعَاءَ وَقَدَرَهَا وَالْوَصْفَ وَالْوِكَاءَ
وَحِفْظُهَا فِي حِرْزٍ مِثْلِ عُرْفَا وَإِنْ يُرِذُ تَمْلِيكَ نَزْرٍ عَرَفَا
بِقَدْرِ طَالِبٍ وَغَيْرِهِ سَنَهُ وَلِيَتَمَلَّكَ إِنْ يُرِذُ تَضْمُنَهُ
إِنْ جَاءَ صَاحِبٌ وَمَا لَمْ يَدُمْ كَالْبَقْلِ بَاعَهُ وَإِنْ شَا يَطْعُمُ
مَعَ غُرْمِهِ وَذُو عِلَاجٍ لِلْبِقَا كُرْطَبٍ يَفْعَلُ فِيهِ الْأَلْيَقَا
مِنْ بَيْعِهِ رَطْباً أَوْ التَّجْفِيفِ وَحَرَّمُوا لِقْطاً مِنَ الْمَخُوفِ
لِمَلِكٍ حَيَوَانٍ مُنَوَّعٍ مِنْ أَذَاهُ بَلِ الَّذِي لَا يَحْتَمِي مِنْهُ كَشَاهُ

أو أعمره فهو لورثته اه مناوي (قوله ولا عليه أخذها تعيناً) أي وإنما يكون الالتقاط أفضل إذا لم يتعين عليه أخذها بأن كان ثم من يحفظها فإن لم يكن هناك تعيين كنظيره في الوديعة بل أولى لأن تلك بيد مالكا هذا ما جرى عليه الناظم تبعاً لجمع ورد بأن شرط الوجوب ثم أن يبذل له المالك أجره عمله وحرزه وهذا لا يتأتى هنا أما لو لم يثق بأمانة نفسه فلا يستحب له أخذها خوف الضياع أو إطروء الخيانة بل يكره له فإن علم من نفسه خيانة حرم عليه أخذها اه مناوي ويندب الإشهاد على الالتقاط اه رملي (قوله وليتملك إن يرد تضمنه) أي أن يكون ضامناً والمعنى إذا عرفه بعد قصد تملكه ولم يجد مالكة تملكه باللفظ كقولك تملكته وتقصد أن تضمنه إن جاء صاحب له ويكون قرضاً عليك يثبت بدله في ذمتك اه فشنى (قوله باعه) استقلاً إن لم يجد حاكماً وبإذنه إن وجدته وعرفه بعد بيعه ليتملك ثمنه بعد التعريف اه رملي (قوله من أذاه) من صغار السباع كذئب وغر وفهد بقوته كبعير وفرس وحمار أو بحريه كأرنب وطي أو بطيرانه كحمام لإمكان عيشه بلا راع إلى أن يجده مالكة لتطلبه له فإن أخذه ضمنه ولم يبرأ إلا برده للقاضي وخرج بقوله للملك لقطه للحفظ فيجوز مطلقاً صوناً له ومن ثم جاز له ذلك زمن الخوف قطعاً وامتنع إذا أمن عليه يقيناً قطعاً اه مناوي (قوله كشاة) وعجل

خَيْرُهُ بَيْنَ أَخْذِهِ مَعَ الْعَلْفِ تَبَرُّعاً أَوْ إِذْنِ قَاضٍ بِالسَّلْفِ
أَوْ بَاعِهَا وَحَفِظَ الْأَنْثَمَانَا أَوْ أَكَلَهَا مُلتَزِماً ضَمَانَا
وَلَمْ يَجِبْ إِفْرَازُهَا وَالْمُلْتَقَطُ فِي الْأَوَّلَيْنِ فِيهِ تَخْيِيرٌ فَقَطْ

باب اللقيط

لِلْعَدْلِ أَنْ يَأْخُذَ طِفْلاً نُبِذَا فَرَضَ كِفَايَةَ وَحَضُّهُ كَذَا
وَقُوَّتُهُ مِنْ مَالِهِ بِمَنْ قَضَى لِفَقْدِهِ أَشْهَدُ ثُمَّ اقْتَرَضَا
عَلَيْهِ إِذْ يُفْقَدُ بَيْتُ الْمَالِ وَالْقَرْضُ خُذْ مِنْهُ لَدَى الْكَمَالِ

باب الوديعة

سُنَّ قَبُولُهَا إِذَا مَا أَمِنَا خِيَانَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ تَعَيَّنَا
عَلَيْهِ حِفْظُهَا بِحِرْزِ الْمِثْلِ وَهُوَ أَمِينٌ مُودِعٍ فِي الْأَصْلِ
يُقْبَلُ بِالْيَمِينِ قَوْلُ الرَّدِّ لِمُودِعٍ لَا الرَّدُّ بَعْدَ الْجَحْدِ

وفصيل وكسير إبل وخيل يجوز التقاطه للحفظ والتملك في العمران والمفاضة زمن الأمن والنهب ولو لغير القاضي صوناً له عن الضياع اهـ مناوي (قوله بالسلف) يعني بالإئناق عليه منه أو من غيره ليرجع به على مالكة فإن لم يجد القاضي أو وجده وخاف منه عليه فيما يظهر أشهد اهـ مناوي (قوله أو باعها) أي اللقطة استقلالاً إن لم يجد حاكماً أو بإذنه إن وجده اهـ رملي (قوله ولم يجب إفرازها) أي إفراز ثمنها لو أكلها إذ ما في الذمة لا يخشى تلفه فإن أفرزه كان أمانة في يده اهـ رملي (قوله في الأوليين) بضم الهمزة أي الممتنعة من صغار السباع وغير الممتنعة منها إذا وجدها في العمران اهـ فثنى. (قوله فيه تخيير فقط) أي دون الخصلة الثالثة وهي أكلها فلا يجوز بخلاف المفاضة فإنه قد لا يجد فيها من يشتري بخلاف العمران ويشق النقل إليه ولو كان الحيوان غير مأكول كالحشش ففيه الحصلتان الأوليان ولا يجوز تملكه في

وَأَنَّمَا يَضْمَنُ بِالتَّعَدِّيِّ وَالْمَطْلِ فِي تَخْلِيَةٍ مِنْ بَعْدِ
 طَلَبِهَا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ بَيْنِ وَأَرْتَفَعَتْ بِالْمَوْتِ وَالتَّجَنُّ

الحال اهـ رملي (قوله والمطل) قال الرملي وإطلاق المطل عليه حيث لا طلب مجاز سلم منه
 تعبير غيره بالتأخير وعبر بالتخلية لأنه لا يجب على المودع مباشرة الرد وتحمل مؤنته بل
 التخلية بينها وبين مالکها بشرط أهليته للقبض فلو حجر عليه بسفه أو كان نائماً فوضعها في
 يده لم يكف اهـ رملي وقال المناوي وتعبيره بالتخلية أولى من تعبير غيره بالرد إذ ليس
 المراد به حقيقته بل التمكين من الأخذ لكن تعبيره بالمطل غير سديد إذ هو التسويق بالدين
 كما في القاموس وغيره فيقتضي اشتراط تكرار الطلب لترتيب الضمان وليس كذلك فلو عبر
 بالتأخير لسلم من ذلك ولو فتح باب المناقشة للنظام لخرج التشریح عن المقصود اهـ (قوله من
 غير عذر بين) أي ظاهر لتقصيره بترك التخلية الواجبة عليه حينئذ فإن ماطل في تخليتها
 لعذر ظاهر كصلاة أو طهارة أو أكل أو قضاء حاجة أو لغير عذر لكن لم يطلبها مالکها لم
 يضمنها لعدم تقصيره اهـ فشنى .



كتاب الفرائض

يُبدَأُ مِنْ تِرْكَةِ مَيِّتٍ بِحَقِّ
فَمَوْنُ التَّجْهِيزِ بِالْمَعْرُوفِ
مِنْ ثُلْثِ بَاقِي الْإِرْثِ وَالنَّصِيبُ
فَالْفَرَضُ سِتَّةٌ فَنِصْفٌ أَكْتَمَلُ
وَالْأَخْتُ مِنْ أَصْلَيْنِ أَوْ مِنْ الْأَبِ
بِوَلَدٍ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ عِلْمًا
كَالرَّهْنِ وَالزَّكَاةِ بِالْعَيْنِ أَعْتَلَقُ
فَدَيْنُهُ ثُمَّ الْوَصَايَا يُوفِي
فَرَضٌ مُقَدَّرٌ أَوْ التَّغْصِيبُ
لِلْبَيْنِ أَوْ لِبَيْنِ الْإِبْنِ مَا سَفَلَ
وَهُوَ نَصِيبُ الزَّوْجِ إِنْ لَمْ يُحْجَبْ
وَالرُّبْعُ فَرَضُ الزَّوْجِ مَعَ فَرْعِهِمَا

(قوله كالرهن) أي المهرن رهنًا جعليًا وإن حجر على الرهن بعد فيقدم حقه حتى على مؤن التجهيز اهـ مناوي وقال الرملي بأن رهن عينا بدين عليه أو على غيره فيقدم المرتن بها على مؤن التجهيز اهـ (قوله كالرهن) أي المهرن لتعلق دين المرتن به وقوله والزكاة أي المال الذي وجبت فيه لأنه كالرهن بها قال المحلي (قوله كالرهن) أي المهرن لتعلق دين المرتن به فلا يباع في مؤنة التجهيز اهـ (قوله باقي الإرث) لقوله تعالى «من بعد وصية يوصي بها أودين» (تنبيه) قدمت الوصية في الآية على الدين مع أنه مقدم لحكمة جليلة وهي أنها لما أشبهت الميراث في كونها بلا عوض كان في إخراجها مشقة على الوارث فقدمت حثًا على إخراجها ولأن الوصية غالبًا قد تكون لضعاف فقوى جانبها بالتقديم في الذكر لثلا يطمع فيها ويتساهل بخلاف الدين فإن فيه من التقوية ما يغنيه عن التقوية بذلك انتهى فشي (قوله علما) بألف الإطلاق أي الولد أو ولد الإبن يعني قد علم أو غلب على الظن حياتها وإلا فلا ينقص الزوج عن نصفه قال تعالى «ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن هن ولد» وولد الإبن كالإبن إجماعاً (تنبيه) المراد بالولد هنا وفيا يأتي الوارث بخصوص القرابة فيخرج

وَزَوْجَةٍ فَمَا عَلَاَ إِنْ عُدِمَا
وَالثُّلَثَانِ قَرَضُ مَنْ قَدْ ظَفِرَا
وَالثَّلْثُ قَرَضُ اثْنَيْنِ مِنْ أَوْلَادِ أُمٍّ
وَهُوَ لِأُمِّهِ إِذَا لَمْ تُحْجَبِ
وَأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ وَالسُّدُسَ حَبَوَا
اثْنَيْنِ مِنْ أَخَوَاتٍ أَوْ مِنْ إِخْوَةٍ
وَجَدَّةٌ فَصَاعِدًا لَا مُدْلِيَةَ
وَبِنْتَ الْإِبْنِ صَاعِدًا مَعَ بِنْتِ
أَصْلَيْنِ وَالْأَبَ وَجَدًا مَا عَلَاَ
لِاقْرَبِ الْعَصَبَاتِ بَعْدَ الْفَرَضِ مَا
الْإِبْنُ بَعْدَهُ أَبْنُهُ فَاسْفَلَا
وَإِنْ يَكُنْ أَوْلَادُ أَصْلَيْنِ وَأَبٌ
إِذْ لَيْسَ قَرَضُ أَوْ يَكُونُ رَاقِي
وَكَانَ فِي الْقِسْمَةِ قَرَضُ وَجَدًا
ثُمَّ أَقْسِمَ الْحَاصِلَ لِلْإِخْوَةِ بَيْنَ
فَالْأَخِ لِلْأَصْلَيْنِ فَالْنَّاقِصِ أُمٍّ
النِّعَمِ فَابْنُهُ فَعَمٌّ لِلْأَبِ

وَتُمْنٌ لَهُنَّ مَعَ فَرَعِيهِمَا
بِالنِّصْفِ مَعَ مِثْلِ لَهَا فَكَثَرَا
فَصَاعِدًا أَتَتْهُ تَسَاوِي ذِكْرَهُمْ
وَتِلْكَ الْبَاقِي لَهَا مَعَ الْأَبِ
أُمًّا مَعَ الْفَرَعِ وَفَرَعِ الْإِبْنِ أَوْ
وَالْفَرَدَ مِنْ أَوْلَادِ أُمِّ الْمَيِّتِ
بِذَكَرٍ مِنْ بَيْنِ ثِنْتَيْنِ هِيَ
قَرْدٍ وَأُخْتًا مِنْ أَبٍ مَعَ أُخْتِ
مَعَ وَلَدٍ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ سَفَلَا
يَبْقَى فَإِنْ يُفْقَدُ فَكُلًّا غَنِمَا
فَالْأَبُ فَالْجَدُّ لَهُ وَإِنْ عَلَاَ
وَزَادَ ثُلُثُهُ عَلَى قِسْمٍ وَجَبَ
بِسُدُسِهِ أَوْ زَادَ ثُلُثُ الْبَاقِي
فَالْحَدُّ يَأْخُذُ الْأَحْظَ الْأَجُودَا
جُمْلَتِهِمْ لِدَكَرٍ كَالْأُنثَيْنِ
فَابْنِ أَخِي الْأَصْلَيْنِ ثُمَّ الْأَصْلِ ثُمَّ
ثُمَّ ابْنِهِ فَمُعْتَقٍ فَالْعَصَبِ

الوارث بعمومها كولد بنت الابن ويحتمل أن الناظم أشار إلى ذلك بقوله علماء «فائدة» الولد يقع على الذكر والأنثى والجمع يقع على ولد الابن مجازاً وقيل حقيقة اهـ فثنى (قوله فالأخ

ثُمَّ لَبِيتَ الْمَالَ إِرْثِ الْفَانِي ثُمَّ ذَوِي الْفُرُوضِ لَا الزَّوْجَانِ
بِنِسْبَةِ الْفُرُوضِ ثُمَّ ذِي الرَّحِمِ قَرَابَةً فَرَضاً وَتَعْصِيباً عُدِمَ
وَعَصَّبَ الْأُخْتَ أَخٌ يُمَازِلُ وَبَنَتْ آلَايْنَ مِثْلَهَا وَالنَّازِلُ
وَالْأُخْتُ لَا فَرَضَ مَعَ الْجَدِّ لَهَا فِي غَيْرِ أَكْدَرِيَّةٍ كَمَلَهَا
زَوْجٌ وَأُمٌّ ثُمَّ بَقَايُ يُوْرَثُ ثُلَاثُهُ لِلْجَدِّ وَأُخْتُ ثُلُثُ
وَكُلَّ جَدَّةٍ فَبِالْأُمِّ أَحْجَبُ وَيُحْجَبُ الْأَخُ الشَّقِيقُ بِالْأَبِ
وَالْإِبْنِ وَابْنِهِ وَأَوْلَادُ الْأَبِ بِهِمْ وَبِالْأَخِ الشَّقِيقِ فَاحْجَبُ
وَوَلَدَ الْأُمِّ أَبٌ أَوْ جَدُّ وَوَلَدُ وَوَلَدُ ابْنٍ يَبْدُو
لَا يَرِثُ الرَّقِيقُ وَالْمُرْتَدُّ وَقَاتِلُ كَحَاكِمٍ يُحَدُّ

للأصلين) هذا رجوع من الناظم إلى ترتيب بقية الوارثين اهـ (قوله ثم لبيت المال الخ) أي ثم إن لم يوجد للميت عصبية نسب ولا ولاء فالأول والفاضل بعد الفروض لبيت المال المنتظم إرثاً للمسلمين لا مصلحة كما قال إرث الشخص الثاني لخبر «أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه» رواه أبو داود وصححه ابن حبان فإن لم يكن بيت المال منتظماً فالراجح أنه يرد الفاضل من أصحاب الفروض عليهم كما قال ثم ذوي الفروض الموجودين يرد عليهم لا الزوجان أي لا يرد عليهما إذ لا قرابة بينهما فإن وجد بينهما قرابة دخلا في ذوي الأرحام وسيأتي بيانهم ويرد على ذوي الفروض بنسبة الفروض أي نسبة سهام من يرد عليهم طلباً للعدل اهـ فشئى (قوله بنسبة الفروض) أي بنسبة سهام من يرد عليهم طلباً للعدل ففي بنت وأم يبقى بعد إخراج فرضيهما سهان من ستة للأُم ربعها نصف سهم وللبنت ثلاثة أرباعها فتصح المسألة من اثني عشر وترجع باختصار إلى أربعة للبنت ثلاثة ولأُم واحد اهـ فشئى (قوله لا يرث الرقيق) قنأ كان أو مديراً أو مكاتباً أو أم ولد لأنه لو ورت لكان الملك لسيده وهو أجنبي من الميت ومثل الرقيق المبعوض لكنه يورث عنه ما ملكه بحريته لتأم ملكه عليه (قوله المرتد) أي لا يرث المرتد من مسلم وإن عاد إلى الإسلام بعد موته لتركه دين الإسلام وعدم تقريره على ما انتقل إليه وكما لا يرث لا يورث بل تركته فيء (قوله وقاتل) أي لا يرث من مقتوله شيئاً سواء كان عمداً أم خطأ أم شبه عمد وسواء كان القاتل مكلفاً مختاراً أم مكرها وإن لم يضمنه كحاکم يجد الخ اهـ رملي (قوله كحاکم يجد) كما إذا قتل الحاكم مورثه حداً لكونه زانياً

وَلَا تُوْرَثُ مُسْلِمًا مِمَّنْ كَفَرَ وَلَا مُعَاهِدٍ وَحَرَبِيٍّ ظَهَرَ

باب الوصية

تَصِحُّ بِالْمَجْهُولِ وَالْمَعْدُومِ لِجَهَةِ تُوصَفُ بِالْعُمُومِ
لَيْسَتْ بِإِثْمٍ أَوْ لِمَوْجُودٍ أَهْلٌ لِلْمَلِكِ عِنْدَ مَوْتِهِ كَمَنْ قَلَّ
وَأَتَمَّا تَصِحُّ لِلْوَارِثِ إِنْ أَجَازَ بَاقِي وَرَثٍ لِمَا دُفِنَ

باب الوصاية

سُنَّ لِتَنْفِيذِ الْوَصَايَا وَوَفَا دُّيُونِهِ إِيصَاءٌ حُرٌّ كُلفَا
وَمِنْ وَلِيِّيَّ وَوَصِيٍّ أَذِنَا فِيهِ عَلَى الطِّفْلِ وَمَنْ تَجَنَّنَا
إِلَى مُكَلَّفٍ يَكُونُ عَدْلًا وَأُمُّ الْأَطْفَالِ بِهَذَا أَوْلَى

محصاً أو كان قتله دفعاً لصيا له أو قصاصاً ﴿تنبيه﴾ قد يرث المقتول من قاتله وصورته أن يخرج ماله ثم يموت الخارج ثم يموت المخرج من تلك الجراحة اه فشنى (قوله تصح) أي من مكلفه حر كله أو بعضه مختار ولو محجوراً عليه بفلس أو سفه أو كافراً ولو حربياً (قوله بالمجهول) كشاة من شياهه وأحد أرقائه ويعينه الوارث (قوله والمعدوم) كالوصية بما تحمله هذه الدابة أو هذه الأشجار

كتاب النكاح

سُنَّ لِمُحْتَاجٍ مُطِيقٍ لِلْأَهْبِ
وَجَارَ لِلْحُرِّ بِأَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ
وَأِنَّمَا يَنْكِحُ حُرٌّ ذَاتَ رِقٍ
صَدَاقَ حُرَّةٍ وَحَرَّمَ مَسًّا
أَوْ أُمَةً وَنَظَرَ حَتَّى إِلَى
وَالْمَحْرَمِ أَنْظَرَ وَإِمَاءٌ زُوجَتْ
وَمَنْ يُرِذُ مِنْهَا النُّكَاحَ نَظَرًا
وَجَارَ لِلشَّاهِدِ أَوْ مِنْ عَامِلًا

نِكَاحُ بَكْرٍ ذَاتِ دِينٍ وَنَسَبٍ
أَرْبَعَةٌ وَالْعَبْدُ بَيْنَ زَوْجَتَيْنِ
مُسْلِمَةً خَوْفَ الزَّنا وَلَمْ يُطِيقْ
مِنْ رَجُلٍ لِمَرْأَةٍ لَا عِرْسًا
فَرَجٍ وَلَكِنْ كُرْهُهُ قَدْ نُقِلَا
لَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ بَدَتْ
وَجْهًا وَكَفًّا بَاطِنًا وَظَاهِرًا
نَظَرَ وَجْهِهِ أَوْ يُدَاوِي عِلَلًا

(قوله والعبد بين زوجين) قال الرملي لأنه على النصف من الحر والمبعض كالعبد فإن نكح الحر خساً معاً وليس فيهن نحو أختين بطلن أو مرتباً فالخامسة وتحل الأخت والخامسة في باقي عدة بائن لا رجعي لأنها في حكم الزوجة اهـ (قوله لامرأة) قال الفسنى وقضية كلام الناظم أنه يحرم نظر الرجل الفحل إلى وجه المرأة الأجنبية وكفيها عند أمن الفتنة وهو ما صححه في المحرر والمنهاج ويحل النظر إلى الصغيرة إلا الفرج ويحل نظر الرجل إلى الرجل والمرأة إلى المرأة كما أفهم كلام الناظم إلا ما بين السرة والركبة اهـ (قوله ولكن كرهه قد نقلنا) ولو حالة الجماع لخبر «إذا جامع أحدكم زوجته أو أمته فلا ينظر إلى فرجها فإن ذلك يورث العمى» أي في الناظر أو الولد أو القلب حسنه ابن الصلاح وخطأ ابن الجوزي في ذكره في الموضوعات ومن ثم اختيار التحريم لكن رد بأن أكثر المحدثين على ضعف الخبر اهـ (قوله أو يداوي علة) أي بنحو فصد وحجامة وغيرها ومثله المس

أَوْ يَشْتَرِيهَا قَدَرَ حَاجَةٍ نَظَرَ
 وَلَا يَصِحُّ الْعَقْدُ إِلَّا بِوَلِيٍّ
 لَا فِي وَلِيِّ زَوْجَةٍ ذِمِّيَّةٍ
 ذَكُورَةٍ عَدَالَةٍ فِي الْإِعْلَانِ
 وَلِيِّ حُرَّةٍ أَبٌ فَالْجَدُّ ثُمَّ
 فَمُعْتَقٌ فَعَاصِبٌ كَالنَّسَبِ
 حَرَّمَ صَرِيحَ خُطْبَةِ الْمُتَعَدَّةِ
 وَجَازَ تَعْرِيضُ لِمَنْ قَدْ بَانَ
 وَالْأَبُ وَالْجَدُّ لِيَكْرَى أَجْبَرَا
 بَلْ إِذْنُهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ قَدْ وَجَبَ
 لَا وَلَدًا يَدْخُلُ فِي الْعُمُومَةِ
 وَمِنْ صَهَارَةٍ بِمَقْدَرٍ حَرَّمَا
 وَإِنْ تَجِدَ أَنتَى فَلَا يَرَى الذَّكَرُ
 وَشَاهِدَيْنِ الشَّرْطُ إِسْلَامُ جَلِيٍّ
 وَأَشْطَرُ التَّكْلِيفُ وَالْحُرِّيَّةُ
 لَا سَيِّدٌ لِأَمَةٍ وَسُلْطَانٌ
 أَخٌ فَكَالْعَصَبَاتِ رَّتْبُ إِرْتَهُمُ
 فَحَاكِمٌ كَفَسَقَ عَضْلُ الْأَقْرَبِ
 كَذَا الْجَوَابَ لَا لِرَبِّ الْعِدَّةِ
 وَنُكِحَتْ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ
 وَثِيْبٌ زَوَّاجُهَا تَعَذَّرَا
 وَحَرَّمُوا مِنَ الرِّضَاعِ وَالنَّسَبِ
 أَوْ وَلَدِ الْخَوْلَةِ الْمَعْلُومَةِ
 زَوَّجَاتِ أَصْلِهِ وَفَرْعٍ قَدْ نَمَا

بشرط حضور محرم أو نحوه وفقد المالك من كل صنف كما يأتي في قوله (وإن تجد أنثى الخ) وأن لا يكون ذمياً مع وجود مسلم وكشف قدر الحاجة فقط اه فثنى (قوله ولا يصح العقد الخ) أي لخبر ابن حبان في صحيحه لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل (قوله الشرط الخ) أي في كل من الولي والشاهدين إسلام جلي أي ظاهر وخرج به مستور الإسلام وهو من لا يعرف إسلامه فلا ينعقد به اه فثنى (قوله في الاعلان) أي الظاهر فينعقد من كل من الولي والشاهدين وهو من لم يعرف له فسق كما نص عليه واعتمده جمع أو من عرف ظاهره بالعدالة ولم يترك وهو ما اختاره النووي لجريانه بين العوام فلو كلفوا بمعرفة العدالة لثق الأمر اه مناوي (قوله كفسق عضل الأقرب) قال البرملي وما ذكره من أن فسق الأقرب ينقل الولاية للحاكم دون الأبعد غير صحيح والظاهر أن عبارة الناظم كانت كعند عضل الأقرب فتصحفت لفظة عند بفسق وهذا هو اللائق بمقامه وقال المناوي فإنه أي الفسق ينقل الولاية للحاكم لا للأبعد على قول ضعيف اغتر به الناظم والمذهب

وَأُمَّهَاتِ زَوْجَةٍ إِذْ تُعَلَّمُ
يَحْرُمُ جَمْعُ أَمْرَاءٍ وَأَخْنِيهَا
وَبِالْجُنُونِ وَالْجُدَامِ وَالْبَرَصِ
كَرْتَقِهَا أَوْ قَرْنٍ بِخَيْرَتِهِ
وَبِالدُّخُولِ فَرَعُهَا مُحْرَمٌ
أَوْ عَمَّةِ الْمَرْأَةِ أَوْ خَالَتِهَا
كُلُّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ إِنْ يَخْتَرِ خَلَصَ
كَمَالَهَا بِجِبِّهِ أَوْ عُنْتِهِ

باب الصداق

يُسْنُ فِي الْعَقْدِ وَلَوْ قَلِيلًا
لَوْ لَمْ يُسَمَّ صَحَّ عَقْدٌ وَأَنْحَتُمْ
وَأِنْ يَطَأُ أَوْ مَاتَ فَرَضٌ أَوْ جِبِ
وَبِالطَّلَاقِ قَبْلَ وَطْئِهِ سَقَطَ
مَهْرٌ كَنْفَعِ لَمْ يَكُنْ مَجْهُولًا
مَهْرٌ بِفَرْضٍ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ حَكَمٍ
كَمَهْرٍ مِثْلَ عَصَبَاتِ النَّسَبِ
نِصْفٌ كَمَا إِذَا تَخَالَعَا يُحْطَ

عكسه وفي نسخة الناطم بدل كفسق الأقرب كذا لعضل الأقرب والأولى أفيد اهـ (قوله أو من حكم) عند امتناع الزوج من الفرض أو تنازعها في قدره اهـ فثنى (قوله كمهر مثل عصبات النسب) وهو القدر الذي يرغب في أمثالها أي أن الاعتبار في مهر مثلها بنساء عصبات النسب ويقدم أخوات لأبوين ثم لأب ثم بنات أخ ثم بنات ابنه ثم عمات ثم بنات أعمام كذلك فإن تعدد الاعتبار بهن اعتبر من ذكر في المطولات اهـ (قوله وبالطلاق) أي ولو رجعيًا سواء طلقها بنفسه أم بوكيله أم فوضه إليها فطلقت نفسها أم علقه بفعلها ففعلت وقيس بالطلاق غيره من كل فرقة في الحياة لا منها ولا بسببها كإسلامه وورثته وشرائه إياها ولعانه وإرضاع أمه لها وهي صغيرة أو أمها له وهو صغير فإن كانت الفرقة منها كفسخها بعيبه أو بعثتها تحت رقيق أو إسلامها أو ردها أو إرضاعها زوجة له صغيرة أو بسببها كفسخ بعيبها فإنه يسقط المهر لأنه من جهتها وكذا شراؤها إياه اهـ رملي باختصار (قوله كما إذا تخالعا يحط) أي فإنه يحط عنه نصف المهر لأن المذهب فيه جانب الزوج لاستقلاله بالفراق اهـ فثنى .

وَحَبَسَهَا لِنَفْسِهَا وَفَاقَهَا حَتَّى تَرَاهَا قَبِضَتْ صَدَاقَهَا

باب وليمة العرس

وَلِيْمَةُ الْعُرْسِ بِشَاةٍ قَدْ نُدِبَ لَكِنْ إِيَابَةُ بَلَا عُدْرٍ تَجِبُ
وَإِنْ أَرَادَ مَنْ دَعَاهُ يَأْكُلُ فَفِطْرُهُ مِنْ صَوْمٍ نَفْلٍ أَفْضَلُ

باب القسم والنشوز

وَبَيْنَ زَوْجَاتٍ فَقَسَمَ حَيْمَا وَلَوْ مَرِيضَةً وَرَثَتَا إِنَّمَا
لِغَيْرِ مَقْسُومٍ لَهَا يُغْتَفَرُ دُخُولُهُ فِي اللَّيْلِ حَيْثُ ضَرُرُ
وَفِي النَّهَارِ عِنْدَ حَاجَةٍ دَعَتْ كَأَنْ يَعُودَهَا إِذَا مَا مَرَضَتْ
وَإِنَّمَا بِقُرْعَةٍ يُسَافِرُ وَيَتَّيْدِي بِبَعْضِهِنَّ الْحَاضِرُ
وَالْبِكْرُ تَخْتَصُّ بِسَبْعٍ أَوَّلًا وَيُتَّبِ ثَلَاثَةً عَلَى الْوَلَا

(قوله وحبسها لنفسها) أي وحبس الزوجة البالغة العاقلة الحرة الرشيدة ثابت لها (قوله وفاقها) أي لتظاهرها حتى تراها قبضت صداقها المعين أو الحال كما في البائع سواء آخر الزوج تسليمه لعذر أم لا (قوله بشاة) قال الرملي واعتبار الشاة إنما هو باعتبار أقلها للمتمكن أما غيره فأقلها ما يقدر عليه اهـ (قوله بلا عذر) قال الفسني والأعذار التي تمنع الإجابة كثيرة ومنها أن يكون هناك من يتأذى به أو لا تليق به مجالسته كالسفلة والأراذل أو يكون هناك منكر لا يقدر على إزالته كشرب خمر وضرب ملاء واستعمال أواني الذهب والفضة واقتراش مسروق ومغصوب وصورة حيوان على سقف أو جدار أو وسادة أو ستر معلق ومنها أن يكون معذوراً بمرخص في ترك الجماعة ومنها غير ذلك اهـ (قوله وإنما بقرعة يسافر) هذا إذا كان لغير نقلة أما إذا كان لها فيحرم عليه أن يصحب بعضهن بقرعة أو غيرها وأن يخلفهن حذرا من الأضرار بل ينقلهن أو يطلقهن فإن سافر ببعضهن ولو بقرعة

وَمَنْ أَمَارَاتِ النُّشُوزِ لَحَطَا مِنْ زَوْجَةٍ قَوْلًا وَفِعْلًا وَعَظًا
وَلِيَهْجُرَنَّ حَيْثُ النُّشُوزُ حَقَّقَهُ وَيَسْقُطُ الْقَسْمُ لَهَا وَالنَّفَقَةُ
فَإِنْ أَصْرَتْ جَارَ ضَرْبٍ إِنْ نَجَعَ فِي غَيْرِ وَجْهِ مَعَ ضَمَانٍ مَا وَقَعَ

باب الخلع

يَصِحُّ مِنْ زَوْجٍ مُكَلَّفٍ بِلَا كُرْهِ بِبَذْلِ عِوَضٍ لَمْ يُجْهَلَا
أَمَّا الَّذِي بِالْخَمْرِ أَوْ مَعَ جَهْلٍ فَإِنَّهُ يُوجِبُ مَهْرَ الْمِثْلِ
تَمْلِكُ نَفْسَهَا بِهِ وَيَمْتَنِعُ طَلَاقُهَا وَمَا لَهُ أَنْ يَرْتَجِعُ

باب الطلاق

صَرِيحُهُ سَرَّخْتُ أَوْ طَلَّقْتُ خَالَعْتُ أَوْ فَادَيْتُ أَوْ فَارَقْتُ
وَكُلُّ لَفْظٍ لِفِرَاقٍ أَحْتَمَلُ فَهُوَ كِنَايَةٌ بِنَيْيَةِ حَصَلِ
وَالسُّنَّةُ الطَّلَاقُ فِي طَهْرٍ خَلَا عَنْ وَطْئِهِ أَوْ بِاخْتِلَاعٍ حَصَلَا

قضى للمتخلفات مدة السفر اهـ (قوله قولاً) كأن تجيبه بكلام خشن بعد أن كان بلين (قوله صريحه الخ) «تنبيه» قضية كلام الناظم كالتهاج وغيره أن لفظ الخلع والمفاداة صريح في الطلاق وإن لم يذكر المال وفي ذلك خلاف طويل والمعتمد أن ذلك صريح مع ذكر المال وبدونه كناية وقد مرت الإشارة إليه اهـ فشنى (قوله والسنة الطلاق الخ) والطلاق سني وبدعي ولا فالسني ما تضمنه قوله والسنة الطلاق في طهر خلا عن وطئه الخ والبدعي طلاق مدخول بها بلا عوض منها في حيض أو نفاس أو في طهر جامعها فيه أو استدخلت ماءه أو في حيض قبله وهي ممن تحبل ولم يظهر حملها والذي لا ولا ما تضمنه قوله وهو لمن لم توطئ الخ وعدة المختلعة من القسم الأول وجه الأصح أنها من الثالث كما في الرملي والمناوي (قوله أو باختلاع حصلاً) قال الرملي أما المختلعة فظاهر كلامه أن طلاقها سني والمعتمد خلافه من أنه

وَهُوَ لِمَنْ لَمْ تُوطَأْ أَوْ مَنْ يَسْتَلِ
لِلْحَرِّ تَطْلِيقُ الثَّلَاثِ تَكْرِمَةٌ
وَأَنَّمَا يَصِحُّ مِنْ مُكَلَّفٍ
وَلَوْ لِمَنْ فِي عِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ
وَصَحَّ تَغْلِيْقُ الطَّلَاقِ بِصِفَةِ
وَصَحَّ الْإِسْتِثْنَا إِذَا مَا وَصَلَهُ
أَوْ ذَاتِ حَلَلٍ لَا وَلَا أَوْ صَفَرَتْ
وَالْعَبْدُ ثِنْتَانِ وَلَوْ مِنَ الْأَمَةِ
زَوْجٍ بِلَا إِكْرَاهٍ ذِي تَخَوُّفٍ
لَا إِنْ تَبَنَّ بِعَوَضِ الْعَطِيَّةِ
إِلَّا إِذَا بِالْمُسْتَحِيلِ وَصَفَهُ
إِنْ يَنْوِيهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُكْمَلَهُ

باب الرجعة

تَثَبُّتُ فِي عِدَّةِ تَطْلِيقِ بِلَا
وَبِإِنْقِضَا عِدَّتَيْهَا يُجَدِّدُ
إِلَّا إِذَا الْعِدَّةُ مِنْهُ تَكْمُلُ
تَعَوُّضٍ إِذْ عَدَدٌ لَمْ يَكْمُلَا
وَلَمْ تَحِلَّ إِذْ يَتِمُّ الْعَدَدُ
وَنَكَحَتْ سِوَاهُ ثُمَّ يَدْخُلُ

لا ولا (قوله لا أن تبن بعوض العطية) أي الخلع فلا يلحقها الطلاق لأنها ليست بزوجة (قوله
إلا إذا بالمستحيل وصفه) أي فإنه يقع في الحال لإستحالة ذلك فيلغو التعليق ولا فرق في ذلك
بين ما استحال عقلاً كالجمع بين الضدين وما استحال شرعاً كأن نسخ صوم شهر رمضان وما
استحال عرفاً كأن صعدت السماء أو طرت وما جرى عليه الناظم رأي مرجوح والأصح لا
وقوع في المستحيل عقلاً وشرعاً كالمستحيل عرفاً لأنه لم ينجزه وإنما علقه بصفة لم توجد وقد
يكون الغرض من التعليق بالمستحيل إمتناع الوقوع لإمتناع وقوع المعلق به كما في قوله تعالى:
« حتى يلج الجمل في سم الخياط » والأقرب أن معنى كلام المصنف أن تعليق الطلاق بالمستحيل
الشامل لأقسامه الثلاثة لا يصح فلا يقع به طلاق لأنه لاغ فقد صحح الراعي في الأيمان فيما لو
حلف لا يصعد السماء أن يمينه لا تنعقد ومقتضاه عدم إنعقاد التعليق هنا اهـ رملي (قوله إذ
عدد لم يكمل) بأن لا تكون ثالثة لحر ولا ثالثة لغيره بخلاف المطلقة قبل وطء أو نحوه إذ لا
عدة عليها والمرجعة شرطها العدة والمفسوخة لأنها إنما أنيطت في القرآن بالطلاق والمطلقة
بعوض لأنها ملكت نفسها بما بذلته والمستوفي عدد طلاقها لأنها لا تحل إلا بحلل اهـ مناوي

بِهَا وَبَعْدَ وَطْءٍ ثَانٍ فُورِقَتْ وَكَانَ الْإِشْهَادُ بِهَا يُعْتَبَرُ
وَفِي الْقَدِيمِ لَا رُجُوعَ إِلَّا وَهُوَ كَمَا قَالَ الرَّبِيعُ آخِرُ
وَهُوَ عَلَى الْقَوْلَيْنِ مُسْتَحَبُّ وَأَعْلَمُ الزَّوْجَةَ فَهُوَ نَذْبُ
وَعِدَّةُ الْفُرْقَةِ مِنْ هَذَا انْتَقَضَتْ
نَصٌّ عَلَيْهِ الْأُمُّ وَالْمُخْتَصَرُ
بِشَاهِدَيْنِ قَالَهُ فِي الْإِمْلَاءِ
قَوْلِيهِ فَالْتَّرَجِيحُ فِيهِ أَجْدَرُ

باب الإيلاء

حَلْفُهُ إِلَّا يَطَأُ فِي الْعُمُرِ زَوْجَتَهُ أَوْ زَائِدًا عَنْ أَشْهُرٍ
أَرْبَعَةٍ فَإِنْ مَضَتْ لَهَا الطَّلَبُ بِالْوَطْءِ فِي قُبُلٍ وَتَكْفِيرٍ وَجَبَ
أَوْ بَطْلَانِهَا فَإِنْ أَبَاهُمَا طَلَّقَ فَرَدَّ طَلْقَةً مِنْ حَكَمَا

باب الظهار

قَوْلُ مُكَلَّفٍ وَلَوْ مِنْ ذِمِّي لِعَرْسِهِ أَنْتَ كَظْهَرِ أُمِّي
أَوْ نَحْوِهِ فَإِنْ يَكُنْ لَا يُعْقِبُ طَلَّاقُهَا فَعَائِدُ يَجْتَنِبُ

(قوله أو نحوه) أي من تشبيهها بجملة أنثى أو بجزء ما لم يذكر للكرامة محرم لم تكن حلاله كقوله أنت علي كظهر أمي أو جسمك أو بدنك أو نفسك كبدن أمي أو جسمها أو جلستها أو أنت كبدن أمي أو بدنك أو صدرها أو شعرها أو رأسك أو يدك أو رجلك أو نصفك كظهر أمي أو بدنك أو شعرها فلا يصح من أجنبي حتى لو نكحها لم يكن مظاهراً ولا من صبي ومجنون ويصح من السكران وخرج بما ذكرته التشبيه بجزء ذكر كالأب أو بجزء أنثى غير محرم كاللاعنة أو بمحرم لكن كانت حلاله كمرضعته وأم زوجته والتشبيه بما يذكر للكرامة كقوله أنت كأمي أو كراسها فإنه كناية وخص الذمي بالذكر مع دخوله في المكلف لخلاف أبي حنيفة فيه أنه فشنى (وقوله لا يعقب طلاقها) أي كأن يقول أنت علي كظهر أمي أنت طالق متصلاً حتى لا

الْوَطْءُ كَالْحَائِضِ حَتَّى كَفَرَا
رَقَبَةً مُؤْمِنَةً بِاللَّهِ جَلَّ
إِنْ لَمْ يَجِدْ يَصُومُ شَهْرَيْنِ عَلَى
وَعَاجِزٌ سِتِّينَ مُدًّا مَلَكًا
بِالْعِتْقِ يَنْوِي الْفَرَضَ عَمَّا ظَاهَرَا
سَلِيمَةً عَمَّا يُخِلُّ بِالْعَمَلِ
تَتَابَعِ إِلَّا لِعُذْرِ حَصَلَا
سِتِّينَ مَسْكِينًا كَفِظَرَةً حَكَى

باب اللعان

يَقُولُ أَرْبَعًا إِنْ الْقَاضِي أَمَرَ
أَوْ الْحَقُّ الطُّفْلُ بِهِ مِنَ الزَّنا
فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ وَأَنَا
عَلَيْهِ مِنْ خَالِقِهِ إِنْ كَذَبَا
أَوْ سُمِّيتْ وَهِيَ تَقُولُ أَرْبَعًا
فِيمَا رَمَى وَخَامِسًا بِالْغَضَبِ
إِذَا زَنَا زَوْجَتِهِ عَنْهَا اِشْتَهَرَ
أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَصَادِقٌ أَنَا
ذَا لَيْسَ مِنِّي خَامِسًا أَنْ لَعْنَا
يُشِيرُ إِنْ تَحَضَّرَ لَهَا مُحَاطِبَا
أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَكِذْبًا أَدَّعَى
إِنْ صَادِقًا فِيمَا رَمَى مِنْ كَذِبِ

تَلَزَمَهُ الْكُفَارَةُ أَهْ فَنَشَى (قَوْلُهُ عَلَى تَتَابَعِ) أَيِ مُتَابَعِينَ بِالنَّصِّ بِنِيَّةِ كُفَارَةِ لُصُومِ كُلِّ يَوْمٍ فِي لَيْلَتِهِ فَيَجِبُ الِاسْتِثْنَاءُ بِمَوْتِ يَوْمٍ وَلَوْ الْأَخِيرُ أَوْ الَّذِي مَرَضَ أَوْ سَافَرَ أَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْفِطْرِ فِيهِ أَوْ نَسِيَ النِّيَّةَ لَهُ إِلَّا لِعُذْرِ كُجُنُونٍ أَوْ إِغْثَاءٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ أَهْ مَنَاوِي (قَوْلُهُ وَعَاجِزٌ) أَيِ عَنِ الصُّومِ لَهْرَمٍ أَوْ مَرَضٍ يَدُومٍ شَهْرَيْنِ أَوْ بِلُحُوقِ مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ لَا تَحْتَمِلُ عَادَةً وَبِخَوْفِهِ زِيَادَةَ مَرَضٍ أَوْ شِدَّةِ شَيْنِ سِتِّينَ مُدًّا مَلَكًا سِتِّينَ مَسْكِينًا أَوْ فَقِيرًا مِنْ مُسْتَحَقِّي الزَّكَاةِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مَدٍّ لِلآيَةِ لَا أَقَلَّ حَتَّى لَوْ دَفَعَ لَوَاحِدَ سِتِّينَ مُدًّا فِي سِتِّينَ يَوْمًا لَمْ يَجِزْ بِخِلَافِ مَا لَوْ جُمِعَ السِتِّينَ وَوَضِعَ الطَّعَامُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَقَالَ مَلَكْتُمْ هَذَا وَإِنْ لَمْ يَقِلْ بِالسُّوْيَةِ وَهَلُمَّ فِي هَذِهِ الْقِسْمَةِ التَّفَاوُتُ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ خَذُوهُ وَنَوَى الْكُفَارَةَ فَإِنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَجْزِيهِ إِنْ أَخَذُوهُ سُوْيَةً أَهْ مَنَاوِي (قَوْلُهُ إِذَا زَنَا زَوْجَتَهُ عَنْهَا اِشْتَهَرَ) أَيِ شَاعَ بَيْنَ النَّاسِ أَنَّهَا زَنْتْ بِفُلَانٍ مَعَ قَرِينَةٍ كَأَنَّ شَاعَ ثُمَّ رَأَى رَجُلًا خَارِجًا مِنْ عِنْدِهَا فِي وَقْتِ رِيَّةٍ أَوْ رَأَاهَا خَارِجَةً مِنْ عِنْدِهِ أَوْ أَخْبَرَهُ بِهِ عَدْلُ رَوَايَةٍ وَلَيْسَ عَدُوًّا لَهُ أَوْ لَهَا وَلَا لِلزَّانِي أَمَّا مَجْرَدُ الْاِشْتِهَارِ فَلَا يَجُوزُ اعْتِقَادُهُ لِأَنَّهُ قَدْ يَنْشَأُ عَنْ خَبَرِ عَدُوٍّ أَوْ طَامِعٍ لَمْ يَظْفَرْ بِشَيْءٍ وَلَا مَجْرَدُ الْقَرِينَةِ لِاحْتِمَالِ دُخُولِهِ عَلَيْهَا لِنَحْوِ خَوْفٍ أَوْ سُرْقَةِ أَهْ رَمَلَى

وَسَنَّ بِالْجَامِعِ عِنْدَ الْمِنْبَرِ
وَخَوْفَ الْحَاكِمِ حِينَ يُنْهِيهِ
وَيُلْعَانِهِ أَنْتَفَى عَنْهُ النَّسَبُ
وَحُرْمَةٌ بَيْنَهُمَا تَابَّدَتْ
وَيُلْعَانَهَا سُقُوطُ الْحَدِّ
بِمَجْمَعٍ عَنْ أَرْبَعٍ لَمْ يَنْزُرِ
الْكُلَّ مَعَ وَضْعِ يَدٍ مِنْ فَوْقِ فِيهِ
وَحَدُّهُ لَكِنْ عَلَيْهَا قَدْ وَجَبَ
وَشَطْرَ الْمَهْرُ وَأُخْتُ حُلَلَتْ
عَنِ الزَّانَا مِنْ رَجَمِهَا أَوْ جَلْدِ

باب العدة

لِمَوْتِ زَوْجِهَا وَلَوْ مِنْ قَبْلِ
يُمْكِنُ مِنْ ذِي عِدَّةٍ فَإِنْ فَقِدَ
مِنْ حُرَّةٍ وَنِصْفُهَا مِنَ الْأَمَةِ
بِالْوَضْعِ إِنْ يُفْقَدُ فَرُبُّعُ السَّنَةِ
إِنْ لَمْ تَحِيضْ أَوْ إِيَّاسٌ حَلًّا
ثَلَاثُ أَطْهَارٍ لِحُرَّةٍ تَحِيضُ
لِحَامِلٍ وَذَاتِ رَجْعَةٍ مُوْنٌ
حَيْثُ الْفِرَاقُ لَا لِحَاجَةَ الطَّعَامِ
الْوَطْءُ بِاسْتِكْمَالِ وَضْعِ الْحَمْلِ
فَثَلَاثَ عَامٍ قَبْلَ عَشْرِ تَسْتَعِذُ
وَلِلطَّلَاقِ بَعْدَ وَطْءٍ تَمَمَهُ
مِنْ حُرَّةٍ وَنِصْفُهَا مِنْ أَمَةٍ
لَكِنْ بِشَهْرَيْنِ الْإِمَاءُ أَوْلَى
وَالْأَمَةُ اثْنَانِ لِفَقْدِ التَّبْعِيضِ
وَذَاتُ عِدَّةٍ تُلَازِمُ السَّكْنَ
وَخَوْفُهَا نَفْسًا وَمَالًا كَانِهَدَامَ

ومناوي (قوله إن لم تحيضاً أو إياس حلاً) بألف الإطلاق أي أو حل بالحرمة والأمة الإياس بحلول وقت سنة وهو إثنان وستون سنة (قوله حلاً) أي حصل والمعتبر بإس كل النساء في كل الأزمنة باعتبار ما يبلغنا خبره ونعرف لأن مبني العدة على الإحتياط وطلب اليقين وحدوه باثنتين وستين سنة اهـ مناوي (قوله وذات عدة) أي بطلاق رجعي أو بائن خلع أو ثلاث حاملًا أو حائلاً تلازم السكن الواجب لها بالفراق وجوباً حيث الفراق أي تلازم السكن الذي كانت فيه عند الفراق إلى إنقضاء العدة فلا تخرج منه ولا يخرجها صاحب العدة قال تعالى ﴿لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة﴾ أي بالبذاءة على أهل زوجها اهـ

وَلَوْلَوْ قَاةِ الطَّيِّبُ وَالتَّزَيْنُ يَحْرُمُ كَالشَّعْرِ فَلَيْسَ يُدْهَنُ

باب الاستبراء

إِنْ يَطْرُقُ مِلْكُ أَمَةٍ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْإِسْتِمَاعُ بَلْ يَسْتَحْدِمُ
وَحَلَّ غَيْرُ الْوَطْءِ مِنْ ذِي سَبْيٍ أَوْ هَلَكَ السَّيِّدُ بَعْدَ الْوُطْئِ
قَبْلَ زَوَاجِهَا بِوَضْعِ الْحَامِلِ لَوْ مِنْ زِنَا وَحَيْضَةٍ لِلْحَائِلِ
وَأَسْتَبْرَأَ ذَاتَ أَشْهُرٍ بِشَهْرِ وَأَنْدَبَ لِشَارِي الْعَرَسِ أَنْ يَسْتَبْرَأَ

باب الرضاع

مِنْ أُنْبَةِ التَّسْعِ لِطِفْلٍ دُونَا حَوْلَيْنِ خَمْسُ رَضَعَاتٍ هُنَا
مُفْتَرَقَاتٌ صَيَّرَتْهَا أُمُّهُ وَزَوَّجَهَا أَبَا أَخَاهُ عَمَّهُ
تُبْتُ تَحْرِيمًا كَمَا ضِيَ فِي النِّكَاحِ وَنَظَرٌ وَخَلْوَةٌ بِذَا يُبَاحُ
لَا تَتَعَدَّى حُرْمَةُ إِلَى أُصُولٍ طِفْلٍ وَلَا تَسْرِي لِتَحْرِيمِ الْفُصُولِ

فشنى (قوله فليس يدهن) أي يحرم دهنه ولو بدهن غير مطيب لما فيه من الزينة والمراد شعر رأسها ولحياتها إن كانت أما شعور بقية البدن فلا يحرم دهنها بما لا طيب فيه خلافاً لما يوهمه كلامه ويجل تنظيف بغسل رأس وقلم ظفر وإزالة شعر عانة ووسخ ولو بسدر ونحوه لأنه ليس من الزينة المرادة هنا وهي التي تدعوها للوطء فلا ينافي عدهم له في الجمعة من الزينة اه فشنى (قوله أو هلك) أي إن هلك السيد بعد وطء أمته أو أعتقها وليست بزوجة ولا معتدة وجب الاستبراء قبل زواجها كما تلزم العدة من زوال النكاح وإن مضى أمثالها قبل زواله اه مناوي (قوله خمس رضعات) وضبطهن بالعرف وإن لم يشع فلو قطع للهو أو نفس وعاد فوراً أو تحول من ثديها إلى الآخر فلا تعدد اه فشنى (قوله لا تتعدى حرمة) أي حرمة الرضاع إلى أصول طفل أي آباءه وأمهاته ولا تسري لتحريم الفصول أي الحواشي فلهم نكاح المرضعة وبناتها ولذوي اللبن نكاح أم الطفل وأخته وإنما سرت منه إلى أصول المرضعة وذوي اللبن وفروعها وحواشيها نسباً ورضاعاً لأن لبن المرضعة كالجزء من أصولها فسرى التحريم به

باب النفقات

مُدَّانِ لِلزَّوْجَةِ فَرَضُ الْمُسْرِ
مُدٌّ وَنِصْفٌ مُتَوَسِّطُ الْيَدِ
وَالْأَذْمُ وَاللَّحْمُ كَعَادَةِ الْبَلَدِ
لَهَا خِمَارٌ وَقَمِيصٌ وَلِبَاسٌ
وَمِثْلُهُ مَعَ جَبَّةٍ فَصَلَّ الشَّتَا
وَحَالَهُ فِي لَيْنِهَا وَقُرَّرَا
عَنْ قُوَّتِهَا أَوْ كِسْوَةٍ أَوْ مَنْزِلِ
وَالْفَسْخُ قَبْلَ وَطْئِهَا بِالْمَهْرِ
لِأَصْلٍ أَوْ فَرْعٍ لِفَقْرٍ صَحْبَا
لِدَابَّةٍ قَدْرٌ كَفَاهَا كَالرَّقِيقِ

إِنْ مَكَتَتْ وَالْمُدُّ فَرَضُ الْمُعْسِرِ
مِنْ حَبِّ قُوَّتٍ غَالِبٍ فِي الْبَلَدِ
وَيُخْدَمُ الرَّفِيعَةُ الْقَدْرُ أَحَدٌ
بِحَسَبِ عَادَةٍ وَفِي الصَّيْفِ مَدَاسٌ
وَأَعْتَبِرِ الْعَادَةَ جِنْسًا ثَبَتَا
الْفَسْخُ بِالْقَاضِي لَهَا إِنْ أَعْسَرَا
ثَلَاثَ أَيَّامٍ لِأَقْصَى الْمَهْلِ
وَأَفْرِضْ كِفَايَةً عَلَى ذِي يُسْرِ
لَا الْفَرْعُ إِنْ يَبْلُغُ وَلَا مُكْتَسَبَا
وَلَا يُكَلَّفَا سِوَى شَيْءٍ يُطِيقُ

باب الحضانة

وَشَرْطُهَا حُرِّيَّةٌ وَعَقْلٌ
أَمِينَةٌ وَتُرْضِعُ الرِّضِيعَا

مُسْلِمَةٌ حَيْثُ كَذَاكَ الطِّفْلُ
أُمٌّ فَأُمَّهَاتُهَا جَمِيعَا

إليهم مع الحواشي بخلافه في أصول الرضيع وحواشيه اهـ مناوي.

(قوله والفسخ قبل وطئها بالمهر) أي ولها الفسخ قبل وطئها بالمهر الواجب الحال ابتداء إن لم تقبض منه شيئاً للعجز عن تسليم العوض مع بقاء المعوض بحاله لا بعده لتلف المعوض به وضرورة العوض ديناً في الذمة قال بعضهم إلا أن يسلمها الولي وهي صغيرة لغير مصلحة فلها الفسخ بالبلوغ فوراً أما إذا قبضت بعضه فلا فسخ على ما أفتى به ابن الصلاح لكن قال الجوهري لها ورجح اهـ مناوي (قوله أمينة) أي فلا حضانة لفاسق لأنها ولاية نعم يكفي مستور العدالة حيث كان الولد في يده وإلا احتج لإثباتها اهـ مناوي (قوله وترضع الرضيعا

قَدْ مَنْ فَالْأَبُ فَأَمَهَاتُ
 جَدٍّ فَمَا لِلْأَبَوَيْنِ يُوَلَّدُ
 لَوْلَا لِدِ لِلْأَبَوَيْنِ فَلْأَبُ
 يَتْلُوهُ فَرُعُ الْجَدِّ لِلْأَصْلَيْنِ ثُمَّ
 فَبُنْتُ خَالَةَ فَبُنْتُ عَمَّةَ
 تُقَدِّمُ الْأُنثَى بِكُلِّ حَالٍ
 وَوَالِدُ مُسَافِرٍ لِنُقْلِهِ
 وَإِنْ يُمَيِّزُ وَأَبَاهُ أَخْتَارَهُ
 الْأَبُ فَالْجَدُّ فَوَالِدَاتُ
 وَبَعْدَهُ الْخَالَاتُ ثُمَّ الْوَلَدُ
 ثُمَّ بَنَاتُ وَلَدَ أُمِّ اتَّسَبَ
 النَّرْعُ مِنْ أَبٍ فَعَمَّةٌ لِأُمِّ
 فَوُلْدُ عَمٍّ حَيْثُ إِرْثُ عَمَّةَ
 أَخَوَاتُهُ أَوْلَى مِنَ الْأَخْوَالِ
 أَوْ نَكَحَتْ لغيرِ حَاضِنٍ لَهُ
 يَأْخُذُهُ وَأُمُّ لَهَا الزِّيَارَةُ

(أُمُّ) أَيِ إِنْ كَانَ لَهَا لَبَنٌ فَإِنْ امْتَنَعَتْ مِنْهُ فَلَا حِضَانَةَ لَهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا لَبَنٌ بَقِيَ حَقُّهَا وَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ مَوْنَةُ الرُّضْعِ أَنْ يَأْتِيَ لَهَا بِمَنْ تَرْضَعُهُ عِنْدَهَا أَوْ رَمْلِي.

(قَوْلُهُ أَخَوَاتُهُ أَوْلَى مِنَ الْأَخْوَالِ) أَيِ أَخَوَاتِهِ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَتْ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ أَوْلَى مِنْ خَالَاتِهِ كَذَلِكَ لِقُرْبِهِنَّ وَإِرْثِهِنَّ وَهَذَا قَدْ عَلِمَ مَا قَدِمَهُ مِنْ أَنَّهُ تَجُوزُ فِي إِطْلَاقِ الْأَخْوَالِ عَلَى الْخَالَاتِ أَوْ رَمْلِي (قَوْلُهُ وَوَالِدُ مُسَافِرٍ لِنُقْلِهِ) أَيِ وَلَوْ إِلَى بَدِيَّةٍ فَهُوَ أَوْلَى بِالْوَلَدِ مِنْ أُمِّهِ بِشَرِّطِ أَمْنِ الْمَطَرِيقِ وَالْمَقْصِدِ احْتِيَاطاً لِلنَّسَبِ وَلِمَصْلَحَةِ نَحْوِ التَّعْبِ وَالْحِمَايَةِ وَسَهُولَةِ الْإِنْفَاقِ نَعَمْ إِنْ سَافَرَتِ الْأُمُّ وَأَعَدَّ مَقْصِدَهَا دَامَ حَقُّهَا كَمَا لَوْ عَادَ لِحَلِّهَا وَيَصْدُقُ بِمِثْلِهِ فِي قِصْدِ الْإِنْتِقَالِ فِي الْأَمْنِ الْمَشْرُوطِ وَكَالْأَبِ مَحَارِمِ الْعَصَةِ وَكَذَا مَنْ عَمَّ لِدَكَرٍ (قَوْلُهُ وَوَالِدُ الْخِ) قَالَ الْفَنَشِيُّ وَاعْلَمْ أَنَّ مِنْ شَرِّطِ الْحِضَانَةِ الْإِقَامَةَ بِلَدِ الْحَضُونِ بَأَنْ يَكُونَ أَبَوَاهُ مَثَلًا مُقِيمِينَ بِلَدٍ وَاحِدَةٍ وَلِذَلِكَ قَالَ (وَوَالِدُ مُسَافِرٍ لِنُقْلِهِ) أَيِ لَوْ أَنَّهُ أَخَذَ وَلَدَهُ مِنْهَا حَفِظَ لِنَسَبِهِ الْخِ فَارْجَعَهُ (قَوْلُهُ أَوْ نَكَحَتْ) أَيِ الْأُمُّ لغيرِ حَاضِنٍ لَهُ أَوْ لِلْوَلَدِ فَالْوَالِدُ أَوْلَى بِحِضَانَتِهِ مِنْهَا وَإِنْ رَضِيَ زَوْجُهَا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَإِذَا سَقَطَ حَقُّ الْأُمِّ انْتَقَلَ لِأُمِّهَاتِهَا أَمَا لَوْ نَكَحَتْ مَنْ لَهُ حَقٌّ فِي حِضَانَةِ الْوَلَدِ فِي الْجُمْلَةِ كَعَمِّهِ وَابْنِ عَمِّهِ وَرَضِيَ بِهِ فَلَا يَبْطُلُ حَقُّهَا لِأَنَّ الشُّفْعَةَ تَحْمِلُهَا عَلَى رِعَايَةِ الْوَلَدِ بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ وَمَنْ ثُمَّ اشْتَرَطَ أَنْ يَنْضَمَّ رِضَاهُ رِضَا الْأَبِ خِلَافَ مَنْ لَهُ حَقٌّ يَكْفِي رِضَاهُ وَخَذَهُ أَوْ مَنَاوِي.

كتاب الجنايات

فَعَمِدُ مَحْضٍ وَهُوَ قَصْدُ الضَّارِبِ
وَالْخَطَأُ الرَّمِيُّ لِشَاخِصٍ بِلَا
وُشْبِهِ الْعَمْدِ بِأَنْ يَرْمِيَ إِلَى
وَلَمْ يَجِبْ قِصَاصُ غَيْرِ الْعَمْدِ
فَلَوْ عَفَا عَنْهُ عَلَى أَخْذِ الدِّيَةِ
لَكِنْ مَعَ التَّغْلِيظِ وَالْحُلُولِ
وَفِي الْخَطَأِ وَعَمْدِهِ مُوجَلَّةٌ
وُخِفَّتْ فِي الْخَطَأِ الْمَحْضِ كَمَا
يُقْتَصُّ فِي غَيْرِ أَبِي مِنْ مَحْرَمٍ
فِي الْحَالِ وَالْجَمْعِ بِفَرْدٍ فَأَقْتُلِ
إِنْ يَكُنِ الْقَاتِلُ ذَا تَكْلُفٍ
عَنْهُ الْقِصَاصُ كَانْتِفَا مِنْ نَزَلَا

شَخْصًا بِمَا يَقْتُلُهُ فِي الْغَالِبِ
قَصْدٍ أَصَابَ بَشَرًا فَقَتَلَا
شَخْصٍ بِمَا فِي غَالِبٍ لَنْ يَقْتَلَا
إِذَا يَحْصُلُ الْإِرْهَاقُ بِالتَّعَدِّيِ
مَنْ يَسْتَحِقُّ وَجَبَتْ كَمَا هِيَ
وَلَوْ بِسُخْطٍ قَاتِلِ الْمَقْتُولِ
ثَلَاثَ أَعْوَامٍ عَلَى مَنْ عَقَلَهُ
غُلِّطَ فِي عَمْدٍ كَمَا تَقَدَّمَ
أَوْ فِي الشُّهُورِ الْحُرْمِ أَوْ فِي الْحَرَمِ
فِي النَّفْسِ أَوْ فِي عُضْوِهِ ذِي الْمَفْصَلِ
وَأَصْلُ مَنْ يُجْنَى عَلَيْهِ يَنْتَفِي
عَنْهُ بِكُفْرٍ أَوْ بَرَقٍّ حَصَلَا

(قوله كما غلط الخ) قال المناوي وفي بعض النسخ وعليه شرحوا بدل ما ذكر كما قد غلظت في العمد فيما قدما وما شرحت عليه هو ما بخطه اهـ (قوله وأصل من يجنى عليه ينتفي عنه القصاص) أي فلا قصاص على الأصل بجناية على فرعه وإن سفل الخير لا يقاتل لأب من أبيه صححه الحاكم والبنيت كالابن والأم كالأب قياساً وكذا الأجداد والجندات وإن علوا من

وَأَشْرَطُ تَسَاوِي الطَّرَفَيْنِ فِي الْمَحَلِّ
وَدِيَّةٌ فِي كَامِلِ النَّفْسِ مِائَةٌ
سِتُونَ بَيْنَ جَذَعَةٍ وَحِقَّةٍ
فَإِنْ تَخَفَّفَ قَابَنَةُ الْمَخَاضِ
وَأَبْنُ اللَّبُونِ قَدْرُهَا وَمِثْلُهَا
مِنْ إِبِلٍ صَحِيحَةٍ سَلِيمَةٍ
وَالنِّصْفُ لِلْأُنْثَى وَلِلْكِتَابِي
وَعَايِدُ الشَّمْسِ وَذُو التَّمَجُّسِ
قَوْمٌ رَقِيقًا وَجَنِينَ الْحَرِّ

لَمْ تَنْقَطِعْ صَحِيحَةٌ بِذِي شَلٍّ
إِبِلٍ فَإِنْ غَلْظَتَهَا فَالْمُجْزَأَةُ
وَأَرْبَعُونَ ذَاتَ حَمَلٍ حِقَّةُ
عِشْرُونَ كَابَنَةُ اللَّبُونِ الْمَاضِي
مِنْ حِقَّةٍ وَجَذَعَةٍ إِذْ كُلُّهَا
مِنْ عَيْنِهَا وَلِإِنْعِدَامِ قِيمَةٍ
ثُلُثُهَا كَشَبْهَةِ الْكِتَابِ
وَعَايِدُ الْأَوْثَانِ ثُلُثُ الْخُمْسِ
بَغْرَةٌ سَاوَتْ لِنِصْفِ الْعُشْرِ

جهة الأب أو الأم والمعنى في ذلك أن الوالد كان سبباً في وجوده فلا يكون الولد سبباً في عدمه اهـ.

(قوله ولا نعدام قيمه) لها من غالب نقد محل الفقد يوم وجوب التسليم بالغة ما بلغت لخبر رواه أبو داود وغيره ولأنها بدل متلف فتعينت قيمتها عند إيعازها فإن غلب نقدان تخير الدافع والمستحق الصبر لوجودها اهـ مناوي (قوله كشبهه الكتاب) مراده بذلك كما يفهم كلامه في شرحه السامرة من اليهود والصائبة من النصارى حيث لم يكونوا حريبين ففيهم ثلث الدية وهو المنقول اهـ فشئى (قوله قوم رقيقاً) أي يجب في الرقيق قيمته بالغة ما بلغت عبداً كان أو أمة لأنها مال فأشبهها سائر الأموال الملتزمة والمبعض تجب قيمة جزئه الرقيق ودية جزئه الحر وفي أطراف الرقيق ولطائفه ما نقص من قيمته إن لم يتقدر في الحر وإلا وجب فيها من قيمته بتلك النسبة ففي قطع يده نصف قيمته وفي ذكره وأذنيه قيمتان اهـ رملي (قوله وجنين الحر) أي ويضمن الجنين الحر المعصوم عند الجناية وإن لم تكن أمه كذلك بغرة وهي عبد أو أمة ساوت لنصف العشر أي لنصف عشر دية أبي الجنين إن كان وإلا كولد الزنا فعشر دية الأم وذلك لقضاء النبي به فيها فإن فقدت حساً أو شرعاً فخمسة أبعرة وهي لورثة الجنين على عاقلة الجاني ودية الجنين الرقيق عشر غرمه من قيمة الأم قياساً على

وَدِيَّةُ الرَّقِيقِ عَشْرُ غُرْمَةٍ
 فِي الْعَقْلِ وَاللِّسَانِ وَالتَّكَلُّمِ
 وَكَمَرَةٍ كَدِيَّةِ النَّفْسِ وَفِي
 وَالْيَدِ وَالْبَطْشِ وَشَمِّ الْمَنْخَرِ
 وَالرَّجْلِ أَوْ مَشْيِ لَهَا وَالْخُصْيَةِ
 وَطَبَقَةٍ مِنْ مَارِنٍ أَوْ جَائِفَةٍ
 لِإِصْبَعِ عَشْرٍ وَمِنْهَا الْأَنْمَلَةُ
 وَالسِّنُّ أَوْ مُوضِحَةٌ وَهَاشِمَةٌ
 عُضْوٌ بِلَا مَنْفَعَةٍ مَعْلُومَةٍ
 فِي الْقَتْلِ تَكْفِيرٌ فَفَرَضُ الْبَارِي
 مِنْ قِيَمَةِ الْأُمِّ لِسَيِّدِ الْأُمَةِ
 وَذَكَرَ وَالصَّوْتِ وَالتَّطَعُّمِ
 أُذُنٍ أَوْ أَسْتِمَاعِهَا لِلْأَحْرَفِ
 وَشَفَةِ وَالْعَيْنِ ثُمَّ الْبَصَرِ
 وَالْيَةِ وَاللَّحْيِ نِصْفُ الدِّيَةِ
 ثُلُثُهَا وَالْجَفْنُ رُبْعُ السَّالِفَةِ
 ثُلُثٌ وَفِي بَهْمٍ وَفِي الْمُنْقَلَةِ
 فَنِصْفُ عَشْرِهَا بِلَا مُخَاصَمَةٍ
 وَالْجُرْحُ لَمْ يُقَدَّرِ الْحُكُومَةُ
 الْعَتَقُ ثُمَّ الصَّوْمُ كَالظُّهَارِ

باب دعوى الدم

إِنْ قَارَنْتَ دَعْوَاهُ لَوْثٌ سُمِعَتْ
 يَخْلِفُ خَمْسِينَ يَمِيناً مُدَّعَى
 فَإِنْ يَكُنْ عَنِ الْيَمِينِ أَمْتَنَعَا
 وَهُوَ قَرِينَةٌ لِظَنٍّ غَلَبَتْ
 وَدِيَّةُ الْعَمْدِ عَلَى جَانِ دُعَى
 حَلَفَهَا الَّذِي عَلَيْهِ يُدَّعَى

الجنين الحر فإن غرته عشر دية أمه والذكر والأنثى سواء (وقوله غرمه) حشو كمل به الوزن (قوله لسيد الأمة) صوابه لسيد الجنين لكنه عبر بذلك جرياً على الغالب من أن من ملك جنيناً ملك أمه اهـ مناوي.

(قوله لوث) بفتح اللام وسكون الواو وبالمثلثة وهو مذكر وإنما ألحق تاء التأنيث بالفعل المسند إليه نظراً إلى تفسيره بعد بالقرينة وهي مؤنثة قاله الفشني (قوله وهو) في نسخة وهي أي اللوث وعليها شرح الفشني وقال وأنته باعتبار ما بعده اهـ (قوله لظن غلبت) أي تغلب الظن بصدق المدعي بأن توقع في القلب صدقه في دعواه كأن وجد قتيل بحلة لأعدائه أو

باب البغاة

مُخَالِفُوا الْإِمَامَ إِذْ تَأَوَّلُوا شَيْئاً يَسُوعُ وَهُوَ ظَنٌّ بَاطِلٌ
مَعَ شَوْكَةٍ يُمَكِّنُهَا الْمُقَاوِمَةُ لَهُ مَعَ الْمَنْعِ لِأَشْيَاءَ لَا زِمَةَ
وَلَمْ يُقَاتِلْ مُدِيرٌ مِنْهُمْ وَلَا جَرِيحُهُمْ وَلَا أُسِيرٌ حَصَّلاً
وَعِنْدَ أَمْنِ الْعُودِ إِذْ تَفَرَّقُوا عِنْدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ الْأَسِيرُ يُطْلَقُ
وَمَالُهُمْ يُرَدُّ بَعْدَ الْحَرْبِ فِي الْحَالِ وَأَسْتَعْمَالُهُ كَالْغَضَبِ

باب حد الردة

كُفْرُ الْمُكَلَّفِ اخْتِيَاراً ذِي هُدًى وَلَوْ لِفَرَضٍ مِنْ صَلَاةٍ جَحَدًا
وَتَجِبُ اسْتِيبَابُهُ لَنْ يُمَهَّلَا إِنْ لَمْ يَتَّبِعْ فَوَاجِبٌ أَنْ يُقْتَلَا

أعداء قبيلته أو تفرق عنه محصورون أو أخبر عدل بأن فلاناً قتله ونحو ذلك اهـ مناوي
(قوله مخالفو الإمام) أي ولو جائراً (قوله شيئاً يسوع) أي تأويلاً يسوع تأويله ويعتقدون به
جواز الخروج عليه (وقوله وهو ظن باطل) أي ظني البطلان أي غير مقطوع ببطلانه بل
يعتقدون به ما ذكر كتأويل الخارجين على علي بأنه يعرف قتلة عثمان ويقدر عليهم ولا يقتص
منهم لمواظاته لهم وهو بريء من ذلك ومانعي الزكاة عن أبي بكر بأنهم لا يدفعون الزكاة إلا
لن صلاته سكن لهم وهو النبي ﷺ أما إذا خرجوا بغير تأويل كمانعي حق الشرع كالزكاة
عناداً أو بتأويل يقطع ببطلانه كتأويل المرتدين أو لم تكن لهم شوكة وبذكرها استغنى
المصنف عن اشتراط مطاع فيهم لأنها لا تحصل إلا لمن له مطاع فليس لهم حكم البغاة لانتفاء
حرمتهم فيترتب على أفعالهم مقتضاها اهـ وقتالهم واجب فإن رجعوا إلى الطاعة قبلت
توبتهم وترك قتالهم وهم مسلمون اهـ (قوله كفر المكلف) أي الردة شرعاً: كفر المسلم
المكلف المختار وتحصل بنية كفر أو فعل أو قول مكفر سواء في القول أكان استهزاء أم
عناداً أم اعتقاداً كأن تردد في الكفر أو عزم عليه في المستقبل أو اعتقد قدم العالم أو
حدوث الصانع أو كذب رسولا أو حلل محرماً بالإجماع معلوماً من الدين بالضرورة أو حرم
حلالاً كذلك أو جحد وجوب مجمع عليه معلوماً من الدين بالضرورة كركعة من الصلوات

وَبَعْدُ لَا يُغْسَلُ وَلَا يُصَلَّى
عَلَيْهِ مَعَ مُسْلِمٍ دَفَنًا كَلَّا
مِنْ دُونِ جَنْدٍ عَامِدًا مَا صَلَّى
عَنْ وَقْتِ جَمْعٍ اسْتَبَّ فَالْقَتْلَا
بِالسَّيْفِ حَدًّا بَعْدَ ذَا صَلَاتِنَا
عَلَيْهِ ثُمَّ الدَّفْنُ فِي قُبُورِنَا

باب حد الزنا

يُزَجَّمُ حُرٌّ مُحْصَنٌ بِاللَّوْطِ فِي
عَقْدٍ صَحِيحٍ وَهُوَ ذُو تَكْلَفٍ
وَالْبَكْرُ جَلْدُ مِائَةٍ لِلْحُرِّ
وَنَفْيُ عَامٍ قَدَرِ ظَنِّ الْقَصْرِ
وَالرَّقُّ نِصْفُ الْجَلْدِ وَالتَّغْرُبُ
وَدُبْرُ الْعَبْدِ زِنَا كَالْأَجْنَبِيِّ
وَمَنْ أَتَى بِهِمَةً أَوْ دُبْرًا
رَوْجَتِهِ أَوْ دُونَ فَرْجٍ عُرًّا

باب حد القذف

أَوْجِبَ لِرَامٍ بِاللَّوْاطِ وَالزَّيْنَا
جَلْدَ ثَمَانِينَ لِحُرٍّ أَحْصَنَا
وَلِلرَّقِيقِ النِّصْفَ عَرَفَ مُحْصَنًا
مُكَلَّفًا أَسْلَمَ حُرًّا مَا زَنَى

الخمس اه فشنى (قوله وبعد لا يغسل ولا يصلى) هذا البيت ما ذكره المناوي ولا الرملي ولا شرحا عليه وكذلك الفشنى (قوله استتب) أي قبل القتل كالمرتد لأنه ليس أسوأ حالا منه وهي في الحال مستحبة خلافا لظاهر النظم فإن تاب وجب القضاء مضيقا فإن لم يتب قتل بالسيف حدا لا كفرا كما قاله اه فشنى (قوله باللواط والزنا) كقوله لشخص لطمت أو زنيته أو لاط بك فلان أو بالأنط أو يازاني أي والرامي مكلف مختار غير أصل اه فشنى (قوله حرا ما زنى) أي لكونه عفيفا عن الزنا بأن يكون ما وطىء أصلا أو وطىء وطأ لا يجد به فلا حد على قاذف صبي ومجنون وكافر ورقيق أو غير عفيف عن الزنا بل يعزر اه فشنى ولا حد على سبي ومجنون في قذفها ويعزر من له نوع تمييز منها ولا على مكره وأصل بقذف فرع وان سفل كرا كان أو أنثى لأنه لا يقتل به لكنه يعزر اه كذا أفاده الرملي وقوله أو عفاه أي عفاه

وَإِنْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ عَلَى زَنَاهُ يَسْقُطُ كَأَنْ صَدَّقَ قَدْفًا أَوْ عَفَاهُ

باب حد السرقة

وَوَاجِبٌ بِسِرْقَةِ الْمَكْلَفِ	لِغَيْرِ أَصْلِهِ وَفَرَعَ مَا تَفِي
قِيمَتُهُ بِرُبْعِ دِينَارٍ ذَهَبٍ	وَلَوْ قُرَاضَةً بِغَيْرٍ لَمْ يُشَبَّ
مِنْ حِرْزِ مِثْلِهِ وَلَا شُبْهَةٍ فِيهِ	لِسَارِقٍ كَسْرَكَةٍ أَوْ يَدْعِيهِ
تُقَطَّعُ يُمْنَاهُ مِنَ الْكُوعِ فَإِنْ	عَادَ لَهَا فَرَجْلُهُ الْيَسَارُ مِنْ
مَفْصِلِهَا فَإِنْ يُعَذِّدُ يَسْرَاهُ مِنْ	يَدٍ فَإِنْ عَادَ فَيُمْنَاهُ فَإِنْ
يُعَذِّدُ فَتَعْزِيرٌ بِغَيْرِ قَتْلِ	وَيُغَمَّسُ الْقَطْعُ بِزَيْتٍ مَغْلِي

عن حد القذف فإنه يسقط ولو أباح قذفه كأن قال لغيره اقدفني لم يجب الحد ولو قذف واحداً بزنا مرتين لزمه حد واحد ولو استوفى المذدوف الحد بلا حاكم أو الحاكم بلا طلب من مستحقه لم يقع الموقع ولو شهد دون أربعة بزنا أو ثلاثة مع زوج المرأة بزناها حدوا وكذا لو شهد أربع نسوة أو عبيد أو ثلاثة رجال وامرأة أو عبد أو ذمي ولو شهد أربعة من الفسقة أو ثلاثة عدول وفاسق أو أربعة من أعدائه أو عدو مع ثلاثة فلا حد على الشهود ولو شهد واحد على إقراره فلا حد عليه اهـ رملي (قوله أو يدعيه) أي السارق له وسماه إمامنا الشافعي رضي الله عنه السارق الظريف فلا قطع بما ادعاه ولا بسرقة ما وهب له قبل قبضه ولا بسرقة ما ظنه ملكه (فرع) لو ملك السارق المسروق قبل الرفع إلى الحاكم فلا قطع لتوقفه على طلب المسروق منه وقد تعذر اهـ فشنى «فائدة» قال في المنهاج وشرحه للمحلى ولا يقطع مختلس ومنتهب وجاحد ودعيه وفيهم حديث ليس على المختلس والمنتهب والخائن قطع صححه الترمذي والأولان يأخذان المال عياناً ويعتمد الأول على الحرب والثاني على القوة والغلبة ويدفعان بالسلطان وغيره بخلاف السارق لأخذه خفية فسوغ قطعه زجراً اهـ (قوله بزيت مغلي) أي أو دهن مغلي لتستد أفواه العروق فإن جرت عادتهم بالحسم بالنار حسم به وليس ذلك تنمة للحد بل حق للمقتوع لأن المقصود منه المعالجة ودفع الهلاك عنه بنزف الدم فلا يفعل إلا بإذنه

باب حد قاطع الطريق

وَقَاطِعَ الطَّرِيقِ بِالْإِرْعَابِ عِزُّهُ وَالْأَخِذَ لِلنَّصَابِ
كَفَّ أَلْيَمِينَ أَقْطَعَ وَرَجُلَ الْيُسْرَى فَإِنْ يَعُدَّ كَفًّا وَرَجُلَ الْأُخْرَى
إِنْ يَقْتُلْ أَوْ يَجْرَحَ بِعَمْدٍ يَنْحِتُمْ قَتْلٌ وَبِالْأَخِذِ مَعَ الْقَتْلِ لَزِمُ
قَتْلُ فَصْلَبِهِ ثَلَاثَةً فَإِنْ يُجُوبُ حَدًّا لَا حُقُوقَ آدَمِي
حَقَّ الْعِبَادِ فَلَا أَخْفَ مَوْعِعَا فَلِأَسْبَقِ الْأَسْبَقِ ثُمَّ أَقْرَعَا

باب حد شارب الخمر

يُحَدُّ كَامِلٌ بِشُرْبِ مُسْكِرٍ بِأَرْبَعِينَ جَلْدَةً وَعَزْرٌ
إِلَى ثَمَانِينَ أَجْزُ وَالْعَبْدُ بِنِصْفِهِ وَإِنَّمَا يُحَدُّ
إِنْ شَهِدَ الْعِدْلَانِ أَوْ أَقْرَأَ لَا نَكْهَةَ وَإِنْ تَقَايَا خَمْرًا

باب حد الصائل

وَمَنْ عَلَى نَفْسٍ يَصُولُ أَوْ طَرَفَ أَوْ يَضَعُ أَدْفَعُ بِالْأَخْفِ فَلَا أَخْفَ

ومؤنته على المقتول اه فشئى (قوله بالأخف فالأخف) لقوله تعالى «ادفع بالتي هي أحسن السيئة» ولأن ذلك جواز للضرورة ولأنه لا ضرورة إلى الأنتقل مع إمكان تحصيل المقصود بالأخف فيدفعه بالهرب منه فبالزجر فبالاستغاثة فبالضرب باليد فبالسوط فبالعصا فبالقطع فإن لم يندفع إلا بالقتل فقتله لم يضمنه كما يأتي وعمل رعاية الترتيب في المعصوم أما غيره كحربي ومرتد فله قتله لعدم حرمة ويستثنى أيضاً ما لو رآه أولج في أجنبية فله أن يبدأ بالقتل وإن اندفع بدونه وكان غير محصن لأنه في كل لحظة مواقع لا يندرى بالاناة ومالو

وَالدَّفْعُ أَوْجِبُ إِنْ يَكُنْ عَنْ بُضْعٍ لَا الْمَالِ وَأَهْدِرُ تَالِفًا بِالْدَّفْعِ
وَأَضْمَنْ لِمَا تُتْلِفُهُ الْبَهِيمَةُ فِي اللَّيْلِ لَا النَّهَارِ قَدَرُ الْقِيَمَةِ

التحم القتال بينها واشتد الأمر عن الضبط فيسقط مراعاة الترتيب (فرع) لو سقطت جرة من علو على إنسان ولم تندفع عنه إلا بكسرها فكسرها ضمنها لأنه لا قصد لها ولا اختيار حتى يحال عليه فصار كال مضطر إلى طعام غيره يأكله ويضمنه اه فشنى (قوله قدر القيمة) في المتقوم فإن كان مثلياً فمثله إذ العادة أن أصحاب الزرع ونحوه يحفظونه نهاراً والداية تحفظ ليلاً فلو جرت عادة بلد بالعكس انعكس الحكم نعم ان لم يفرط في ربطها بأن أحكمه وعرض حلها أو حضر صاحب الزرع وتهاون في دفعها أو كان الزرع في محوط له باب تركه مفتوحاً لم يضمن (فرع) لو أرسل دابته في البلد أو ربطها بطريق ولو واسعاً فأتلفت شيئاً ضمنه مطلقاً اه فشنى

كتاب الجهاد

فَرَضُ مُوَكَّدٌ عَلَى كُلِّ ذَكَرٍ
وَصِحَّةٍ يُطِيقُهُ فَإِنْ أَسْرَ
وَعَبْرُهُمْ رَأَى الْإِمَامُ الْأَجُودَا
بِمَالٍ أَوْ أَسْرَى وَمَالُهُ أَعْصِمَا
وَقَبْلَ أَسْرِ طِفْلٍ وَلَدِ النَّسَبِ
أَسْلَمَ مِنْ بَعْضِ أَصُولِهِ أَحَدٌ
عَنْهُمْ كَذَا اللَّقِيطُ مُسْلِمٌ بَأَنَّ
مُكَلَّفِ أَسْلَمَ حُرٌّ ذِي بَصَرٍ
رَقَّ النَّسَا وَذَا الْجُنُونِ وَالصَّغِيرُ
مِنْ قَتْلِ أَوْ رِقٍّ وَمَنْ أَوْ فِدَا
مَنْ قَبْلَ خَيْرَةِ الْإِمَامِ أَسْلَمَا
وَمَا لَهُ وَاحْكُمَ بِإِسْلَامِ صَبِي
أَوْ إِنْ سَبَاهُ مُسْلِمٌ حِينَ أَنْفَرَدَ
يُوجَدَ حَيْثُ مُسْلِمٌ بِهَا سَكَنَ

باب الغنيمة

يَخْتَصُّ مِنْهَا قَاتِلُ بِالسَّلْبِ وَخُمْسَ الْبَاقِي فَخُمْسٌ لِلنَّبِيِّ

(قوله من قبل خيرة الإمام أسلم) أي إذا أسلم الأسير قبل أن يختار الإمام فيه شيئاً عصم دمه وماله ويبقى الخيار في الباقي لخبر الشيخين «فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم» اه رملي ومناوي (قوله وقبل أسر الخ) أي إذا أسلم الكافر المكلف قبل أسر عصم نفسه وطفل ولد النسب وإن سفل عن الاسترقاق لتبعيته له في الإسلام ومن ثم كان الحمل المنفصل والبالغ العاقل الحر كمنقتل والولد المجنون كالطفل اه مناوي (قوله وما له) أي جميعه بدارنا أو دارهم للخبر المار اه مناوي.

(قوله وخمس الباقي) أي من الغنيمة بعد السلب وإخراج مؤنها كأجرة الجمال خمسة أقسام

يُصْرَفُ فِي مَصَالِحٍ وَمَنْ نُسِبَ
لِذَكَرٍ أَضْعَفُ وَلِلْيَتَامَى
وَالْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ كَمَا
وَأَرْبَعُ الْأَخْمَاسِ قِسْمُ الْمَالِ
لِرَاجِلٍ سَهْمٌ كَمَا لِلثَّلَاثَةِ
وَالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى وَطِفْلٍ يُغْنِي
إِمَامًا سَهْمٌ أَقَلُّ مَا بَدَا
وَالْفِيءُ مَا يُؤْخَذُ مِنْ كُفَّارٍ
فَخُمُسُهُ كَالْخُمْسِ مِنْ غَنِيمَةٍ

لِهَاشِمٍ وَلِأَخِيهِ الْمُطَّلِبِ
بِلَا أَبٍ إِنْ لَمْ يَرَ اخْتِلَامًا
لِابْنِ السَّبِيلِ فِي الزَّكَاةِ قُدِّمًا
لِشَاهِدِ الْوَقْعَةِ فِي الْقِتَالِ
لِفَارِسٍ إِنْ مَاتَ لِلْوَرَاثَةِ
وَكَافِرٍ حَضَرَهَا بِإِذْنِ
قَدَرَةِ الْإِمَامِ حَيْثُ اجْتَهَدَا
فِي أَمْنِهِمْ كَالْعَشْرِ فِي تُجَّارٍ
وَالْبَاقِ لِلْجُنْدِ حَوًّا تَقْسِيمَةً

باب الجزية

وَأَمَّا تُوْخَذُ مِنْ حُرٍّ ذَكَرَ مُكَلَّفٍ لَهُ كِتَابٌ اِشْتَهَرَ

متساوية ويكتب على واحدة منها لله أو للمصالح وعلى أربع للغاين ثم تدرج في بنادق
مستوية ويخرج لكل قسم رقعة فما خرج عليه سهم الله والمصالح جعله بين أهل الخمس يقسم
على خمسة فتكون القسمة من خمسة وعشرين ويقدم عليه قسمة ما للغاين لحضورهم وانحسارهم
وتستحب القسمة بدار الحرب بل تأخيرها إلى دار الإسلام بلا عذر مكروه اهـ رملي .

(قوله باب الجزية) قال الفسنى تطلق على العقد وعلى المال الملتزم به وهي مأخوذة من
المجازاة لكفنا عنهم وقال بعد أسطر وأركانها خمسة صيغة ومال وعاهد ومعقود له ومكان
قابل للتقرير فيه وصيغتها كأن يقول الإمام أقررتكم بدار الإسلام وأذنت في اقامتكم بها على
أن تلتزموا لنا جزية وتتقادوا لحكمنا أي الذي يعتقدون تحريمه كزنا وسرقة دون غيره
كشرب خمر ونكاح مجوس محارم اهـ (قوله كتاب اشتهر) أي اشتهر أمره بأنه من الكتب

أَوِ الْمَجُوسِ دُونَ مَنْ تَهَوَّدَا
أَقْلَهَا فِي الْحَوْلِ دِينَارٌ ذَهَبٌ
وَمِنْ غَنِيِّ أَرْبَعٍ إِذَا قِيلَ
ثَلَاثَةٌ وَيَلْبَسُوا الْغِيَارَا
وَيَتَرَكُوا رُكُوبَ خَيْلِ حَرَبِنَا
وَأَتَقَضَ الْعَهْدُ بِجِزْيَةِ مَنْعٍ
لَا هَرَبَ بِالطَّنَنِ فِي الْإِسْلَامِ أَوْ
شُرْطَ تَرْكٍ وَالْإِمَامُ خَيْرَا

أَبَاؤُهُ مِنْ بَعْدِ بَعْثَةِ الْهَدَى
وَضِعْفُهُ مِنْ مُتَوَسِّطِ الرُّتَبِ
وَأَشْرُطُ ضِيَافَةٍ لِمَنْ بِهِمْ نَزَلُ
أَوْ فَوْقَ ثَوْبٍ جَعَلُوا زُنَّارَا
وَلَا يُسَاوُوا الْمُسْلِمِينَ فِي الْبِنَا
وَحُكْمِ شَرْعٍ بِتَمَرْدٍ دَفْعٍ
فِعْلٍ يَضُرُّ الْمُسْلِمِينَ النَّقْضُ لَوْ
فِيهِ كَمَا فِي كَامِلٍ قَدْ أُسِرَا

المنزلة كالنوراة والإنجيل وصحف إبراهيم وزبور داود اهد مناوي (قوله أو المجوس) أي أوله
شبهة كتاب وهم المجوس فإنه كان لهم كتاب ورفع اهد رملي (قوله دون من تهودا الخ) أي لا
يقر بالجزية من تهود بعد بعثة عيسى أو تهود أو تنصر بعد بعثة نبينا ﷺ وعلى من قبله من
الأنبياء لدخولهم في ذلك الدين بعد نسخه أما أولاد من تهود أو تنصر قبل النسخ أو معه ولو
بعد التبديل وإن لم يجتنبوا المبدل فيقرون بها تغليباً لحقن الدم وأفهم كلامه عدم عقدها لغير
من ذكر كعابد شمس أو ملك أو وثن والطبائعين والمعطلة والفلاسفة والدهرية ونحوهم اهد
رملي ومناوي (قوله الغيارا) بكسر المعجمة وهو تغيير اللباس بأن يخط فوق الثياب بموضع
لا اعتاد الخياطة عليه ما يخالف لونه ويلبس والأولى بالنصارى الأزرق والرمادي واليهود
الأصفر والمجوس الأحمر والأسود ويكتفي عن الخياطة بالعامة كما عليه العمل الآن اهد
فشنى

كتاب الصيد والذبائح

مِنْ مُسْلِمٍ وَذِي كِتَابٍ حَلًّا
 وَالشَّرْطُ فِيمَا حَلَّلُوا إِنْ يُقَدَّرِ
 حَيْثُ الْحَيَاةُ مُسْتَقَرُّ الْحُكْمِ
 وَغَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ صَيْدًا
 الْجَرْحُ إِنْ يُزْهَقَ بِغَيْرِ عَظْمٍ
 إِرْسَالُ كَلْبٍ جَارِحٍ أَوْ غَيْرِهِ
 يُطِيعُ غَيْرَ مَرَّةٍ إِذَا اتَّخَمَ
 وَإِنَّمَا يَحِلُّ صَيْدٌ أَدْرَكَهُ
 لَا وَثِيٍّ وَالْمَجُوسِ أَضْلًا
 عَلَيْهِ قَطْعُ كُلِّ حَلْقٍ وَمَرِي
 بِجَارِحٍ لَا ظُفْرٍ وَعَظْمٍ
 أَوْ الْبَعِيرُ نَدًّا أَوْ نَرْدَى
 أَوْ جَرَحُهُ أَوْ مَوْتُهُ بِالْفَمِ
 مِنْ سَبْعٍ مُعَلَّمٍ أَوْ طَيْرِهِ
 وَدُونَ أَكْلٍ يَنْتَهِي إِنْ يَنْزَجِرُ
 مَيْتًا أَوْ الْمَذْبُوحُ حَالَ الْحَرَكَةِ

(قوله حيث الحياة مستقر الحكم) أي يشترط مع قطع كل الحلقوم وكل المريء وجود الحياة المستقرة في المذكي أول قطعها لأن الذكاة صادفته وهو حي فإن لم تكن فيه حياة مستقرة بل انتهى لحركة مذبوح لم يحل لأنه صار ميتة فلم تفده الذكاة حلا ويكفي الظن بوجود الحياة المذكورة بقرينة كشدة الحركة وإنفجار الدم وتدفعه وقوامه على طبيعته فلو شك في استقرارها حرم للشك في المبيح وتغليبا للتحريم اهـ (قوله يطيع الخ) أي وشرائط الجارحة المعلمة ليحل صيدها أن تطيع وأن تتكرر طاعتها غير مرة بحيث يغلب على الظن تأديها وطاعتها وأن تكون إذا أرسلها استرسلت وهاجت بإغرائه كما قال إذا اتتمر سواء كان من السباع أو الطيور وأن تكون بحيث إذا قتلت صيدا لم تأكل منه كما قال ودون أكل بل تحبسه للصائد لقوله عليه السلام «فإن أكل فلا تأكل فإنما أمسكه على نفسه» رواه الشيخان ومن طاعتها

وَسَنَّ أَنْ يَقْطَعَ الْأَوْدَاجَ كَمَا
وَوَجَّهِ الْمَذْبُوحَ نَحْوَ الْقِبْلَةِ
وَسَمَّ فِي أَضْحِيَّةٍ وَكَبَّرَا
يَنْحَرُ لَبَّةَ الْبَعِيرِ قَائِمًا
وَقَبْلَ أَنْ تُصَلَّ قُلْ بِسْمِ اللَّهِ
وَبِالدُّعَاءِ بِالْقُبُولِ فَاجْهَرَا

باب الأضحية

وَوَقْتُهَا قَدْرُ صَلَاةِ رَكَعَتَيْنِ
وَسَنَّ مِنْ بَعْدِ ارْتِفَاعِهَا إِلَى
عَنْ وَاحِدٍ ضَائًا لَهُ حَوْلُ كَمَلٍ
كَبَّرَ لَكِنْ عَنِ السَّبْعِ كَفَتْ
وَلَمْ تَجْزُ بَيْنَهُ الْهَزَالِ
وَنَاقِصُ الْجُزْءِ كَبَعُضِ أُذُنٍ
أَوْ الْعَمَى أَوْ قَطْعِ بَعْضِ الْأَلْيَةِ
وَالْفَرَضُ بَعْضُ اللَّحْمِ لَوْ بَنَزَرَ
مِنَ الطَّلُوعِ تَنْقِضِي وَخُطْبَتَيْنِ
ثَلَاثَةَ الشَّرِيقِ أَنْ تُكْمَلَا
أَوْ مَعَزٌ فِي ثَالِثِ الْحَوْلِ دَخَلَ
وَابِلِ خَمْسِ سِنِينَ اسْتَكْمَلَتْ
وَمَرَضٍ وَعَرَجٍ فِي الْحَالِ
أَوْ ذَنْبٍ كَعَوَرٍ فِي الْعَيْنِ
وَجَازَ نَقْصُ قَرْنِهَا وَالْخُصْيَةِ
وَكُلٌّ مِنَ الْمَذْبُوحِ دُونَ النَّذْرِ

باب العقيقة

تُسَنَّ فِي سَابِعِهِ وَأَسْمُ حَسَنٌ
وَحَلَقُ شَعْرٍ وَالْأَذَانُ فِي الْأُذُنِ

أن تكون بحيث تنتهي أي تزجر في ابتداء الأمر وبعد شدة عدو اه فشنى (قوله أن تكملًا) بألف الإطلاق سواء الليل والنهار ولكن يكره الذبح ليلاً فلو ذبح قبل ذلك أو بعده لم يقع أضحية نعم إن لم يذبح الواجب حتى فات الوقت ذبحه بعد قضاء اه فشنى (قوله وناقص الجزء الخ) أي لا يجزئ لذهاب جزء مأكول منه نعم لا يضر قطع قطعة لحم يسيرة من عضو كبير كنفخذ لأن ذلك لا يظهر ذكره في الروضة وأصلها اه فشنى.

(قوله والأذان في الأذن) اليمنى والإقامة في اليسرى لأن النبي ﷺ أذن في أذن الحسين

وَالشَّاةُ لِلْأَنْثَى وَلِلْفُلَامِ شَاتَانِ دُونَ الْكَسْرِ لِلْعِظَامِ

باب الأطعمة

يَحِلُّ مِنْهَا طَاهِرٌ لِمَنْ مَلَكَ كَمَيْتَةٍ مِنَ الْجَرَادِ وَالسَّمَكِ
وَمَا بِمِخْلَبٍ وَنَابٍ يَقْوَى يَحْرُمُ كَالْتَّمَسَاحِ وَأَبْنِ آوَى
أَوْ نَصٍّ تَحْرِيمٍ بِهِ أَوْ يَقْرُبُ مِنْهُ كَذَا مَا اسْتَخْبَثْتُهُ الْعَرَبُ
لَا مَا اسْتَطَابَتْهُ وَلِلْمُضْطَرِّ حَلٌّ مِنْ مَيْتَةٍ مَاسِدَ قُوَّةِ الْعَمَلِ

باب المسابقة

تَصِحُّ فِي الدَّوَابِّ وَالسَّهَامِ إِنْ عُلِمَتْ مَسَافَةُ الْمَرَامِي
وَصِفَةُ الرَّمْيِ سَوَاءً يُظْهِرُ الْمَالَ شَخْصٌ مِنْهُمَا أَوْ آخَرُ

حين ولد وروى البيهقي خبر من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضره
أم الصبيان أهد مناوي (قوله والسماك) وهو ما يعيش في البحر وإذا خرج منه كان عيشه
عيش مذبوح وإن كان نظيره في البر محرماً لخبر (أحل لنا ميتتان) وخبر «الظهور ماؤه الحل
ميتته» ويجل أكل ابل وبقر وغنم وطير كدجاج وحمام وضع وضب ويريوع وبنت مرس
وقنفذ لأنها من الطيبات أهد فشنى (قوله ماسد) بالمهمل والمعجمة (قوله قوة العمل) أي ما
يسد رمقه إذا لم يجد حلالاً يأكله وخاف على نفسه موتاً أو مرضاً خوفاً أو أجهدته الجوع وعيل
صبره أو جوز تلف نفسه وسلامتها على السواء ونحو ذلك قال تعالى: «فمن اضطر غير باغ ولا
عاد» أي سد الجوعة «فلا إثم عليه» ولا يباح ذلك للعاصي بسفره وكذا المشرف على الموت
لأنه حينئذ لا ينفع اه فشنى.

(قوله منها) أي من المتعاقدين كقوله إن سبقتني فلك كذا وإن سبقتك أحرزت مالي ولا
شيء عليك اه (قوله وآخر) أي شخص آخر غيرها كقول الإمام أو غيره من سبق منكم فله

إِنْ أَخْرَجَا فَهُوَ قِمَارٌ مِنْهُمَا إِلَّا إِذَا مُحْلَلٌ بَيْنَهُمَا
مَا تَحْتَهُ كُفْرٌ لِمَا تَحْتَهُمَا يَغْنَمُ إِنْ يَسْبِقُهُمَا لَنْ يَغْرَمَا

باب الأيمان

وَأَيْنَمَا تَصِحَّ بِاسْمِ اللَّهِ أَوْ صِفَةٍ تَخْتَصُّ بِالْإِلَهِ
أَوْ التَّزَامِ قُرْبَةً أَوْ نَذْرٍ لَا اللَّغْوُ إِذْ سَبَقُ اللِّسَانِ يَجْرِي
وَحَالِفٌ لَا يَفْعَلُ الْأَمْرَيْنِ لَا حِنْثٌ بِالْوَاحِدِ مِنْ هَذَيْنِ
وَلَيْسَ حَانِثًا إِذَا مَا وَكَّلَا فِي فِعْلٍ مَا يَحْلِفُ أَنْ لَا يَفْعَلَا

من بيت المال أو مني كذا اهـ مناوي (قوله لن يغرما) بألف الإطلاق أي وإن سبق لم يغرم شيئاً وإن سبقاه وجاء معاً فلا شيء لأحد وإن جاء مع أحدهما وتأخر الآخر فمال هذا لنفسه ومال المتأخر للمحلل والذي معه لأنها سبقاه وإن جاء أحدهما ثم المحلل ثم الآخر فمال الآخر للأول لسبقه الإثنين فالصور الممكنة ثمانية أن يسبقها وهما معاً أو مرتبان أو يسبقاه وهما معاً أو مرتبان أو يتوسط بينهما أو يكون مع أولها أو ثانيهما أو يحيط الثلاثة معاً اهـ رمي (قوله وإنما تصح) أي اليمين وتنعقد باسم الله تعالى وهو ما لا يحتمل غيره سواء كان خاصاً به كوالله والرحمن ورب العالمين وخالق الخلق والحى الذي لا يموت، أو غير خاص به تعالى إن غلب في حقه كالجبار والحق والرحيم ونوى الله أو أطلق أو كان يطلق عليه وعلى غيره على السواء كالحى والغنى والعالم والحكيم ان نوى الله وإلا فلا اهـ مناوي ﴿فائدة﴾ قال الفشني وخرج باسم الله وصفته الحلف بغيرهما كالنبي والكمبة فلا ينعقد بل يكره وكقول الشخص ان فعلت كذا فأنا بريء من الله ورسوله أو نحو ذلك فلا كفارة بالحنث فيه ثم إن قصد تبعيد نفسه عنه لم يكفر وليقبل ندبا كما صرح به النووي في نكته لا إله إلا الله ويستغفر الله وان قصد الرضا بذلك إذا فعله كفر في الحال (قوله أو التزام قرينة أو نذر) أي وتنعقد اليمين بالتزامها أي أو كفارة كقوله إن كلمت زيدا أو ان لم أكمله فمعلي صلاة أو نذر أو كفارة يمين وهذا نذر اللجاج وسيأتي الكلام عليه في بابه (قوله وحالف الخ) نحو لا يأكل هذين الرغيفين مثلاً فانه لا يحث بأكل واحد منها أما لو حلف لا يفعل كلا منهما كأن أعاد حرف النفي كقوله والله لا

كَفَّارَةُ الْيَمِينِ عِتْقُ رَقَبَةٍ
أَوْ عَشْرَةُ تَمَسْكُنُوا قَدْ أَدَّى
أَوْ كِسْوَةٌ بِمَا يُسَمَّى كِسْوَهُ
وَعَاجِرٌ صَامَ ثَلَاثًا كَالرَّقِيقِ
مُؤْمِنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنْ مَعِيبَةٍ
مِنْ غَالِبِ الْأَقْوَاتِ مُدًّا مُدًّا
ثَوْبًا قَبَاءً أَوْ رِدَاءً أَوْ فَرَوَةً
وَالْأَفْضَلُ الْوَلَا وَجَازَ التَّفْرِيقُ

باب النذر

يَلْزَمُ بِالتَّزَامِهِ لِقُرْبَةٍ
بِاللَّفْظِ إِنْ عُلِّقَ بِنِعْمَةٍ
أَوْ نَجَزَ النَّذْرَ كُلَّهُ عَلَيَّ
وَمَنْ يُعَلِّقُ فِعْلَ شَيْءٍ بِالْغَضَبِ
إِنْ وَجَدَ الْمَشْرُوطَ الزَّمَّ مَنْ خَلَفَ
كَمَا بِهِ أَقْتَى الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ
أَمَّا النَّوَاوِيُّ فَقَالَ خَيْرًا
لَا وَاجِبَ الْعَيْنِ وَذِي الْإِبَاحَةِ
حَادِثَةٍ أَوْ أُنْدِفَاعِ نِقْمَةٍ
صَدَقَهُ نَذْرُ الْمَعَاصِي لَيْسَ شَيْءٌ
أَوْ تَرَكَ شَيْءٌ بِالتَّزَامِ الْقُرْبِ
كَفَّارَةُ الْيَمِينِ مِثْلَ مَا سَلَفَ
وَبَعْضُ أَصْحَابٍ لَهُ كَالرَّافِعِيِّ
مَا بَيْنَ تَكْفِيرٍ وَمَا قَدْ نَذَرَا

أكل كذا ولا كذا فانه يحنث بأحدهما اه فشنى (قوله باللفظ) أي وإنما يلزم النذر من الناطق باللفظ كغيره من العقود وإشارة الأخرس المفهمة كقطعه اه مناوي فلا يكفي الالتزام بالقلب اه فشنى (قوله بالتزامه القرب) ويسمى نذر لجأ وبعين لجأ وغضب كأن كلمته أو إن لم أكلمه فله علي كذا وفيه كفارة بين وفي قول أيها شاء وقد ذكرها الناظم وفي قوله يلزمه ما التزمه اه (خاتمة) لو قال الله علي أن أدعوه باسمه الأعظم يدعوه بتسعة وتسعين اسما قال الاذرعى والظاهر أنه أراد بذلك الأسماء الواردة في الخبر اه وكأنه بنى ذلك على أنه لم يتعين عنده الإسم الأعظم وإلا فعلى ما نقله البندنجي عن أكثر أهل العلم من أنه الله أو على ما نقله النووي عن بعض الأئمة المتقدمين من أنه الحي القيوم فالوجه الإكتفاء

وَمُطْلَقُ الْقُرْبَةِ نَذْرٌ لَزِمًا نَذْرُ الصَّلَاةِ رَكْعَتَانِ قَائِمًا
وَالْعِتْقُ مَا كَفَّارَةٌ قَدْ حَصَلَا صَدَقَةٌ أَقَلُّ مَا تَمَوْلَا

بالدعاء به اه فشنى (قوله نذر لزما) أي لزمه نذر أي أقل واجب في الشرع لا أقل جائز فيه
ومثله بقوله نذر الصلاة ركعتان قائما لأنه أقل واجب في الشرع وهو الصحيح هذا إن أطلق فإن
قيد بأن قال أصلي قاعداً فله القعود مطلقاً اه فشنى

كتاب القضاء

وَأَنَّمَا يَلِيهِ مُسْلِمٌ ذَكَرَ
ذُو يَقْظَةٍ عَدْلٌ وَنَاطِقٌ وَأَنَّ
وَلُغَةً وَالْخُلْفَ مَعَ إِجْمَاعٍ
وَيُسْتَحَبُّ كَاتِبًا وَيَدْخُلُ
وَمَجْلِسُ الْحُكْمِ يَكُونُ بَارِزًا
يُكْرَهُ بِالْمَسْجِدِ حَيْثُ قُصِدَا
وَنَضَبُ بَوَابٍ وَحَاجِبٍ بِلَا
وَحُكْمُهُ مَعَ مَا يُخِلُّ فِكْرَهُ
وَمَرَضٍ وَعَطَشٍ وَجُوعٍ
حَرٍّ وَبَرْدٍ فَرَحٍ وَهَمٍّ
تَسْوِيَةُ الْخَصْمَيْنِ فِي الْإِكْرَامِ

مُكَلَّفٌ حُرٌّ سَمِيعٌ ذُو بَصَرٍ
يَعْرِفُ أَحْكَامَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ
وَطُرُقَ الْإِجْتِهَادِ بِالْأَنْوَاعِ
بُكْرَةَ الْاِثْنَيْنِ وَوَسْطَى يَنْزِلُ
مُتَّسِعًا مِنْ وَهْجٍ حَرٍّ حَاجِزًا
حُكْمٍ خِلَافَ مَالِكٍ وَأَحْمَدَا
عُذْرٍ وَإِلَّا فَأَمِينًا عَاقِلًا
كَغَضَبٍ لِحَظِّ نَفْسٍ يُكْرَهُ
حَقْنِ نَعَاسٍ مَلَلٍ وَشِبَعٍ
وَالْقَاضِي فِي ذِي نَافِذٍ لِلْحُكْمِ
فَرَضٌ وَجَازَ الرَّفْعُ بِالْإِسْلَامِ

(قوله حاجزاً) أي مصوناً من وهج حر أو أذى برد وريح وغبار ودخان اه فثنى (قوله)
تسوية الخصمين في الإكرام فرض) أي على القاضي في دخول عليه بأن يأذن لها فيه وقيام لها
ونظر إليها واستماع لكلامها وطلاقة وجه لها وجواب سلام منها ويجلسها إن كانا شريفيين بين

لَكِنْ لَهُ يَجُوزُ رَفْعُ الْمُسْلِمِ فِي مَجْلِسٍ عَلَى رِجَالِ الذِّمِّ
 هَدِيَّةُ الْخَصْمِ لِمَنْ لَمْ يَتَعَدَّ قَبْلَ الْقَضَا حَرَمٌ قَبُولَ مَا هُدِيَ
 وَلَمْ يَجْزُ تَلْقَيْنُ حُجَّةٍ وَلَا تَعْيِينَ قَوْمٍ غَيْرَهُمْ لَنْ يَقْبَلَا
 وَإِنَّمَا يَقْبَلُ قَاضٍ مَا كَتَبَ قَاضٍ إِلَيْهِ حِينَ مُدَّعٍ طَلَبَ
 بِشَاهِدَيْنِ ذَكَرَيْنِ شَهْداً بِمَا حَوَاهُ حِينَ خَصَمٌ جَعَدَا
 وَمَنْ سَاءَ أَدَبُهُ فَيَرْجُرُهُ فَإِنْ أَصَرَ ثَانِيًا يُعْزِرُهُ

باب القسمة

يَجْبُرُ حَاكِمٌ عَلَيْهَا الْمُتَمَنِّعَ فِي مُتَشَابِهٍ وَتَعْدِيلِ شَرْعٍ
 إِنْ لَمْ يَضُرَّ طَالِبُ لِلْقِسْمَةِ وَقَسْمٌ رَدٌّ بِالرِّضَا وَالْقُرْعَةِ

يديه أو أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله اه فشئى (قوله ولم يجز) أي للناضي تلقين مدع ولا شاهد كيف يشهد لقوة الإتهام بذلك فإن تعدى وفعل وادعى المدعي وأدى الشاهد بتعليمه أعتد به (قوله ولا تعين قوم) أي من الشهود غيرهم لن يقبل لما فيه من التضيق وضياح كثير من الحقوق وله تعين من يكتب الوثائق إن تبرع أو رزق من بيت المال وإلا حرم كما قال القاضي لأنه يؤدي إلى تعنت المعين ومغالاته في الأجرة وتعطيله الحقوق أو تأخيرها كما شوهد الآن اه مناوي (قوله ومن أساء الخ) هذا البيت لم يذكره الرملي ولا المناوي ولم يشرحا عليه وكذلك الفشنى.

(قوله باب القسمة) أعلم أن قسمة مالا يعظم ضرره أنواع ثلاثة لأن المقسوم إن تساوت الانصاء فيه صورة وقيمة فهو المتشابه وإلا فإن لم يحتج إلى رد شيء آخر فهو التعديل وإلا فالرد اه (قوله في متشابه) أي في قسمة متشابه كمثل متفق النوع ومنه نقد ولو مغشوشاً وكدار متفقة الأبنية وأرض مشبهة الأجزاء للتخلص من سوء المشاركة مع عدم الضرر (قوله وتعديل) أي في قسمة تعديل كأرض تختلف قيمة أجزائها فيكون الثلث لجودته كالثلثين مثلاً إذا لا ضرر عليه فيها وإلحاقاً للتساوي في القيمة به في الأجزاء نعم إن أمكن قسمة الجيد وحده والردى وحده لم يجبر عليها كأرضين يمكن قسمة كل منهما بالأجزاء (قوله إن لم يضر طالب القسمة) أي فلو كان له عشر عقار لا يصلح لما يقصد له والباقي لآخر وهو يصلح

وَيَنْصِبُ الْحَاكِمُ حُرًّا ذَكَرَا كُلُّفَ عَدْلًا فِي الْحِسَابِ مَهْرًا
وَيُشْرَطُ اثْنَانِ إِذَا يَقُومُ وَحَيْثُ لَا تَقُومُ فَرْدٌ يَقْسِمُ

باب الشهادات

وَإِنَّمَا تُقْبَلُ مِمَّنْ أَسْلَمَا كُلُّفَ حُرًّا نَاطِقًا قَدْ عَلِمَا
عَدْلًا عَلَى كَبِيرَةٍ مَا أَقْدَمَا طَوْعًا وَلَا صَغِيرَةٍ مَا لَزِمَا
أَوْ تَابَ مَعَ قَرَائِنٍ أَنْ قَدْ صَلَحَ وَالْإِخْتِبَارُ سَنَةً عَلَى الْأَصَحِّ
مُرُوءَةُ الْمِثْلِ لَهُ وَلَيْسَ جَارُ لِنَفْسِهِ نَفْعًا وَلَا دَافِعَ ضَارُ
أَوْ أَصْلُ أَوْ فَرَعٌ لِمَنْ يَشْهَدُ لَهُ كَمَا عَلَى عَدُوِّهِ لَنْ نَقْبَلَهُ
وَيَشْهَدُ الْأَعْمَى وَيُرْوَى إِنْ سَبَقَ تَحْمُلُ أَوْ بِمَقَرٍّ أَعْتَلَقَ

فطلبها لم يجبر الآخر لأنه مضيع ماله متعنت نعم إن ملك أو أحميا ما لو ضم لعشره صلح
أجيب اه مناوي (قوله وقسم رد) أي وقسم الرد لا إجبار فيها وهي التي تحتاج فيها لرد
أحد الشريكين للآخر مالا أجنبياً كأن يكون في أحد الجانبين بشر أو شجر لا يمكن قسمته
فيرد من أخذه قيمته بالرضا باللفظ لأنه دخلها مالا شركة فيه وهو المال المردود وإنما يقع
الإجبار في المشترك ولا بد من الرضا بعد خروج القرعة لأنها بيع وهو لا يحصل بالقرعة
فيفتقر للتراضي بعده بأمر ظاهر يدل عليه اه مناوي (قوله والاختبار الخ) أي يشترط
اختباره بعد توبته مدة يظن بها صدقه وهي سنة على الأصح لأن لها أثر في تهيج النفوس
لاشتاها على الفصول الأربعة فإذا مضت مع السلامة أشعر بحسن سريرته ومقابل الأصح أنها
تتقدر بستة أشهر وقيل لا تتقدر بمدة (قوله أو أصل أو فرع) برفعها أو جرهما عطفاً على
المجرور على التوهم كقولهم ليس زيد قائماً ولا قاعداً بالحذف على توهم دخول الباء في خبر
ليس وكقول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

فيكون التقدير هنا وليس الشاهد بأصل أو فرع اه رملي (قوله إن سبق تحمل) أي إن
سبق تحمله عماه قبلت شهادته إن عرف اسم المشهود له وعليه (قوله أو بمقر) أي في إذنه

وَبِتَسَامُحِ نِكَاحٍ وَحِمَامٍ
وَلِلزَّانَا أَرْبَعَةٌ أَنْ أَدْخَلَهُ
وَعِغْرِهِ أَثْنَانِ كَأَقْرَارِ الزَّانَا
وَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ أَوْ رَجُلٌ
إِلَيْهِ كَالْمُوضِحَةِ الَّتِي جُهْلُ
أَوْ سَبَبٍ لِلْمَالِ كَالْإِقَالَةِ
وَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ أَرْبَعُ
عَلَيْهِ كَالرِّضَاعِ وَالْوِلَادَةِ
وَقَفٍ وَلَا نَسَبٍ بِلَا أَتْهَامٍ
فِي فَرْجِهَا كَمِرْوَدٍ فِي مُكْحَلَةٍ
وَلِهَلَالِ الصَّوْمِ عَذْلٌ بَيْنَا
ثُمَّ الْيَمِينُ الْمَالُ أَوْ فِيمَا يَوْئُلُ
تَعْيِينُهَا أَوْ حَقٌّ مَالٍ كَالْأَجْلِ
وَالْبَيْعِ وَالضَّمَانِ وَالْحَوَالَةِ
نِسَاءً لِمَا الرِّجَالُ لَا تَطْلُعُ
وَعِغْيَهَا وَالْحَيْضِ وَالْبَكَارَةِ

باب الدعاوى والبيّنات

إِنْ تَمَّتِ الدَّعْوَى بِشَيْءٍ عِلْمًا
سَأَلَ قَاضٍ خَصْمُهُ وَحَكَمًا
إِنْ يَعْتَرِفُ خَصْمٌ فَإِنْ يَجْحَدُ وَثَمَّ
بَيِّنَةٌ بِحَقِّ مُدَّعٍ حَكَمَ

بطلاق أو عتق أو مال آخر معروف الاسم والنسب اه رملي (قوله اعتلق) أي بالقر حتى
شهد عليه عند قاض لحصول العلم بأنه المشهود عليه اه (قوله وللزنا أربعة) أي للشهادة به
وباللواط وإتيان البهيمة اه (قوله أن أدخله) بفتح همزة أن أي يشهدون بأنه أدخل مكلفاً
مختاراً ذكره أو حشفته أو قدرها من فاقدها في فرجها أي هذه أو فلانة ويذكرون نسبها على
وجه الزنا فقد يظنون المفاخذة زنا في خبر «زنا العينين النظر» ولا يجب ذكر محل الزنا وزمنه
حيث لم يذكره أحدهم وإلا وجب سؤال باقية لاحتال وقوع تناقض يسقط شهادتهم وقوله
كمروود في مكحلة ليس شرطاً بل أحوط خلافاً لما يوهمه كلامه اه رملي (قوله بينا) أي
ظهرت عدالته وظاهر كلامه عدم الاكتفاء به اه رملي. (قوله ورجل وامرأتان الخ) قال
الرملي والمناوي وأفهم قوله وامرأتان أنه لا يشترط تقدم شهادة الرجل وأن يمينه يشترط
تأخرها عن شهادته وتعديله وهو كذلك ويتعرض في حلفه لصدق شاهده فيقول والله إن

وَحَيْثُ لَا بَيِّنَةٌ فَالْمُدَّعَى
فَإِنْ أَبِي رُدَّتْ عَلَى مَنْ أَدَّعَى
وَالْمُدَّعِي عَيْنًا بِهَا يَنْفِرْدُ
وَحَيْثُ كَانَتْ مَعَهُمَا وَشَهِدَتْ
وَحَلَّفَ الْحَاكِمُ مَنْ تَوَجَّهَتْ
لِلَّهِ لَا الْقَاضِي وَلَوْ مَعْرُوَلًا
بَتًّا كَمَا أَجَابَ دَعْوَى حَلْفَا
عَلَيْهِ حَلْفٌ حَيْثُ مُدَّعٍ دَعَا
وَبِالْيَمِينِ يَسْتَحِقُّ الْمُدَّعَى
أَحَدُهُمَا فَهِيَ لِمَنْ لَهُ الْيَدُ
بَيْنَتَانِ حَلْفًا وَقُسِمَتْ
عَلَيْهِ دَعْوَى فِي سَوَى حَدِّ ثَبَتَ
وَشَاهِدٍ وَمُنْكَرِ التَّوَكُّلِ
وَنَفْيِ عِلْمٍ فِعْلَ غَيْرِهِ نَفَى

باب العتق

يَصِحُّ عِتْقُ مَنْ مُكَلَّفٍ مَلَكٌ
رَقَبَةٍ وَصَحَّ بِالْكِنَايَةِ
وَعِتْقُ جُزْءٍ مِنْ رَقِيقِهِ سَرَى
صَرِيحُهُ عِتْقٌ وَتَحْرِيرٌ وَفَكَ
بَيِّنَةٌ مِنْهُ كَيَا مَوْلَايَهُ
أَوْ شِرْكَةٍ مَعَ غَيْرِهِ إِنْ أَيْسَرَا

شاهدي لصادق وأني مستحق لكذا اهـ (قوله وقسمت) أي بينها نصفين يعني إن بقيت بيدها
كما كانت لا انتفاء أولوية الترجيح وعمل التساقط عند التعارض حيث لم يتميز أحدها يرجع
والأقدم وفي نسخة بدل هذا البيت:

وحيث كانت معها تحالفا وقسمت نصفين إن تحالفا

اهـ مناوي (قوله وصح بالكناية الخ) وألفاظها كثيرة وضابطها كل ما أنبأ عن فرقة أو
زوال ملك كيا مولايه بهاء السكت أو لا ملك أو لا سلطان أو لا قدرة أو لا خدمة أو لا أمر
أو لا سبيل لي عليك لأنها تشعر بإزالة الملك مع احتمالها لغيره ووجهه في يا مولاي أنه مشترك
بين العتق والعتيق وكذا يا سيدي كما في الشرح الصغير وإن رجح مقابله اهـ مناوي (قوله
وعتق جزء) البيتين أي وعتق جزء شائع كنصف أو بعض أو معين كيد أو رجل من رقيقه
سرى إلى باقيه بعد عتق ذلك الجزء موسراً كان أو معسراً لفوته كالطلاق أو شركة مع غيره أي

فَاعْتَقَ عَلَيْهِ مَا بَقِيَ بِقِيمَتِهِ فِي الْحَالِ وَالْمُسْرِ قَدَرَ حِصَّتِهِ
وَمَالُكَ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ يَعْتَقُ كَالْمِيرَاثِ وَالْمَبِيعِ
لِمُعْتَقٍ حَقُّ الْوَلَاءِ وَجَبَا ثُمَّ لِمَنْ بِنَفْسِهِ تَعَصَّبَ
وَلَوْ مَعَ اخْتِلَافِ دِينِ أَوْجَبَهُ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَلَا الْهَبَةُ

باب التدبير

كَقَوْلِهِ لِعَبْدِهِ دَبَّرْتُكَ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي ذَلِكَ
يَعْتَقُ بَعْدَهُ مِنَ الثُّلْثِ لِمَالٍ وَيَبْطُلُ التَّدْبِيرُ حَيْثُ الْمِلْكُ زَالٌ

باب الكتابة

إِذَا كَسُوبٌ ذُو أَمَانَةٍ طَلَبَ مِنْ غَيْرِ مَخْجُورٍ عَلَيْهِ تُسْتَحَبُّ
وَشَرْطُهَا مَعْلُومُ مَالٍ وَأَجَلٌ نَجْمَانِ أَوْ أَكْثَرُ مِنْهَا لَا أَقْلُ

إذا ملك جزءاً من رقيق وباقيه لغيره وأعتق ما يملك عتق مطلقاً إن أيسر بقيمة نصيب شريكه فأعتق عليه عتق نصيبه ما بقي وهو حصة شريكه بقيمة أي قيمة النصف في الحال أي يوم الإعتاق فيغرمها لشريكه وأعتق على المعسر بقدر حصة الشريك بقدر حصته أي المعتق فقط واستمر نصيب شريكه رقيقاً والقول في قدر القيمة قول المعتق اهد ملخصاً من الرملي والفشني (قوله في الحال) أي بنفس الإعتاق على الأصح من غير توقف على أداء القيمة أو الاعتياض اهد مناوي (قوله أوجب) أي أوجب العتق الولاء لمن ذكر ولو مع اختلاف دينها وإن لم يتوارثا اهد فشني (قوله من الثلث لمال) أي من ثلث ماله بعد الدين حيث لم يكن مستغرقاً لأنه تبرع بالموت فأشبه الوصية فإن استغرق بعضه عتق ثلث ما يبقى منه وللسيد إزالة ملكه عن مديره ببيع أو غيره لأن النبي باع مدبر أنصاري في دين عليه رواه الشيخان اهد مناوي. (قوله ويبطل التدبير حيث الملك زال) أي حياة السيد ولو عاد ملكه إليه لم يعد التدبير ولا يجوز الرجوع عنه بقول ولا غيره إلا بأن يزيل ملكه عنه ببيع أو نحوه كسائر التعلقات اهد فشني (قوله منها) بإقرار الضمير من إطلاق الجمع على

وَالْفَسْخُ لِلْعَبْدِ مَتَى شَاءَ أَنْفَصَلَ
أَجْزَ لَهُ تَصَرُّفًا كَالْحُرِّ لَا
وَحَطُّ شَيْءٍ لَّا زِمَ لِلْمَوْلَى
وَهُوَ رَقِيقٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ
لَا سَيِّدٍ إِلَّا إِذَا عَجَزُ حَصَلَ
تَبَرُّعًا وَخَطَرًا إِذْ فَعَلَا
عَنْهُ وَفِي النَّجْمِ الْأَخِيرِ أَوْلَى
شَيْءٌ إِلَى إِدَائِهِ إِلَيْهِ

باب أمهات الأولاد

لَأَمَةٍ لَهُ تَكُونُ مِنْكَ
بِمَوْتِهِ وَنَسْلُهَا بِهَا التَّحَقُّ
مِنْ رَأْسِ مَالٍ قَبْلَ دَيْنٍ وَاكْتَفَى
جَارَ الْكِرَاءِ وَخِدْمَةَ جَمَاعٍ
وَمَوْلِدٌ بِالِاخْتِيَارِ جَارِيَةٍ
فَالنَّسْلُ قِنْ مَالِكَ وَالْفَرْعُ حُرٌّ
أَوْ بِشَرَاءٍ فَاسِدٍ فَإِنْ مَلَكَ
لَكِنْ عَلَيْهِ قِيمَةُ الْحُرِّ ثَبَتَ
أَوْ بَعْضُهَا يُوجِبُ عِتْقَ تِلْكَ
مِنْ غَيْرِهِ مِنْ بَعْدِ الْإِيلَادِ عِتْقُ
بِوَضْعِ مَا فِيهِ تَصَوُّرُ خَفِيٍّ
لَا هِبَةٍ وَالرَّهْنُ وَأَبْتِيَاعُ
لِغَيْرِ مَنْكُوحَةٍ أَوْ زَانِيَةٍ
مِنْ وَطْئِهِ بِشِبْهِةٍ أَوْ حَيْثُ غُرٌّ
ذِي بَعْدٍ لَمْ تُعْتَقْ عَلَيْهِ إِنْ هَلَكَ
بِحَمْدِ رَبِّي زُبْدُ الْفَقْهِ أَتَتْهُ

الإثنين وهو صحيح عند الأكثر اهـ برملي ومناوي وقال النسفي وصيغتها كاتبك على كذا
منحاً إذا أديته فأنت حر ويبيّن عدد النجوم ووقت كل نجم ويقول المكاتب قبلت اهـ (قوله
بالاختيار الخ) بيان لكون الوطء زناً لا لكون ولد المكره ينعقد حراً اهـ برملي ومناوي
وفسنى (قوله بشبهة) بأن ظنها أمته أو زوجته الحرة (قوله أو حيث غر) أي غر بحرية أمة
فنكحها (قوله لكن عليه قيمة الحر) أي قيمة الولد الحر يوم الولادة لأن الحرية حصلت بظنه
وظنه الفاسد لا يسقط حتى السيد.

خاتمة في علم التصوف

مَنْ نَفْسُهُ شَرِيفَةٌ أَبْيَّهَ يَرْبَا عَنْ أُمُورِهِ الدُّنْيَا
وَلَمْ يَزَلْ يَجْنَحُ لِلْمَعَالِي يَسْهَرُ فِي طَلَابِهَا اللَّيَالِي

(قوله في علم التصوف) التصوف هو تجريد القلب لله واحتقار ما سواه أي بالنسبة إلى عظمته تعالى وإلا فلا تخفاء أن احتقار واحد من الأنبياء كفر وقيل الحد في السلوك إلى ملك الملوك وقيل وقف المهم على مولى النعم وقيل الموافقة للحق والمفارقة للخلق وقيل النبو عن المرتبة الدنيا والسمو للمرتبة العليا وقيل حمل النفس على الشدائد للري من أشرف الموارد وقيل الإكباب على العمل تطرقاً إلى بلوغ الأمل وقيل الرغبة إلى المحبوب في درك المطلوب وقيل السلو عن الإعراض بالسمو إلى الأغراض وقيل تشوف الصادي الراغب عن الكدر إلى صفاء الورد من غير صدر وقيل التماس الذريعة إلى الدرجة الرفيعة وقيل المفر من البينونة إلى مقر الكينونة وقيل الإنفراد بالحق عن ملاسة الخلق وقيل الوطء على جمر الغضى إلى منازل الأنس والرضا وقيل الأخذ بالأصول والترك للفضول والتشمر للوصول وقيل عرفان المنزلة وكتان الحن وقيل الإكباب على العمل والإعراض عن العمل وقيل الإعراض عن الاعتراض وقيل وقيل. ويتأملها يظهر أن كلا منها بالنظر إلى مقام قائله بحسب ما غلب عليه فرآه الركن الأعظم فاقصر عليه كما في خبر «الحج عرفة» وقد ألف الأستاذ أبو منصور البغدادي كتاباً في معنى لفظي التصوف والصوفي فجمع فيه من أقوال أهل الطريق زهاء ألف قول مرتبة على حروف المعجم أتى فيه بما يدهش الناظر ويوله الحفاظ اهـ مناوي رحمه الله تعالى، وقال سهل بن عبدالله الصوفي من صفا من الكدر وامتلاً من العبر وانقطع إلى الله عن البشر وتساوي عنده الذهب والمدر اهـ رملي في أول الكتاب

وَمَنْ يَكُونُ عَارِفًا بِرَبِّهِ
فَخَافَ وَارْتَجَى وَكَانَ صَاحِبًا
فَكُلَّ مَا أَمَرَهُ يَرْتَكِبُ
فَصَارَ مَحْبُوبًا لِخَالِقِ الْبَشَرِ
وَكَانَ لِلَّهِ وَلِيًّا إِنْ طَلَبَ
وَقَاصِرُ الْهِمَّةِ لَا يُبَالِي
فَدُونَكَ الصَّلَاحَ أَوْ فَسَادًا
وَزِنَ بِحُكْمِ الشَّرْعِ كُلَّ خَاطِرٍ
وَلَا تَخَفُ وَسُوسَةَ الشَّيْطَانِ
فَإِنْ تَخَفُ وَقُوعَهُ مِنْكَ عَلَى
وَأَنْ يَكُ اسْتِغْفَارُنَا يَفْتَقِرُ
فَاعْمَلْ وَدَاوِ الْعُجْبَ حَيْثُ يَخْطُرُ
وَإِنْ يَكُنْ مِمَّا نُهَيْتَ عَنْهُ
فَإِنْ تَمِلْ إِلَيْهِ كُنْ مُسْتَغْفِرًا
فَيَغْفِرُ الْحَدِيثَ لِلنَّفْسِ وَمَا
فَجَاهِدِ النَّفْسَ بِأَنْ لَا تَفْعَلَ
وَحَيْثُ لَا تُقْلَعُ لِاسْتِلْذَازِ
فَاذْكُرْ هُجُومَ هَادِمِ اللَّذَاتِ

تَصَوَّرَ ابْتِعَادَهُ مِنْ قُرْبِهِ
لَمَّا يَكُونُ أَمِيرًا أَوْ نَاهِيًا
وَمَا نَهَى عَنْ فِعْلِهِ يَجْتَنِبُ
لَهُ بِهِ سَمْعٌ وَبَطْشٌ وَبَصَرٌ
أَعْطَاهُ ثُمَّ زَادَهُ مِمَّا أَحَبَ
يَجْهَلُ فَوْقَ الْجَهْلِ كَالْجَهَّالِ
أَوْ سُخْطًا أَوْ تَقْرِيبًا أَوْ إِبْعَادًا
فَإِنْ يَكُنْ مَأْمُورُهُ فَبَادِرِ
فَإِنَّهُ أَمْرٌ مِنَ الرَّحْمَنِ
مَنْهِيٌّ وَصِفٌ مِثْلُ إِعْجَابٍ فَلَا
لِثَلَاثِهِ فَإِنَّا نَسْتَغْفِرُ
مُسْتَغْفِرًا فَإِنَّهُ يُكْفَرُ
فَهُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ فَاحْذَرْنَاهُ
مِنْ ذَنْبِهِ عَسَاهُ أَنْ يُكْفَرَا
هَمٌّ إِذَا لَمْ يَعْمَلْ أَوْ تَكَلَّمَا
فَإِنْ فَعَلْتَ تُبْ وَأَقْلَعُ عَجَلًا
أَوْ كَسَلٍ يَدْعُوكَ بِاسْتِحْوَاذِ
وَفَجَاءَةِ الزَّوَالِ وَالْفَوَاتِ

(قوله تصور ابتعاده الخ) أي تباعد الله عنه بإضلاله وإرادة الشر به (قوله من قربه) أي تقريبه إليه بهدياته وتوفيقه اه فشى.

وَأَعْرِضِ التَّوْبَةَ وَهِيَ النَّدَمُ عَلَى أَرْتِكَابِ مَا عَلَيْكَ يَحْرُمُ
تَحْقِيقُهَا إِقْلَاعُهُ فِي الْحَالِ وَعَزَمُ تَرَكَ الْعُودِ فِي اسْتِقْبَالِ
وَأِنْ تَعَلَّقْتَ بِحَقِّ آدَمِي لَا بُدَّ مِنْ تَبَرُّتِهِ لِلذَّمِّ
وَوَاجِبُ إِعْلَامِهِ إِنْ جَهَلَا فَإِنْ يَغِيبُ فَابْعَثْ إِلَيْهِ عَجَلَا
فَإِنْ يَمُتْ فَهِيَ لَوَارِثٍ يُرَى إِنْ لَمْ يَكُنْ فَأَعْطِهَا لِلْفُقَرَا
مَعَ نِيَّةِ الْغُرْمِ لَهُ إِذَا حَضَرَ وَمُعْسِرٌ يَنْوِي الْأَدَا قَدَرُ
فَإِنْ يَمُتْ مِنْ قَبْلِهَا يُرْجَى لَهُ مَغْفِرَةُ اللَّهِ بِأَنْ تَنَالَهُ

(قوله إن لم يكن) أي فإن لم يكن له وارث أو انقطع خبره فادفعه إلى قاض تعرف سيرته وديانته فإن تعذر الحاكم المرضي فأعطها للفقراء صدقة عن المستحق ولا تختص بالصدقة كما قاله الأسنوي بل هو غير بين دفعه لمصالح المسلمين ودفعه إلى قاض بشرطه ليصرفه في المصالح إن وجهه وبين التصديق به عن المستحق قاله الهرملي وقال المناوي فإن لم يكن أو انقطع خبره فأعطها لقاض ثقة ترضى سيرته وديانته فإن لم يكن فالى عالم متدين كما في الأنوار وغيرها فإن لم يكن فاصرفها في المصالح كالقناطر فإن شق عليك خوف أو غيره فأعطها للفقراء الأحوج فالأحوج ولك الصرف منه على نفسك عند الحاجة اهـ (قوله إذا قدر) عليه أو على بعضه وإن لم يكن شيء من ذلك فليكثر من الحسنات ليؤخذ منها عوضاً عنه يوم القيامة ويكثر الرجوع إلى الله تعالى بالتضرع والابتهال إليه ليرضى عنه خصمه يوم القيامة ويعوضه اهـ فشنى (قوله مغفرة الله بأن تناله) من فضله ويعوض صاحب الحق إن لم يعص بالتزامه أو بطله وإلا أخذ من حسناته بقدر ما ظلم فإن فنيت طرح عليه من عقاب سيئات المظلوم ثم ألقى في النار فلو مات المستحق وله وارث بعد وارث ولم يستوف الدين منهم أحد ففي من يستحقه في الآخرة أوجه رابعها الأصح أنه لصاحب الحق أو لا قال في الأنوار ولو دفع إلى بعض الورثة عند انتهاء الاستحقاق إليه خرج عن مظلمة الجميع إلا فيما سوف وماطل كما لو أخر الصلاة عن الوقت عمداً وقضاها فإنه لا يدفع الإثم إلا بالندم والاستغفار اهـ مناوي وقال الفشنى قال النووي وظاهر السنة الصحيحة يقتضي ثبوت المطالبة بالظلمة وإن مات معسراً عاجزاً إذا كان عاصياً بالتزامه فأما إذا استدان في موضع يباح له الاستدانة فيه واستمر عجزه عن الوفاء فالظاهر أن هذا لا مطالبة في حقه في الآخرة إذ لا

وَأِنْ تَصِحَّ تَوْبَةُ وَانْتَقَضَتْ
وَتَجِبُ التَّوْبَةُ مِنْ صَغِيرَةٍ
وَلَوْ عَلَى ذَنْبٍ سِوَاهُ قَدْ أَصَرَ
وَوَاجِبٌ فِي الْفِعْلِ إِذْ تَشَكَّكُ
وَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ مَعاً تَجْدِيدُهُ
وَاللَّهُ خَالِقُ لِفِعْلِ عِبْدِهِ
وَهُوَ الَّذِي أَبْدَعَ فِعْلَ الْمُكْتَسَبِ
وَاخْتَلَفُوا فَرَجَّحَ التَّوَكُّلُ
وَالثَّلَاثُ الْمُخْتَارُ أَنْ يُفْضَلَ
مَنْ طَاعَةَ اللَّهِ تَعَالَى آثَرَا
وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَشْرِفَاً لِلرِّزْقِ
فَإِنَّ ذَا فِي حَقِّهِ التَّوَكُّلُ
وَطَالِبُ التَّجَرُّيدِ وَهُوَ فِي السَّبَبِ
وَذُو تَجَرُّدٍ لِأَسْبَابٍ سَأَلَ
وَالْحَقُّ أَنْ تَمُكَّتْ حَيْثُ أَنْزَلَكَ
قَصْدُ الْعَدُوِّ تَرَكُ جَانِبَ اللَّهِ

بِالْعُودِ لَا تَضُرُّ صِحَّةَ مَضَتْ
فِي الْحَالِ كَالْوُجُوبِ مِنْ كَبِيرَةٍ
لَكِنْ بِهَا يَصْفُو عَنِ الْقَلْبِ الْكَدَرُ
أُمِرْتَ أَوْ نُهِيتَ عَنْهُ تُمْسِكُ
بِقَدْرِ اللَّهِ كَمَا يُرِيدُهُ
بِقُدْرَةِ قَدَرِهَا مِنْ عِنْدِهِ
وَالْكَسْبُ لِلْعَبْدِ مَجَازاً يَنْتَسِبُ
وَأَخْرُونَ الْإِكْتِسَابُ أَفْضَلُ
وَبَاخْتِلَافِ النَّاسِ أَنْ يُنْزَلَ
لَا سَاخِطاً إِنْ رَزَقَهُ تَعَسَّرَا
مِنْ أَحَدٍ بَلْ مِنْ إِلَهِ الْخَلْقِ
أَوْلَى وَإِلَّا الْإِكْتِسَابُ أَفْضَلُ
خَفِيُّ شَهْوَةٍ دَعَتْ فَلْيُجْتَنَّبْ
فَهُوَ الَّذِي عَنْ ذِرْوَةِ الْعِزِّ نَزَلَ
حَتَّى يَكُونَ اللَّهُ عَنْهُ تَقَلَّكُ
فِي صُورَةِ الْأَسْبَابِ مِنْكَ أَبْدَاهُ

معصية فيه والرجو من فضل الله تعالى أن يعوض صاحب الحق كما أشار إليه إمام الحرمين في أول كتاب النكاح اهـ (قوله حيث أنزلك) أي بترك التدبير والاختيار المكدرين للعيش .

(قوله قصد العدو) أي الشيطان تعود بالله تعالى منه (قوله في صورة الأسباب منك أبداه) يعني أن الشيطان لعنه الله تعالى قد يأتي لسالك التجريد الذي سلوكه له أصلح من تركه فبقول

أَوْ لِبَآهِنِ مَاعِ التَّكَاسُلِ أَظْهَرُهُ فِي صُورَةِ التَّوَكُّلِ
مَنْ وَفَّقَ اللَّهُ تَعَالَى يُلْهِمُ الْبَحْثُ عَنْ هَذَيْنِ ثُمَّ يَعْلَمُ
أَنْ لَا يَكُونَ غَيْرُ مَا يَشَاءُ فَعِلْمُنَا إِنْ لَمْ يُرَدْ هَبَاءُ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْكَمَالِ سَائِلَ تَوْفِيقِي لِحُسْنِ حَالِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَبَدًا عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ أَحْمَدًا
وَالْآلِ وَالصَّحْبِ وَمَنْ لَهُمْ قَفَا وَحَسْبُنَا اللَّهُ تَعَالَى وَكَفَى

له إلى متى تترك الأسباب وتركها يطعم القلوب فيما في أيدي الناس فاسلكها لتسلم من ذلك
ويكون هذا العبد قد طاب وقته وانبسط نوره ووجد الراحة والانقطاع عن الخلق ولا يزال
به حتى يعود إلى الأسباب فتغشاها ظلمتها ويأتي لسالك الأسباب الذي سلوكه لها أصلح فيقول
له لو تركتها وسلكت التجريد وتوكلت على الله لصفا قلبك وأشرق لك النور وأتاك ما
يكفيك من عند الله تعالى ويكون هذا العبد ليس مقصوده التجريد ولا طاقة له عليه إنما
صلاحه في الأسباب فيتركها فيتزلزل إيمانه ويذهب ايقانه وقصد الشيطان بذلك أن يمنع
العباد من الرضا عن الله فيما هم فيه وأن يخرجهم عما اختار لهم إلى مختارهم لأنفسهم اه فشنى
(قوله أو لبتاهن) وهو الاحتقار والصغار والمعجز (قوله البحث عن هذين) أي الأمرين اللذين
يأتي بهما الشيطان في صورة غيرهما كيداً منه اه فشنى .

فهرس

٥	ترجمة الناظم
٧	تمهيد
٩	مقدمة في علم الأصول
١٥	كتاب الطهارة
١٦	باب النجاسات
١٧	باب الآنية
١٨	باب السواك
١٩	باب الوضوء
٢١	باب المسح على الخفين
٢٢	باب الاستنجاء
٢٣	باب الغسل
٢٥	باب التيمم
٢٧	باب الحيض
٢٩	كتاب الصلاة
٣٩	باب سجود السهو
٤٠	باب صلاة الجماعة
٤٢	باب صلاة المسافر
٤٢	باب صلاة الخوف

٤٣	باب صلاة الجمعة
٤٤	باب صلاة العيدين
٤٦	باب صلاة الخسوف والكسوف
٤٦	باب صلاة الاستسقاء
٤٧	كتاب الجنائز
٤٩	كتاب الزكاة
٥١	باب زكاة الفطر
٥٢	باب قسم الصدقات
٥٥	كتاب الصيام
٥٨	باب الاعتكاف
٥٩	كتاب الحج
٦١	باب محرمات الاحرام
٦٣	كتاب البيع
٦٤	باب السلم
٦٥	باب الرهن
٦٥	باب الحجر
٦٦	باب الصلح
٦٦	باب الحوالة
٦٧	باب الضمان
٦٨	باب الشركة
٦٨	باب الوكالة
٦٩	باب الاقرار
٦٩	باب العارية

٧٠	باب الغصب
٧٠	باب الشفعة
٧١	باب القرض
٧١	باب المساقاة
٧٢	باب الاجارة
٧٣	باب الجعالة
٧٣	باب احياء الموات
٧٤	باب الوقف
٧٤	باب الهبة
٧٥	باب اللقطة
٧٦	باب اللقيط
٧٦	باب الوديعة

٧٩ كتاب الفرائض

٨٢	باب الوصية
٨٢	باب الوصاية

٨٣ كتاب النكاح

٨٥	باب الصداق
٨٦	باب وليمة العرس
٨٦	باب القسم والنشوز
٨٧	باب الخلع
٨٧	باب الطلاق
٨٨	باب الرجعة
٨٩	باب الإيلاء
٨٩	باب الظهار
٩٠	باب اللعان

٩١	باب العدة
٩٢	باب الاستبراء
٩٢	باب الرضاع
٩٣	باب النفقات
٩٣	باب الحضانة
٩٥	كتاب الجنایات
٩٧	باب دعوى الدم
٩٨	باب البغاة
٩٨	باب حد الردة
٩٩	باب حد الزنا
٩٩	باب حد القذف
١٠٠	باب حد السرقة
١٠١	باب حد قاطع الطريق
١٠١	باب حد شارب الخمر
١٠١	باب حد الصائل
١٠٣	كتاب الجهاد
١٠٣	باب الغنيمة
١٠٤	باب الجزية
١٠٧	كتاب الصيد والذبائح
١٠٨	باب الأضحية
١٠٨	باب العقيقة
١٠٩	باب الأطعمة
١٠٩	باب المسابقة
١١٠	باب الأيمان
١١١	باب النذر

١١٣ كتاب القضاء
١١٤ باب القسمة
١١٥ باب الشهادات
١١٦ باب الدعاوي والبيّنات
١١٧ باب العتق
١١٨ باب التدبير
١١٨ باب الكتابة
١١٩ باب أمّهات الأولاد
١٢١ خاتمة في علم التصوف

